
عبد القادر ياسين
لمزيد من الكتب والأبحاث زوروا موقعنا مكتبة فلسطين للكتب المصورة
https://palstinebooks.blogspot.com
فتح وحماس
صراع الديكة..أم تصادم مناهج ؟!

فتح وحماس

(١٩٥٧-٢٠١٠)

عبد القادر ياسين



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : فتح وحماس (١٩٥٧-٢٠١٠)

المؤلف : عبد القادر ياسين

رقم الإيداع : ٢٣٨٤ / ٢٠١١

الطبعة الأولى ٢٠١١



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_٥@yahoo.com

إهداء

إلى أرواح كل الذين سقطوا في الاقتتالات المتتالية بين «فتح» و «حماس» .

تصدير

لا، ليس في العنوان أي خطأ مطبعي؛ فالصحيح أن الصراع بدأ بين «فتح» وسلف «حماس» (الإخوان المسلمين)، منذ سنة ١٩٥٧، حين خرجت «فتح» من أحد أضلاع الإخوان في قطاع غزة، فاندلع الصراع، في سنوات مختلفة، حتى دخل طوره المسلح الحاد، منذ خرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت، صيف ١٩٨٢، واستعد الإخوان لملء الفراغ، خاصة بعد انشطار حركة المقاومة الفلسطينية، منذ مايو/ أيار ١٩٨٣. وصولاً إلى الاقتتالات المتوالية بين الطرفين («فتح»، و«حماس»)، منذ اجتاحت «حماس» الانتخابات التشريعية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، مطلع سنة ٢٠٠٦، وتُوِّجت الاقتتالات بالحسم الشهير، في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، بعد ثلاثة عشر هدنة تخللت الأشهر الخمسة عشر، التي فصلت انتخابات ٢٠٠٦، عن حسم ٢٠٠٧.

ثمة أخطاء شاعت، من بينها أن الصراع هو بين «فتح» و«حماس»، وبالتالي ثمة من يخوِّن «فتح»، جملةً وتفصيلاً، فضلاً عمن يرى في ذلك الصراع تعارضًا بين العلمانيين والمتدينين؛ أو صراعًا على السلطة، بينما لا سلطة تحت حذاء المحتل لأحد، أي كان! دون أن يعني هذا أننا أمام صراع ديوك مزابل، بل نحن نعيش تصادم مناهج.

هذا الكتاب يتعمق، تاريخيًا، في الصراع، ولهذا الأمر كان المدخل. فيما اختص الفصل الأول بتتبع الخطوط العريضة للصراع بين «فتح» و«حماس»، منذ وُلدت الثانية، في فبراير/ شباط ١٩٨٨، وحتى غياب عرفات ١١/ ١١/ ٢٠٠٤.

لكن نجاح «حماس» في الانتخابات التشريعية (٢٠٠٦) تم احتجازه ، وعنه كان الفصل الثاني ؛ وبعد خمسة عشر شهرًا من الاحتجاز التعسفي ، فاض الكيل بحماس ، وسارعت إلى حسم الموقف في قطاع غزة ، خاصة بعد أن تأكد لها اتفاق دايتون مع محمد دحلان على استئصال شأفة «حماس» من قطاع غزة . وعن هذا الحسم كان الفصل الثالث . فيما تولى الفصل الرابع أمر ما بعد الحسم . لينتهي الكتاب بالمحصِّلة ، من الاستنتاجات ، إلى استشراف المستقبل ، فالمطلوب لوقف التدهور في أوضاع الشعب الفلسطيني ، وقضيته الوطنية . وتُوِّج هذا كله بمجموعة من الملاحق الضرورية لكل من أراد الاستزادة . والله من وراء القصد .

المؤلف

القاهرة في ٢٩/ ١١/ ٢٠١٠م

المدخل

أصل واحد
وتعارض الشبيهين

كأننا أمام أسطورة تراجيدية إغريقية . ففتح خرجت من جسم الإخوان المسلمين ، في الربع الثالث من خمسينيات القرن العشرين ، ومع مرور الزمن لم تعد «فتح» تمت بصلة للإخوان المسلمين . أما «حماس» فهي الإخوان المسلمين في فلسطين ، وتشاء الظروف أن تدخل الحركتان في مواجهة ساخنة ، رغم تحدرهما من مصدر واحد .

فتح

حين كانت حركة الإخوان المسلمين تعمل علنًا في قطاع غزة ، حتى خريف ١٩٥٤ ، لوحظ تمايز داخل الحركة ، حيث ظهر تيار قاده خليل الوزير ، مسؤول شباب الإخوان في قطاع غزة ، وتميز تيار الوزير بالطابع الجهادي ، فتبلورت عنه «كتيبة الحق» ، برئاسة الوزير نفسه. وبعد ضرب الإخوان المسلمين في مصر ، في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٤ ، تحولت الجماعة في قطاع غزة إلى العمل تحت الأرض ، وانفض عنها أعضاء كثيرون ، ممن كانوا توهموا بأن «حركة الجيش» (٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢) تابعة للإخوان ، فتدفق المتسلقون والوصوليون على شعب الإخوان في قطاع غزة ، لكنهم سرعان ما انسحبوا، مع تأكد عدم صحة تبعية حركة الجيش للإخوان ، ووقوع الصدام الدامي بينهما ، على النحو المعروف .

يؤكد بعض الإخوان بأن «كتيبة الحق» قد قامت بعمل عسكري من قطاع غزة ، وأن العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة ، مساء ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٥٥ ، كان ردًا على ذاك العمل العسكري ، وقد ذهب ضحية العدوان الإسرائيلي ٣٩ جنديًا مصريًا ، وفلسطينيًا ، وسودانيًا . فاندلعت المظاهرات ، في اليوم التالي ، من أقصى القطاع إلى أقصاه ، على مدى ثلاثة أيام بلياليها ، وفي اليوم الرابع أرسل حاكم

غزة الإداري ، البكباشي (المقدم) سعد حمزة ، إلى المنتفضين ، يطلب إليهم إرسال وفد يمثلهم ، حتى يقدم مطالب الانتفاضة إلى حمزة ، واختار المنتفضون وفدًا من ثلاثة ، هم : فتحي البلعاوي (إخوان) ، معين بسيسو (شيوعي) ، وجمال عمر الصوراني (مستقل) . وقدم الوفد مطالب الانتفاضة إلى حمزة ، الذي وعدهم برفعها إلى الرئيس جمال عبد الناصر . وتمثلت مطالب الانتفاضة فيما يلي :

- تحصين القطاع ، وتسليح أهله ، وتدريبهم .

- إشاعة الحريات الديمقراطية ، بما يسمح بإصدار الصحف ، وتأسيس النقابات .

- إلغاء «مشروع سيناء» ، الذي كانت واشنطن قد اتفقت مع الحكومة المصرية ، مطلع ١٩٥٤ ، على تنفيذه في شمال غرب سيناء ، لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مصر وقطاع غزة ، في سياق محاولات واشنطن لتصفية القضية الفلسطينية . ورأى الشيوعيون أن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتوالية على قطاع غزة هدفت إلى إجبار اللاجئين على الاحتماء بمشروع سيناء .

في عصر اليوم نفسه ، توجه البكباشي سعد حمزة إلى مقر نقابة مدرسي وكالة غوث اللاجئين ، المقابل لسراي الحكومة ، وأبلغ البلعاوي وبسيسو بأن الرئيس عبد الناصر قد وافق على مطالب المنتفضين . وأصدر الحاكم العام لقطاع غزة ، اللواء عبد الله رفعت بيانًا ، أكد فيه بأن الإدارة المصرية لن تحاكم أو تعتقل إلا كل من أحرق أو أتلف عن قصد ، وأقسم على ذلك بشرفه العسكري . وفي مساء اليوم الرابع لزيارة حمزة لنقابة معلمي الوكالة ، شنَّت أجهزة الأمن المصرية حملة اعتقالات، طالت ثمانية وستين من الإخوان ، والشيوعيين ، والمستقلين ، بما يشبه النسب المتساوية بين الفئات الثلاث .

على أن عبد الناصر أفاد من تلك الانتفاضة ، فأدار ظهره للولايات المتحدة ، بعد

نحو ثلاث سنوات متصلة من مطالبته لها بتسليح الجيش المصري ، دون جدوى ، واتجه عبد الناصر إلى الاتحاد السوفييتي بمطالبته تلك ، وسرعان ما استجابت موسكو لتلك المطالبة ؛ فكانت «صفقة الأسلحة» التي أُضيف إليها اسم «التشيكية» لتخفيف الصدمة على واشنطن . التي طالبت عبد الناصر بإلغاء تلك الصفقة ، فرد بعقد صفقة أسلحة أخرى ، ثم اعترف بالصين الشعبية ، الأمر الذي كانت واشنطن تؤثِّمه ، فسحبت واشنطن عرضها لتمويل «السد العالي» ، ومعها لندن ، و«البنك الدولي» ، لم يتأخر رد عبد الناصر ، إذ جاء بعد نحو أسبوع ، حين أعلن تأميم قناة السويس (٢٦/ ٧/ ١٩٥٦)، فقامت قيامة الغرب الاستعماري ، ولم تقعد . ودخلت إسرائيل على الخط ، بعد أن روَّعتها «الكتيبة ١٤١» ، التي شكلها عبد الناصر ، في أبريل / نيسان ١٩٥٥ ، من فدائيين فلسطينيين، قادهم رئيس المخابرات المصرية في قطاع غزة ، آنذاك ، البكباشي (المقدم) مصطفى حافظ ، وألحقت الكتيبة بإسرائيل خسائر بشرية فادحة ، في بضعة أسابيع ، بلغت ١٣٨٧ إسرائيليًا ، قتلوا على أيدي فدائيي «الكتيبة ١٤١»[١] .

هنا نشأ حلف سري بين الاستعماريين البريطاني والفرنسي وبين تل أبيب ، الاستعماران بسبب الضرر الذي لحق بهما من تأميم القناة ، وإسرائيل لتعطشها في سبيل استئصال شأفة فدائيي «الكتيبة ١٤١» . وكان «العدوان الثلاثي» على مصر وقطاع غزة ثمرة لذاك التحالف ، وهو العدوان الذي ابتدأته القوات الإسرائيلية ، يوم ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦ ، وتبعتها بريطانيا وفرنسا . لكن هذا العدوان

(١) لمزيد من المعلومات عن «الكتيبة ١٤١» ، وأعمالها العسكرية ، يمكن العودة إلى :

محمد كريِّم ، **مصطفى حافظ مؤسس العمل الفدائي الفلسطيني** ، القاهرة ، مركز يافا ١٩٩٨ .

- يونس الكتري ، **حلقة مفقودة ، من كفاح الشعب الفلسطيني / الكتيبة ١٤١ فدائيون** ، القاهرة ، دار المستقبل العربي، ١٩٨٧ .

تحطم على صخرة صمود الشعب المصري . والتفافه من حول قيادة عبد الناصر ، إلى التضامن الشعبي العربي الجارف مع مصر ، فضلاً عن الدور الحاسم للإنذار السوفييتي ، الذي وجهه رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي ، آنذاك، بولجانين ، إلى دول العدوان ، بضربها بالصواريخ إذا ما استمرت في عدوانها على مصر أو احتلال المعتدين للأراضي المصرية(١) .

حين احتلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة ، بادر «الشيوعي» بدعوة كل من «الإخوان»، و«البعث» لتكوين «جبهة المقاومة» ، لكن المفاوضات بين الأطراف الثلاثة انهارت ، وتشكلت «جبهة المقاومة الشعبية» من «الإخوان» ، و«البعث»، فيما شكل الشيوعيون وأنصارهم «الجبهة الوطنية»(٢) .

مع جلاء القوات الإسرائيلية عن قطاع غزة ، في ٧/ ٣/ ١٩٥٧، كان بعض الإخوان المسلمين في القطاع قد اقتنعوا ، أولاً : بأن العمل الفدائي يهز الكيان الصهيوني ، على ما أكدته الأعمال الفدائية للكتيبة ١٤١ فدائيين ، وثانيًا بأن التنظيم الجبهوي هو أكثر فاعلية من التنظيم المعلق ، وثالثًا : فإن سنوات ثلاث قد انقضت وليس أمام الإخوان إلا فكرة الثأر من عبد الناصر على ضربة خريف ١٩٥٤، دون جدوى ، اللهم إلا المزيد من عزلة الإخوان ، والتضييق الأمني عليهم .

هنا تقدم مسؤول شباب الإخوان في القطاع ، ورأس التيار الجهادي في الجماعة ، خليل الوزير بمذكرة في يوليو/ تموز ١٩٥٧، دعا فيها التنظيم الفلسطيني للإخوان

---

(١) لمزيد من المعلومات عن ملابسات «العدوان الثلاثي» ، وعملياته العسكرية ، ومصيره ، يمكن الرجوع إلى : محمد حسنين هيكل ، **حرب الثلاثين عامًا / ملفات السويس** ، ط. القاهرة . مركز الأهرام للدراسات والنشر ١٩٨٦.

(٢) للمزيد ننصح بالعودة إلى كتابينا في هذا الصدد : **تجربة الجبهة الوطنية في قطاع غزة** ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٠ . **وتجربة في المقاومة النشطة** ، القاهرة ، مركز المحروسة ، ١٩٩٨.

إلى إقامة تنظيم آخر ، بجانب الإخوان ، لا يحمل لونًا إسلاميًا ، ويعمل لتحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح ، على أن يخلع أعضاء التنظيم الجديد ثيابهم الحزبية والأيديولوجية ، على باب التنظيم الجديد ، بما يكسر الطوق الأمني الناصري ، ويفتح الإخوان على الجماهير[1].

عارضت قيادة الإخوان في قطاع غزة مضمون تلك المذكرة ، لكن التربة كانت خصبة لنمو التنظيم الجديد ، وتأكد - لا حقًا - بأن نواة من الإخوان كانت مؤمنة بما جاء في تلك المذكرة ، وسرعان ما صدرت مجلة «فلسطيننا» الشهرية في بيروت ، ابتداء من سنة ١٩٥٩ ، لتكون لسان حال التنظيم الجديد ؛ الذي أخذ يدعو إلى الارتفاع فوق الصراعات العربية – العربية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية ، واعتماد الكفاح المسلح طريقًا وحيدًا لتحرير فلسطين . واستمرت الدعوة لذاك التنظيم الجديد ما يربو على الخمس سنوات ، ويبدو أن النهوض القومي العربي قد حال دون نهوض ذاك التنظيم القطري الجديد . وقد تعزز شعار «الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين» ، بتحقيق الوحدة المصرية - السورية (٢٢/ ٢/ ١٩٥٨) ، وإن كان فصم هذه الوحدة (٢٨/ ٩/ ١٩٦١) قد قلب ذاك الشعار ، ليصبح «التحرير طريق الوحدة» ، بعد أن تأكد استحالة حماية أي وحدة عربية ، مع بقاء إسرائيل .

مع حلول العام ١٩٦٢ ، استجدت أمور في صالح مشروع التنظيم الجديد ، إذ انتصرت ثورة الجزائر ، بتوقيع «اتفاق إيفيان» ، ربيع ١٩٦٢ ، وتحقيق الاستقلال السياسي للجزائر ، صيف العام نفسه ، حيث حث الرئيس الجزائري الجديد أحمد بن بيلا الشعب الفلسطيني على السير على خطى الثورة الجزائرية ، وعلى منوال بن بيلا

(١) د. عبد الله أبو عزة ، **مع الحركة الإسلامية في الدول العربية** ، ط٢. الكويت ، دار القلم ، ١٩٩٢ ، ص٧١-٧٤.

نسج ملك العربية السعودية ، سعود بن عبد العزيز ، وفي ٢٦/ ٧/ ١٩٦٢، ألقى عبد الناصر كلمة قصيرة في أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة ، اعترف فيها بأنه أو أي حاكم عربي آخر ، لا يملك خطة لتحرير فلسطين . ما جعل الشعب الفلسطيني ـ ونسبته الغالبة مع عبد الناصر ـ ينعطف في اتجاه العمل القطري ويعمل لأخذ قضيته الوطنية بين يديه [(١)] .

لقد كان يمكن لكلمة عبد الناصر تلك أن تمر دون أن يسمع بها أحد ، سوى قلة ، لولا إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية ، التي خصصت برنامجًا كانت تذيعه مرتين ، كل يوم ، تبدأهما وتنهيهما بصورة صوتية لكلمة عبد الناصر تلك . أما عنوان البرنامج فقد اختارت له الإذاعة الأردنية اسم : «المتسلل المريب! » .

ما أن انقضى عام على كلمة عبد الناصر تلك ، حتى كانت المنظمات الفدائية الفلسطينية قد توالدت ، كالفِطر ، وفاق عددها الثلاثين منظمة . صحيح أن النسبة الأكبر من تلك المنظمات لم تتعد اللافتة ، إلا أن هذا العدد الكبير عكس مدى تعطش الشعب الفلسطيني لأخذ قضيته الوطنية بين يديه .

من بين تلك المنظمات لم يخرج إلى حيِّز العمل ، سوى أربع منظمات [(٢)]، في مقدمها «فتح» ، التي اختارت لنفسها اسم «حركة التحرير الفلسطيني» ، وحين أرادوا اختصارها، تشاءموا من «حتف»، فقلبوها . وابتداءً من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٣ ، بدأ تشغيل حركة «فتح» ، وكان أول اجتماع تعقده «لمع» ، اللجنة

---

(١) للمزيد يمكن الاستعانة بكتابنا : **دليل الفصائل الفلسطينية** ، القاهرة ، مركز الإعلام العربي ٢٠٠٩، ص٧-١٢.

(٢) هي : «فتح»/ «جبهة التحرير الفلسطينية ـ طريق العودة»/ «جبهة التحرير الفلسطينية ج.ت.ف. / «جبهة التحرير الفلسطينية» . قبل أن تتلاحق منظمات المقاومة في الظهور ، حتى قفزت إلى ما فاق العشر منظمات فاعلة .

المركزية العليا لفتح . علمًا بأن مؤسسي «فتح» انحصروا في : خليل الوزير، وعبد الله الدنَّان ، وعادل عبد الكريم ياسين ، وتوفيق شديد ، ويوسف عميرة .

حماس

حين احتلت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة ، لم يكن عدد أعضاء الإخوان في القطاع يصل إلى العشرين ، مقابل بضعة مئات في الضفة ، طال أمد تأييد إخوان الضفتين المطلق للعرش الهاشمي ، وصدامها الدامي مع القوى اليسارية والتقدمية (الشيوعي/ البعث/ والقوميين العرب) . لذا كان موقف الإخوان في الضفة والقطاع لعدم النزوع إلى مقاومة المحتل الإسرائيلي (١٩٦٧) مفهومًا ، وإن لم يكن مبررًا .

حين سئل بعض الإخوان في القطاع عن سبب عزوفهم عن مقاومة المحتل ، رد ذاك البعض بأنهم لن يبدؤوا مقاومتهم إلا بعد تربية نشء إسلامية ، وقيام دولة قاعدة ، تسند المقاومة الإسلامية في فلسطين .

بيد أن صبر بعض أعضاء الإخوان قد نفذ ، فشكلوا «حركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين» ، منذ أواخر السبعينيات [١] ، فيما انغمست جماعة الإخوان في تأسيس رياض الأطفال ، والمستوصفات ، والمساجد ، وتوَّجوا خططهم هذا بتأسيس «الجامعة الإسلامية» في مدينة غزة ، بتبرعات سخية من السعودية .

معروف أن منظمات إسلامية عديدة تساوقت مع دعوة واشنطن لمحاربة «العدو

(١) للمزيد يمكن العودة إلى : المصدر نفسه ، ص١٢٧-١٣٣.

الشيوعي» في أفغانستان . وسبَّب هذا إحراجًا آخر للإخوان في فلسطين بعد الإحراج الذي تسببت به أعمال «حركة الجهاد» الفدائية ، خاصة وأن «المجمَّع الإسلامي» ـ الاسم الذي اتخذه إخوان قطاع غزة ـ قد توسَّع ، وتحدد فيما كانت حركة المقاومة الفلسطينية قد دخلت في أزمة خانقة ، بعد أن خرجت من بيروت ، صيف ١٩٨٢ ، تحت ضغط العدوان الإسرائيلي على لبنان ، وتفجرت تلك الأزمة بانشقاق «فتح» الكبير ، في ٩/ ٥/ ١٩٨٣ ، ومعه انشقت الساحة الفلسطينية ، وتمكن العجز من تلك المقاومة ، وتآكلت شعبيتها .

هنا ائتمر مندوبون عن التنظيم الفلسطيني للإخوان ، سنة ١٩٨٣ ، وقرروا توفير كل مستلزمات المشروع الإسلامي الفلسطيني للقضية[(١)] .

تضافرت عوامل عدة ، محلية وإقليمية وعالمية ، فاندلعت «انتفاضة الحجارة» ، في ٩/ ١٢/ ١٩٨٧ ، وفي وجه الاحتلال ، وامتد بها العمر ، دونًا عن التحركات الثورية التي سبقتها ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع وكان رأس «المجمَّع الإسلامي» ، الشيخ أحمد ياسين قد أُلقي القبض عليه ، وقد خزّن الأسلحة قرب منزله ، أواخر ١٩٨٣ ، وأصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية أحكامًا شديدة على ياسين وصحبه . لكن اتفاقًا لتبادل الأسرى بين إسرائيل و«الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» ، أدى إلى الإفراج عن الشيخ ياسين وصحبه ، في مايو/ أيار ١٩٨٥ .

مع امتداد الانتفاضة إلى أرجاء الضفة والقطاع ، وجدت« قيادة المجمَّع الإسلامي» نفسها أمام تحدٍ كبير . فإذا أخفقت تلك الانتفاضة دون اشتراك الإخوان فيها ـ عُلِّق الإخفاق على شماعة «الإخوان» . أما إذا انتصرت تلك

(١) حركة حماس وتحرير فلسطين ، خالد مشعل ، حاوره غسان شربل ، بيروت ، دار النهار ، ٢٠٠٦ ، ص٢٧.

الانتفاضة فسيتم نبذ الإخوان من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية ، ولأمد طويل؛ يبقى أن تتوَّج الانتفاضة بتسوية ، يُستثنى منها الإخوان ! وكلها خيارات مرَّة ، بحيث يصبح لا مناص من الإسهام في الانتفاضة . ولكن كيف ؟!

اجتمعت قيادة «المجمع الإسلامي»[١]، في مدينة غزة ، يوم ٢٧/ ١/ ١٩٨٨، أي بعد خمسين يومًا من اندلاع الانتفاضة ، وحين طُرح أمر المشاركة فيها ، عارضت غالبية القيادة تلك المشاركة ، لكن الشيخ أحمد ياسين، ومعه الدكتور عبد العزيز الرنتيسي ـ رحمهما الله ـ استدعيا كلاً من صلاح شحاده ، وإبراهيم المقادمة ـ رحمهما الله ـ وطلب إليهما ياسين التحضير للعمل العسكري . وقد كان. وولدت «حركة المقاومة الإسلامية» ، التي اختصرت في اسم «حماس»[٢] ، دون أن تقلب اسمها على غرار ما فعلته «حركة فتح» .



(١) أعضاء قيادة «المجمّع الإسلامي» آنذاك، انحصروا في سبعة أعضاء هم : أحمد ياسين ، صلاح شحاده ، عيسى النشار ، إبراهيم اليازوري ، د. عبد العزيز الرنتيسي ، عبد الفتاح دخان ، ومحمد الشمعة .

(٢) حمل الجناح المسلح للمجمّع الإسلامي اسم «مجاهدي فلسطين» ؛ أما «حركة المقاومة الإسلامية» ، فقد اختصرت ، بداية في « ح م س » ، وسرعان ما أصبحت «حماس» .

الحب المفقود

حين سلَّم القطب الإخواني الغزي المرموق، هاني بسيسو، مذكرة خليل الوزير إياها إلى المسؤول الأول للإخوان في قطاع غزة، عبد الله أبو عزة، لم يعرها الأخير أي اهتمام، حتى أنه لم يقرأها، بذريعة أنه على أبواب امتحان الثانوية العامة، التي كان يهيئ نفسه لتقديمه[1].

بيْد أن أصحاب المذكرة والوا نشاطهم داخل إخوان قطاع غزة، فنجح أولئك في كسب بعض هؤلاء إلى صف المذكرة؛ وفقد الإخوان عددًا كبيرًا من أنشط عناصرهم لحساب فكرة المذكرة. وبعد أقل من عام التقت المجموعة المؤسسة من الإخوان الفلسطينيين من سوريا وقطاع غزة، في الكويت، وكانت نواة «فتح»، سنة ١٩٥٨. وشيئًا فشيئًا، أخذ إخوان القطاع يشعرون بحجم المشكلة، بعد أن تحوَّل الحوار مع أعضائهم في القطاع، وخارجه إلى ضغط شديد، يستهدف حك ضمير الأخ، وجرحه، وإحراجه»[2].

«لقد اعترض الإخوان على الخطة والأسلوب؛ إذ اعتبروا الخطة مبنية على كثير من التخيُّلات غير الواقعية، ولذلك فإنها لن توصل إلى هدف التحرير، كما رأوا فيها فتحًا لمعركة، من غير أن تكون القوى الأساسية مستعدة لها.. وبذلك تكون التضية قد انتكست، ويكون هدف التحرير قد أصبح أبعد وأصعب منالاً. فضلاً عن أن الدول العربية التي قد تسمح للتنظيم المقترح بالنشاط فوق أرضها،

(١) أبو عزة، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٣.

ستحرص على إخضاعه لسياستها ؛ وستوجهه للانطلاق من حدود دولة عربية أخرى ، لمجرد إحراج الأخيرة ، وستظل قضية التحرير في إطار المهاترات الرخيصة . وإذا حاول التنظيم الجديد الخروج على تعليمات الدولة المضيفة ، فإنها ستبطش به . ومن السذاجة الاعتقاد بأن الحياد بين الأنظمة العربية سوف يكفينا مؤونة الخضوع لها . فضلاً عن أن التنظيم الجديد، إذا ما اشتد ساعده ، سيغدو هدفًا للأحزاب العقائدية ، وإذا ما نجح التنظيم الجديد في اجتذاب دوائر واسعة من الجماهير ، فلن تكون لحساب الإخوان ، بل لفكرة تحرير فلسطين . فيما سينتفع التنظيم الجديد من طاقات الإخوان ،وقدراتهم[1] .

في مذكرة وزعتها قيادة إخوان قطاع غزة ، سنة ١٩٦٠ ، تضمنت تفنيدًا للأفكار الواردة في المذكرة ، أصل المشكلة ، وفي مذكرة القيادة تمت الإشارة إلى العقبات التي تتمثل[2] :

أولاً : في معارضة الحكومات العربية .

ثانيًا : في استحالة تحرير فلسطين على غرار تحرير الجزائر ؛ ففرنسا دولة مستعمرة للجزائر ، أما الصهيونية فيقوم استعمارها على استيطان الأراضي الفلسطينية ببشر ، كما أن الكيان الصهيوني يبدو في نظر العالم شرعيًا ، وقد حارب الشعب الجزائري من داخل أرضه ، فيما سيحارب الفلسطيني من وراء الحدود .

وثالثًا : فإن تحرير فلسطين لا يتم بجزء صغير جدًا من قدرات أمتنا ، فيما يستعصي علينا حشد كل قدرات الأمة ، الآن . وانتهت قيادة الإخوان إلى تقديم البديل ، الذي تمثل في مضاعفة الجهد في نصرة دعوتهم ، ورفع شأن حركتهم ؛ «لأن

(١) المصدر نفسه ، ص٧٩-٨١.

(٢) المصدر نفسه ، ص٨٢-٨٦.

حركة الإخوان ، حين تنصره ، هي التي ستحرر فلسطين.. [و] ستشاركهم الأمة الإسلامية في كل أقطارها ».

وضعت هذه المذكرة حدًا للنزف الذي جرى في جسد إخوان قطاع غزة ، وانتهى الأمر إلى اصطفاف جديد ، واتخذ الصراع بين الطرفين شكلاً آخر ، لم يكف أعضاء نواة «فتح» عن محاولات انتزاع إخوانيين لصالح «فتح» ، فيما أخذ إخوان القطاع بصيغة الدفاع . وكانت المعركة بين الطرفين في قَطَر ، أكثر وضوحًا من غيرها .

فقد اكتسب الإخوان وضعًا خاصًا في قَطَر ، منذ أواخر سنة ١٩٥٤ ، بعد حملات المطاردة والاعتقال والقمع الناصري للإخوان في مصر ، حيث أفلت بعضهم إلى قَطَر ، واستحوذوا على مواقع مهمة في الوظائف ، وتركزوا في التربية والتعليم ، بعد أن أصبح الإخواني المصري ، عبد البديع صقر مديرًا للمعارف في قطر ، ولم تكن آنذاك ، وزارات في قطر ، واكتفى بالإدارات . وكان يرأس دائرة المعارف أحد شيوخ الأسرة الحاكمة ، تاركًا الجوانب الإدارية والفنية للوافدين . ومن الإخوان الفلسطينيين كان كمال ناجي (الدكتور لاحقًا) مديرًا للتربية ، ورفيق النتشة مديرًا لمكتب رئيس الدائرة ، ومحمد يوسف النجار سكرتيرًا للنتشة ، وأحمد رجب الأسمر كان مسؤولاً عن منطقة أم صلال التعليمية ، والدكتور عز الدين إبراهيم مسئولاً عن التوجيه الفني ، فضلاً عن الأعداد الكبيرة من النظَّار والمدرسين، والإداريين . وقد نجح التنظيم الجديد في استقطاب معظمهم[١] . إضافة إلى كمال عدوان ، وسعيد المسحال ، من مهندسي البترول .

حسب مسؤول إخواني فلسطيني كبير ـ آنذاك ـ فإن من انضم إلى «فتح» من

(١) المصدر نفسه ، ص٨٧-٩٠.

الإخوان عمدوا إلى اضطهاد الإخوانيين الفلسطينيين ، حتى أن أعدادًا من الإخوان الفلسطينيين أُنهيت خدماتها ، أو أُجبرت على تقديم استقالتها ، وغادرت البلاد ، فيما حرصت فئة ثالثة من الإخوان الفلسطينيين على إمساك العصا من منتصفها ، لتتجنب الصدام ، وتحصِّل المنافع ،مع بقائها في صفوف الإخوان ، ما أربك الأخيرين[1] .

تلاحقت الأحداث ، ونشبت حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ووقعت الهزيمة العربية المدوِّية ، وتعملق العمل الفدائي الفلسطيني ، بعد أن تصوَّرت الأمة بأن هزيمة الجيوش النظامية العربية ، يعني أن حرب الشعب التي كانت تقول بها المنظمات الفدائية الفلسطينية ـ هي الأمضى! فتعملق العمل الفدائي الفلسطيني ، ونفخت فيه الأنظمة العربية ، من منطلقات مختلفة ، بعضها حتى يزعج الاحتلال الإسرائيلي ، ويرهقه ، في انتظار المعركة النظامية ، فيما أنظمة عربية أخرى أرادت أن تبرر تقاعسها عن المشاركة في مقاتلة الأعداء الإسرائيليين .

نأتي إلى الإخوان ، الذين أفرزوا فئة رابعة ، رأت مشاركة «فتح» في عملها الفدائي ، عبر قسم خاص بتلك الفئة ، وعرفت الساحة الفدائية الفلسطينية «معسكر المشايخ»، الذين سرعان ما غادروا الساحة ، بعد أن تأكد لهم بأنه لم يعد يربط «فتح بالإخوان» أي رابط! في الضفة الغربية وقطاع غزة ، عزف الإخوان عن التصدي للمحتل ، متذرعين بأنهم لن ينخرطوا في المقاومة قبل تربية نشء مسلم ، والاستناد إلى دولة إسلامية قاعدة . وإن كان بعضهم تطرف ، فذكر بأن هزيمة ١٩٦٧ كانت ثأرًا لدم الشهيد سيد قطب وإخوانه !

تصلح تجربة الإخوان المسلمين في فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي وسيلة إيضاح على أن المستعمر يسعد حين ينغمس الشعب الرازح تحت الاحتلال في

(١) المصدر نفسه ، ص٩١-٩٦.

مظاهر التديُّن، ويدير ظهره للاحتلال؛ الذي ترك الإخوان في الضفة والقطاع يتمددون في الأعمال الخيرية، والدينية. حتى أن الاحتلال صرح للإخوان بالعمل العلني. فشكلوا «المجمع الإسلامي»، سنة ١٩٧٣[1].

ليت الإخوان هناك كمنوا في انتظار اللحظة المناسبة، بل إنهم ناصبوا القوى الوطنية عمومًا، واليسارية خصوصًا، العداء؛ واللافت أن الإخوان تحالفوا مع يمين «فتح»، في هذا الصدد. وشهد كل من الضفة والقطاع أعمال تعد على مؤسسات وطنية عمومًا، ويسارية على وجه الخصوص، شارك فيها إخوانيون وعناصر من يمين «فتح»[2].

يبدو أن خروج المقاومة من بيروت، صيف ١٩٨٢، على إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان قد أغرى الإخوان، وقد تمدد تنظيمهم ومؤسساتهم في الضفة والقطاع - على فك التحالف مع يمين «فتح»، فافتعل إخوان القطاع صدامًا مع ذاك اليمين، وشجوا وجه رأسه (أسعد الصفطاوي) بالسيف. فكان الطلاق البائن بين الطرفين، وانتقل الإخوان إلى مرحلة جديدة - على النحو الذي بيَّناه - وتهيؤوا للدخول إلى معمعة المقاومة.

(١) للمزيد يمكن الاطلاع على كتابنا: عبد القادر ياسين، **حماس: حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين**، القاهرة دار سينا للنشر، ١٩٩٠، ص٢٨-٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠-٣٤.

فتح وحماس

الفصل الأول

من الانتفاضة الأولى إلى غياب عرفات

غني عن القول بأن الدين الإسلامي وبعض رجاله ، أدوا دورًا متميزًا في الحركة الوطنية الفلسطينية ، منذ كانت ، قبل نحو تسعين سنة . صحيح أن بعض رجال الدين الإسلامي مالأ الانتداب البريطاني وهاوده ، وأن بعضًا ثانيًا هادنه ، إلى حين ، فيما استحدث بعض ثالث طريق الكفاح المجدي ضد ذاك الانتداب . وعلى راس البعض الثالث هذا وقف الشيخ عز الدين القسام ، بشموخ وقامة عالية .

ثمة عوامل تاريخية أسهمت في تكوين الإسلام الحركي في فلسطين ، لعل أبرز تلك العوامل المنارات الإسلامية ، والوجود العريق للإسلام الحركي في البلاد ، فضلاً عن الموقع الاستثنائي لرجال الدين الإسلامي هناك .

على أن عوامل أُخرى استجدت ، بعد حرب ١٩٦٧ العربية ـ الإسرائيلية ، أسهمت في «الصحوة الإسلامية»، في مقدمها [1]:

- نمو الدور السياسي للمؤسسة الدينية الإسلامية، في الضفة والقطاع .
- انتصار الثورة الإسلامية في إيران ، مطلع ١٩٧٩ .
- قوة حضور الإسلام الحركي في محيط فلسطين .
- التحام الدين بالوطنية، في أجزاء غير قليلة من الوطن العربي .
- اتساع دائرة التعليم الديني في فلسطين .
- التحاق عشرات الآلاف من أبناء الضفة والقطاع بالأقطار الآخذة بالإسلام .
- التراجع الملحوظ في الحركة الوطنية الفلسطينية (العلمانية) .
- الإحباطات السياسية المتوالية على أبناء الشعب الفلسطيني عمومًا ، وفي الضفة والقطاع، على وجه الخصوص .

---

(١) ياسين ، حماس .. ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧-٥٢.

- توالى هجمات الصهاينة على أماكن العبادة ، الإسلامية والمسيحية .

- استفحال الضائقة الاقتصادية الفلسطينية .

- تغاضي الاحتلال عن النمو المطَّرد للحركة الإسلامية في الضفة والقطاع ، طالما هي منغمسة في أداء الفروض الدينية ، ولم تلتفت للاحتلال، وضرورة مقاومته .

- إحساس الشعب بافتقاره إلى من يحميه - مع تراجع الموقف الرسمي العربي وتهاويه - فاندفعت قطاعات من ذاك الشعب ، طالبة حماية الله .

- اغتراب[1] الفلسطيني أمام التقدم التكنولوجي الإسرائيلي.

- ناهيك عن رغبة نسبة غير قليلة من الشعب الفلسطيني في إعطاء فرصة للإسلام الحركي ، بعد أن أخذت الحركات العلمانية (وطنية ، وقومية ، ويسارية) فرصتها ، على مدى نحو ربع قرن ، لكن تلك الحركات أخفقت في تحقيق أي من أهدافها .

هكذا دخل الإخوان المسلمون معمعة مقاومة المحتل الإسرائيلي ، في عز «الصحوة الإسلامية» ، ومع التراجع المطرد لحركة المقاومة (العلمانية) . ما أغرى «حماس» لمحاولة الاستئثار بالساحة ، إذ تصورت «حماس» أنها عصا موسى ! فاستعصت «حماس» على كل محاولات إدماجها في جسد الحركة الوطنية الفلسطينية ، إن في «منظمة التحرير الفلسطينية» ، أو عبر التحالف في الضفة والقطاع ، مع «القيادة الوطنية الموحدة» (قاوِم) ، التي ضمَّت «الشيوعي» ، و«الديمقراطية» ، و«الشعبية» ، و«فتح» . بل إن «حماس» دخلت في مزايدة مع «قاوم» ، أرهقت الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع . فإذا طلبت «قاوم» من الشعب إعلان إضراب

(١) الاغتراب : إحساس الشعب ، أو الفرد ، بعدم سيطرته على مصيره .

لمدة ساعة، لحقت بها «حماس» وطلبت إلى الشعب الإضراب لمدة ثلاثة أيام!

لكن «ميثاق حماس»، الذي صدر في ١٨/ ٨/ ١٩٨٨، أبدى رغبة في الوحدة مع «منظمة التحرير»، بشرط واحد، فقد اعتبر الميثاق «منظمة التحرير» من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب، والأخ، أو الصديق. وتساءل الميثاق: «وهل يجفوا المسلم أباه، أو أخاه، أو قريبه، أو صديقه؟ فوطننا واحد، ومصابنا واحد، ومصيرنا واحد، وعدونا مشترك». وإن أخذ «ميثاق حماس» على منظمة التحرير تبينها «فكرة دولة العلمانية، هكذا نحسبها».

يستطرد «ميثاق حماس» بأن الفكرة العلمانية [1] (اللادينية) «مناقضة للفكرة الدينية، مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف، والتصرفات، وتتخذ القرارات». ويقطع الميثاق بأنه «لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين، الحالية والمستقبلية، لنتبنى الفكرة العلمانية. فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرَّط في دينه فقد خسر». وانتقلت «حماس» إلى شرطها، عبر ميثاقها، الذي قطع ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام، كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الأعداء» [2].

إلى أن كان «اتفاق أوسلو» سيئ الصيت (١٣/ ٩/ ١٩٩٣)، ومع ذلك فإن «حماس» انخرطت مع بقية المعارضين، بالاتفاق الضمني بين المعارضين الفصائل وأبناء الشعب - على إعطاء الفرصة لأهل أوسلو حتى يروا بجبهتهم ما عجزت أعينهم عن استشرافه من عقم «السلام الإسرائيلي». لكن الأمور سارت في البداية في اتجاه عزز جماعة أوسلو، فتدفقت عناصر غير قليلة من الفصائل تلتحق بسلطة

(١) تقضي العلمانية بفصل سلطة رجال الدين عن الدولة، وليس رفض الدين، أو معاداته.

(٢) انظر الملحق رقم (١).

الحكم الإداري الذاتي المحدود ، وعجز اليسار عن تقديم البديل ، فيما التزمت «حماس» الصمت ، وحارت فيما يجب فعله .

حين اغتال أعداؤنا الإسرائيليين الشهيد هاني عابد ، من قادة «الجهاد» في قطاع غزة في ٢/ ١١/ ١٩٩٤ ، فاجأ رئيس السلطة ، ياسر عرفات الجميع بالحضور إلى الجامع العمري في غزة ، للمشاركة في الصلاة على جثمان الشهيد عابد ، لكن نشطاء من «الجهاد» تهجموا عليه ، واحتكوا به ، فسقطت كوفيته وعقاله على الأرض ، قبل أن يحيط به حراسه ، ويخرجونه مخفورًا إلى سيارته ، ومنها إلى مكتبه ، بأسرع من البرق .

كان طيب عبد الرحيم ،حينذاك، رئيسًا لديوان الرئيس عرفات ، ولطالما تحكم الأول في أمور قطاع غزة ، كلما غاب عرفات عن القطاع ، ما سمح للطيب أن يدبِّر مذبحة للإسلاميين ، في مسجد فلسطين بغزة[١] ، وبدأ الطيب بحجز رواتب رجال الأمن ، قبل أن يطلقهم على المصلين ، تمامًا كما يجوِّع بعضهم الكلاب ، قبل أن

---

(١) دبَّرت السلطة مواجهات دامية بين رجال أمنها ومصلين في مسجد فلسطين بمدينة غزة ، يوم ١٨/ ١١/ ١٩٩٤ . وانتهت المواجهات بسقوط ١٣ شهيدًا ، وما يزيد على المئتي جريح . فقد تجمع مئات من رجال الشرطة، وعناصر الأمن الوقائي ، المدججين بالسلاح ، حول مسجد فلسطين ، في ذلك اليوم ، بعد أن كانت «حماس» قررت الخروج، بصورة سلمية ، عقب صلاة الجمعة ، إلى منزل الشهيد هشام حمد ، منفِّذ عملية نيتساريم الاستشهادية، الذي يبعد قرابة ٣٠٠ مترًا عن مسجد فلسطين .

بدأ رجال الشرطة والأمن بنزع مكبرات الصوت عن السيارة المخصصة لمرافقة المسيرة ، فرشقهم مصلُّون بالحجارة . ردت الشرطة وعناصر الأمن بإطلاق كثيف للنيران . الأنكى أن الشرطة وعناصر الأمن أقدموا على اعتقال جرحى ، بل منعوا أبناء الشعب من الوصول إلى المستشفيات ، من أجل التبرع بالدم للجرحى . وضربت الشرطة وعناصر الأمن الوقائي جنازات الشهداء ، وقطعت التيار الكهربائي عن أحياء في مدينة غزة .

فيما زعم بيان منسوب لفتح بأن المصلين جاؤوا إلى مسجد فلسطين بأسلحتهم ، وبادؤوا الشرطة والأمن الوقائي بإطلاق الرصاص !

يطلقهم على من يريد الانتقام منهم . فكانت مذبحة ، راح ضحيتها ١٣ شهيدًا ، وما يزيد على المئتي جريح . وتبعتها اعتقالات لمعظم قيادات وكوادر «حماس» ، حيث تعرضوا لألوان غير مسبوقة في بشاعتها من التعذيب . بينما لم تنبس أي من قيادات الفصائل ببنت شفة على تلك الانتهاكات الفظَّة للحريات الديمقراطية ، ولأسس الوحدة الوطنية ، في آن .

حين جرت انتخابات المجلس التشريعي الأول (ربيع ١٩٩٦) انسلخ بعض قيادات «حماس» وكوادرها ، ورشحوا أنفسهم في تلك الانتخابات ، التي قاطعتها «حماس» .

كمنت «حماس»، تلملم جراحها ، وخفَّت حدة المواجهات بينها وبين «فتح» . اللهم إلا من بعض الاستثناءات على أيدي عناصر من «جهاز الأمن الوقائي»، بقيادة محمد دحلان ، و«الاستخبارات العسكرية» ، بقيادة موسى عرفات .

مما وسع من شعبية «حماس» ، على حساب «فتح» ، التي غاصت في السلطة - و٩٤ في المئة من موظفيها هم أعضاء في «فتح» - في فساد غير مسبوق ، وفُجع الناس في الضفة والقطاع ، حينما أحاط عرفات نفسه بالمشبوهين بالتعاون مع الاحتلال ، وكانت ذرائع عرفات هنا واهية ، فهذا قرَّبه لأنه الوحيد الذي يستطيع أن يوقظ بنيامين نتنياهو - حين كان رئيسًا لوزراء العدو الصهيوني - من نومه! وذاك يعرف لغتهم ! وثالث توعد عرفات بإزاحته عن موقعه القيادي ، متى يختار عرفات !

الأنكى حين فوجئ الناس ببعض العملاء يتبوأون مواقع قيادية ، ويلاحقون المناضلين ، ويعرضونهم لأبشع أنواع التعذيب ، ويستحْلون اغتيالهم من قبل العدو الإسرائيلي .

لقد دأب عرفات ، منذ سنوات وسنوات ، على أن يُقرِّب إليه كل من حامت

حوله الشبهات بالعمالة لأي جهاز مخابرات في العالم ، وكان عرفات يعرض على المشبوه المعني مواصلة نشاطه ، شرط أن يطلع عرفات على ما يرسله المتعاون من تقارير إلى المخابرات التي يتعامل معها ذاك المشبوه ، وكان عرفات يعدِّل ويضيف إلى التقرير المرفوع ، فيما كان يضاعف للمشبوه المبلغ الذي يتقاضاه من المخابرات التي تشغِّله!

لعل من فضله القول إن في هذا الأسلوب مخاطر كثيرة ، فمن يدري ما إذا كان العميل يرسل الجمل التي أضافها عرفات أم لا ؟! وإذا أضافها ألن يخبر العميل أسياده بأن تلك الجمل هي لعرفات؟! ومن أفتى بأن رفع مكافأة العميل المالية ستحوِّله إلى إنسان وطني ؟!

على كل حال ، لقد ارتفع منسوب الجواسيس من حول عرفات ، وحين قرر مجرم الحرب آريل شارون أن يغتال عرفات ، لم يجد صعوبة في تنفيذ قراره هذا ، فما أكثر الجواسيس من حول رئيس السلطة . وقد كان ، وخلَّف لنا عرفات بطانة لا يعلم بها إلا الله ، بعد أن لم يطل العمر بعرفات ، حتى يخلِّصنا من تلك البطانة ، كما سبق ووعد ! أما غير الجواسيس في سلطة رام الله ، فقد رأوا بأم أعينهم مصير كل من يقف في وجه العدو الإسرائيلي !

من وقت لآخر ، كان عرفات يصرِّح بأن «شريكي الراحل رابين أكد لي بأن الإسرائيليين هم الذين أعطوا الضوء بتأسيس (حماس) .

يثير هذا التصريح المتكرر أكثر من سؤال مشروع :

١ - كيف لزعيم حركة تحرر وطني (عرفات) أن يثق فيما يقوله له راس أعدائه (إسحاق رابين)؟!

٢ - هل كان رابين بهذه الدرجة من السذاجة، حتى يبلِّغ عرفات سرًا أمنيًا

إسرائيليًا له كل هذه الدقة ؟!

٣- لماذا لم تحاكم دولة إسرائيل رئيس الوزراء، إسحاق رابين ، على تسريب مثل هذا السر الأمني الرهيب ؟!

٤- وهل جاءت التأكيدات على هذا الزعم في قافلة الشهداء من قادة «حماس» ، بينما «قادة» من «فتح» يتمتعون ببطاقة (V.I.P) ، التي تفتح لهم الأبواب المغلقة في إسرائيل ، وتستثنيهم من كل ما يعاني منه شعبهم من ويلات الاحتلال ؟!

أغلب الظن أن القيادة الصهيونية قد سعدت بظهور «حماس» ، أولاً لأن في ظهورها هذا ما يعزز توجه إسرائيل لطبع الصرع بيننا وبينها بالطابع الطائفي (مسلم – يهودي) ، ولتأكيد هذا توزع في بعض مدن الضفة الغربية منشور بتوقيع «حمام» (حركة المقاومة المسيحية) ، وثانيًا : فإن هذا الظهور سيجعل للانتفاضة الفلسطينية رأسيْن ، وجسديْن ، ما يفسح المجال للإيقاع بينهما . أما القول بأن إسرائيل كانت وراء ظهور «حماس» فيندرج تحت بند الابتزاز الرخيص ، وتلفيق التهم ، مع سبق الإصرار والترصد .

في السياق نفسه ، حدث أن حاولت طائرة عسكرية اغتيال القائد الحمساوي البارز ، عبد العزيز الرنتيسي، في ١٠/ ٦/ ٢٠٠٣، فنجا الرنتيسي بأعجوبة ، وإن أُصيب بجراح متوسطة .

عندها فبرك طيب عبد الرحيم بيانًا تشكيكيًا ، قال فيه : «لماذا أخطأ الصاروخ الذي قتل الشهيد إبراهيم المقادمة ، الدكتور عبد العزيز الرنتيسي!» .

أما حين نجح العدو الإسرائيلي في اغتيال الشهيد الرنتيسي في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٤، فإن طيب عبد الرحيم التزم الصمت ، ولم يعتذر عن بيانه التشكيكي بالشهيد الرنتيسي ، وربما تنفَّس طيب الصعداء، ليس إلا !

لقد وضع استشهاد عرفات (١١/ ١١/ ٢٠٠٤) حدًا لمرحلة، وفتح الباب لمرحلة أخرى في الساحة الفلسطينية. بعد أن كان الصراع - إبان «انتفاضة الأقصى والاستقلال»، بين «فتح» و«حماس» قد انحصر في السباق المحموم على تنفيذ العمليات الاستشهادية ضد العدو الصهيوني. وقد سبقت «حماس»، «فتح» في هذا السباق، فضلاً عن أن «حماس» عمدت إلى تنفيذ عمليات استشهادية، كلما ظهر في الأفق ما يشي بأن عرفات على وشك التوصل إلى تسوية ما مع العدو الإسرائيلي.

في ٩/ ١/ ٢٠٠٥، انتخب محمود عباس خلفًا لعرفات، في رئاسة كل من السلطة ومنظمة التحرير، وأدى اليمين الدستورية، في ١٥/ ١/ ٢٠٠٥، وطالب إسرائيل بالبدء فورًا في تطبيق (خارطة الطريق)، وبشكل متوازٍ.

ورضخ عباس لشروط «خارطة الطريق»، فدمج الأجهزة الأمنية بثلاثة أجهزة، فقط، هي: جهاز الأمن الداخلي، وضم الشرطة والوقائي، والدفاع المدني، وتتبع وزارة الداخلية، فيما تخضع المخابرات العامة، والأمن الوطني إلى رئاسة السلطة. على الخلفية نفسها، جرى الاتفاق في مارس / آذار ٢٠٠٥ بين عباس، وإدارة بوش وحكومة شارون على تشكيل فريق التنسيق الأمني الأمريكي ومهمته تدريب وتجهيز قوات الأمن الفلسطينية، والإشراف على عملية التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية.

دخلت القاهرة على الخط، بعد وفاة عرفات، بشكل أكبر، فجمعت قيادات الفصائل الفلسطينية، في القاهرة، ربيع ٢٠٠٥، وكان التوصل إلى «اتفاق القاهرة»[1]، في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥، الذي قضى بهدنة مع العدو الإسرائيلي، وتشكيل لجنة تأخذ على عاتقها إعادة هيكلة «منظمة التحرير الفلسطينية»، بعد دخول كل

(١) انظر: نص الاتفاق في الملحق رقم (٦).

الفصائل إلى تلك المنظمة ، على أن تتشكل تلك اللجنة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، والأمناء العامين للفصائل ، وبعض الشخصيات الفلسطينية ، ويترأسها محمود رضى عباس ميرزا (أبو مازن) ، الذي غدا رئيسًا لسلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود ، وفق انتخابات جرت أواخر يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ ، قاطعتها «حماس» ، ترشيحًا وتصويتًا ، وفق فتوى شرعية[١]!

باتفاق القاهرة ، أخذت «حماس» في الانعطاف نحو مسار جديد ، وتعزز ذاك الانعطاف بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ، في ١٢/ ٩/ ٢٠٠٥ ، وتفكيك المستوطنات في القطاع .

لذا لم يكن غريبًا أن تلج حماس الانتخابات التشريعية ، التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ ، وكانت المفاجأة .

* * *

(١) ربما كان على «حماس» أن تدعم مرشحًا آخر في وجه ميرزا ، حتى يسقط الأخير ، أو يصل إلى سدّة الرئاسة ضعيفًا ، وأعتقد بأن «حماس» عضّت أصابعها ، وندمت على أنها لم تفعل . ولكن بعد فوات الأوان !

الفصل الثاني

النجاح المحتجز

هل كان قرار حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة خطأً أم صوابًا ؟!

يتفرع عن هذا السؤال جملة من الأسئلة، في مقدمها : «لماذا كان قرار حماس بالدخول إلى تلك الانتخابات؟!» .

* إن «حماس» فقدت، في الفترة السابقة على الانتخابات أربعة من أشد قادتها ، هم : صلاح شحاته ، إبراهيم مقادمة ، أحمد ياسين ، وعبد العزيز الرنتيسي ، على التوالي .

* إن القضية الفلسطينية تدهورت إلى ما دون «اتفاق أُوسلو» ، مما ابتعد بالمشاركة في أي انتخابات في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني عن التورط في التعامل مع ذاك الاتفاق سيئ الصيت ، وغدت تلك القضية في أمس الحاجة إلى قوة وطنية يعتد بها ، تمد للقضية يدها ، لتنتشلها .

* إن القضية الفلسطينية بذلك تكون قد تجاوزت «اتفاق أوسلو» ، الذي تعارضه «حماس» مع بقية الفصائل .

* إن جولتي الانتخابات المحلية ، اللتان جرتا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، شجعت «حماس» على خوض الانتخابات التشريعية ، بعد أن حازت الحركة على نحو ٣٨ في المائة من مجموع أصوات الناخبين ، في تلك الانتخابات المحلية .

* لعل تفسخ «فتح» قد أغرى «حماس» على خوض الانتخابات التشريعية .

* أغلب الظن أن «حماس» وجدت في الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (١٢/ ٩/ ٢٠٠٥) ما عزز حيثياتها لدخول الانتخابات التشريعية . إذ وجدت «حماس» في ذاك الانسحاب انتصارًا لخطها الجهادي .

* وأخيرًا كانت التهديدات التي نقلها بعض حكام العرب إلى قادة «حماس»،

بقرب الإجهاز عليهم جميعًا ، إذا ما استمروا في خططهم الجهادي .

لعل السؤال المشروع الثاني : لماذا حصدت حماس النسبة الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي ؟!

عدا عن نسبة الـ٣٨٪ التي حصلت عليها «حماس» في الانتخابات المحلية ، وربما بالاستناد إليها ، جاءت التقارير الأمنية الأمريكية والإسرائيلية والفلسطينية لتؤكد أن «حماس» لن تتجاوز نسبة الـ٤٠٪ من الأصوات ، ومن مقاعد التشريعي .

صحيح أن نسبة «حماس» لم تتجاوز كثيرًا الـ٤٠٪ من الأصوات ، لكن «حماس» حصدت نحو ثلثي مقاعد المجلس التشريعي ، ٧٤ مقعدًا مقابل ٤٥ مقعدًا لفتح ، من ١٣٢ هي مجموع مقاعد المجلس التشريعي .

لأنها خاضت الانتخابات موحَّدة ، منظَّمة ، مقابل خوض «فتح» هذه الانتخابات ممزَّقة مبعثرة ، حتى أن ٨٧ من أعضاء «فتح» خاضوا الانتخابات في الدوائر الـ٦٦ إلى جانب مرشحي «فتح» الستة والستين المعتمدين من القيادة في هذه الدوائر ، ما شتت أصوات «فتح» التي حازت على ما يربو قليلاً على ٥٠٪ من مجموع أصوات الناخبين .

يخرج من هذا السؤال سؤال آخر : لماذا تركت «فتح» انتخابات التشريعي تجري في نزاهة ، ونظافة غير معروفة عن «فتح»؟!

أولاً : لأن «فتح» اطمأنت إلى التقارير الأمنية ، الأمريكية ، والإسرائيلية ، والعربية . فضلاً عن التقارير الأمنية الفلسطينية المستندة إلى نتائج الانتخابات المحلية السابقة .

ثانيًا : لأن «فتح» لم تكن موحَّدة بما يؤهلها لممارسة هوايتها المعروفة في التزوير ، حتى أن الانتخابات الداخلية في «فتح» - التي جرت عشية الانتخابات التشريعية - تخللتها أعمال تزوير فاقعة .

فضلاً عن نزاهة الانتخابات ، ما الذي أسهم في تمكُّن «حماس» من حصد النسبة الأكبر من مقاعد التشريعي ؟!

رأى البعض في ذلك توريطًا من أعداء الأمة لحماس ، ويُرد على هؤلاء بأن هذا يمكن قوله ، فيما لو تخللت الانتخابات أعمال تزوير لحساب أعداء الأمة .

أما البعض الآخر، فرأى بأن نجاح «حماس» الكاسح هنا إنما هو تصويت للإسلام . وهذا الرأي مردود عليه بأن «حماس» لا تحتكر صفة الإسلام ، وحدها ، كما أن الناخبين ليسوا كفارًا ؛ ثم لو أن جماعة إسلامية ، مثل «التبليغ والدعوة» ، نزلت إلى انتخابات التشريعي ، بدلاً من «حماس» ، هل كانت حصدت النسبة نفسها ؟!

الواقع أن منسوب العمليات الاستشهادية لحماس قد دفع بها إلى هذا الموقع غير المتوقع ، كما أن أهالي منطقة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع قد ضاقوا ذرعًا بالفساد غير المسبوق ، الذي غرقت فيه مؤسسات «فتح» ورأى الأهالي بأن «حماس» مرشحة لتخليصهم من هذا الفساد .

قراءة في النتائج

معروف أن «حماس» تقدمت الصفوف ، فحصدت ٧٤ مقعدًا في المجلس التشريعي من ١٣٢ هي مجموع مقاعد المجلس ، ٢٩ منها في القائمة النسبية، والباقي في الدوائر ، تلتها «فتح» التي حصلت على ٤٥ مقعدًا ، منها ٢٨ مقعدًا في القائمة النسبية ، مما يؤكد أن الخلل كان في الدوائر، حيث تنافس أعضاء من «فتح» في الدائرة الواحدة ، ورغم أن مجموع الأصوات التي نالتها «فتح» في القائمة والدوائر بلغت نحو ٥١٪ من مجموع الأصوات ، فإن «فتح» لم تنل إلا أكثر قليلاً من ثلث مقاعد التشريعي ، فيما نالت «حماس» نحو ٤١٪ من الأصوات ، لتحصد نحو ثلثي المقاعد . وفيما أخفقت خمس قوائم في تجاوز نسبة الحسم ٢٪ فإن أربع

قوائم تجاوزت هذه النسبة ، فحصلت «الشعبية» على ٣ مقاعد ، وتحالف «الديمقراطية/ حزب الشعب/ فدا» على مقعدين ، ومثلهما لقائمة «فلسطين المستقلة» ، التي ترأسها الأمين العام للمبادرة الوطنية ، د. مصطفى البرغوتي ، ومقعدين لقائمة «الطريق الثالث» الليبرالية ، التي تصدرها سلام فياض ، وفي الدوائر لم ينجح أحد ، عدا مرشحي «حماس» ، و«فتح» ، وأربعة مستقلين ، ساندتهم «حماس» .

بعد الفوز

بمجرد ظهور نتيجة انتخابات التشريعي ، في وقت متأخر من مساء ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦، أقر الرئيس الأمريكي الأسبق ، جيمي كارتر - وكان على رأس وفد دولي لمراقبة الانتخابات - بنزاهة تلك الانتخابات ، ونظافتها ، وإن لم يخف كارتر تحفظه على احتلال «حماس» النسبة الأكبر من مقاعد التشريعي .

ويبدو أن قيادة «حماس» أغفلت حقيقة أن أعداء الأمة - الأمريكيين والإسرائيليين - هم من يحددون ملامح القيادة الفلسطينية ، حتى أنهم لم يتحملوا ياسر عرفات ، صاحب التنازلات المجانية الشهيرة ، والذي تلكأ في الخطوات الأخيرة ، فتخلص الإسرائيليون منه بالسم ، على النحو المعروف .

ثمة احتمالات عدة إزاء تلك الحقيقة ، فإما أن قيادة «حماس» لم تلتقطها ؛ وإما أنها التقطتها ، وأغفلتها ؛ وإما أن تلك القيادة توهمت بأن القليل من التنازلات الهامشية يمكن أن يكفي لإلغاء تلك الحقيقة ، وإما أن قيادة «حماس» تصورت بأنها تستطيع تغيير قوانين اللعبة المشار إليها ؛ وإما أن تلك القيادة اعتمدت على قدرة قادر في تغيير تلك القوانين ! والله أعلم .



جوهر الصراع

ما أن ظهرت نتيجة الانتخابات ، حتى عرض محمد دحلان ، على رئيس السلطة محمود عباس (أبو مازن) ، إحراق صناديق الانتخابات ، لتخريب الانتخابات ، وقطع الطريق على «حماس» . عندما سأله عباس : ماذا لو تصدت «حماس» لمحاولة إحراق الصناديق؟ فرد دحلان بأنه عندها يستطيع تصفية «حماس» خلال ٢٤ ساعة ! لكن وزير الداخلية السابق نصر يوسف ، شكك في قدرة دحلان على إنجاز هذه المهمة خلال ٢٤ ساعة ، ما دفع عباس إلى استبعاد هذا الإجراء .

بدأت «حماس» بعرض حكومة وحدة وطنية ، وتسرع دحلان بتصريحه الشهير : «من العار الدخول في حكومة تشكلها (حماس) ! وقدمت قيادة «حماس» ثلاثة مشاريع ببيان حكومة الوحدة الوطنية ، أيام ٩، ١٣، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٦م علمًا بأن حكومات «فتح» التسع السابقة لم تعلن بيانات حكومية لها . لكن الفصائل أحجمت عن المشاركة في تلك الحكومة المقترحة . وكانت «الشعبية» آخر من أعلن عن إحجامه ، بعد أن عرضت الأمر على مكتبها السياسي ، فوافق على المشاركة ستة أعضاء ، وعارضها ستة آخرون ، وامتنع عضو واحد عن التصويت ، فنقل الأمر إلى اللجنة المركزية للجبهة الشعبية ، وانتهى برفض المشاركة ، بفارق بسيط (٣٣ صوتًا ، ضد ٣١ صوتًا ، وامتناع ثلاثة عن التصويت).

لملمت أطراف «فتح» شتاتها ، وطنييها على فاسديها ، وشرفائها ، والمشبوهين بارتباط مصالحهم مع عدو الأمة ؛ كلهم يبغى استعادة السلطة ، بعد أن ذهبت السكرة وجاءت الفكرة ، وقد وحَّد إفلات السلطة والرغبة في استعادتها مختلف

أطراف «فتح» .

لأن دحلان كان الأكثر جرأة على الحق ، لذا تقدم الصفوف ، ونجح في تهميش اللجنة المركزية لفتح ، واستحداث قيادتين لفتح في كل من الضفة والقطاع ، ما عمَّق تهميش أعضاء اللجنة المركزية ، الذين بلغ متوسط عمر الواحد منهم إلى ٧٠ سنة ، وقد فتكت بهم أمراض الشيخوخة .

واستثمرت أطراف «فتح» جوع الناس ، والبطالة التي فتكت بهم ، في التحريض على «حماس»؛ ومحاولة إظهارها في صورة من تسبب بذاك الجوع ، وتلك البطالة ؛ وتبرئة الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية من جريمة ضرب الحصار من حول مناطق الحكم الذاتي ، والتسبب في الجوع والبطالة المشار إليهما .

إلى ذلك استقوت أطراف «فتح» بالإعصار الأمريكي ـ الإسرائيلي ، الذي هبَّ ضد «حماس» أحد أطراف «فتح» من باب الارتباط بعدو الأمة ، وطرف ثانٍ لاسترداد السلطة ، بأي ثمن ، ولو بواسطة الشيطان (ميكيافيلية) .

أمام أعمال البلطجة التي قامت بها أجهزة الأمن الفتحاوية ، منذ اللحظة التي ظهرت فيها نتائج الانتخابات التشريعية ، فقد اضطرت وزير الداخلية ، سعيد صيام في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٦، إلى تشكيل جهاز أمني موازٍ ، حمل اسم «القوة التنفيذية» ، التي انتشرت في شوارع غزة ، ابتداءً من ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦م .

سرعان ما جاء الضوء الأخضر من العدو الإسرائيلي فحثَّت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ، تسيبي ليفني، رئيس السلطة ، عباس في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٦، على الإعلان عن انتخابات مبكِّرة ، أو إجراء استفتاء شعبي في سبيل إسقاط حكومة «حماس» . وبعد ليفني بدأت أوركسترا «فتح» بالمطالبة بانتخابات تشريعية مبكرة!

غني عن القول بأن التبكير بالانتخابات لم يكن له ما يبرره . فما من أحد طعن في

نزاهة انتخابات المجلس التشريعي الثانية (يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦)؛ فيما لم تخفق حكومة حماس في أداء مهامها؛ والأهم: ماذا لو نجحت «حماس» في الانتخابات المبكرة؟! أم أن جهابذة «فتح» ندموا على أنهم لم يمارسوا ما استمرأوا على ممارسته من تزوير الانتخابات، فأرادوا إعادتها، لممارسة هوايتهم تلك؟!. وتُوِّج الرقص على نغمات العدو الإسرائيلي، بإعلان عباس، في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٦م. إجراء انتخابات مبكرة، رئاسية وتشريعية ما فجَّر امتثالاً حمساويًا - فتحاويًا جديدًا في قطاع غزة.

في عز احتدام الصراع حول مشروع برنامج الإجماع الوطني، بادر مسؤولو الفصائل في السجون والمعتقلات الإسرائيلية (فتح، حماس، الجهاد، الشعبية، والديمقراطية)[1]، فصاغوا ما اعتبروه «مشروع برنامج الإجماع الوطني»، وسرعان ما اكتسب مشروعهم اسم «وثيقة الأسرى». وبادرت «حماس»، فاعترضت على هذه الوثيقة، لمجرد أنها تضمنت جزءًا من بند - في نهايتها - يدعو إلى الاعتراف بالاتفاقات الدولية. وهنا أخطأت قيادة «حماس»، إذ كان عليها أن تقبل بالوثيقة، وتطالب بتطبيقها، بدءًا ببنودها الأولى، القائلة بتفعيل منظمة التحرير، وتعزيز المقاومة، والانتفاضة، وهي أمور يرفضها عباس، ومن معه. ورغم وضعنا في الاعتبار أن الأسرى لا يقودون الطلقاء، حتى لو كان الأوائل أعلى مرتبة تنظيمية، أولاً: لأنهم يقعون تحت تأثير سجَّانيهم، وثانيًا: لأنهم أقل إلمامًا بما يجري خارج السجون والمعتقلات، ناهيك عن السؤال المشروع: إذن، لماذا كل هذه المؤسسات في الفصائل والسلطة؟!

على كل حال، عادت «حماس» ووقَّعت على «وثيقة الأسرى»، التي حملت اسم

(١) مروان البرغوثي (فتح)/ عبد الخالق النتشة (حماس)/ بسام السعدي (الجهاد)/ عبد الرحيم ملُّوح (الشعبية)/ مصطفى بدرانة (الديمقراطية).

«وثيقة الوفاق الوطني»[1] في ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٦، وتحفظت «الجهاد» على بند «المفاوضات» .

بيْد أن تلك الوحدة الفتحاوية هي مؤقتة تنتهي بانتهاء ما جمَّع الأطراف الفتحاوية المتناقضة . عندها سيُنهي دحلان هذه الوحدة ، وينهي اتكائه على عباس ، بمجرد انتهاء المواجهة مع «حماس» .

(١) انظر : نص الوثيقة في الملحق رقم (٨) .

عقبات وعقبات

تراكمت العقبات في وجه حكومة حماس ، حتى حيل دون تمكينها من الحكم ، لساعة واحدة . فعدا عن أن العدو هو المحدِّد الرئيسي لملامح الحكومة ، ثمة استعصاء الجمع بين المقاومة والسلطة تحت الاحتلال (هذا إن كان ثمة سلطة ، أساسًا ، تحت هذا الاحتلال) ؛ فضلاً عن عائق رئيس السلطة الفتحاوي ؛ والموظفين الفتحاويين في شتى الدوائر والوزارات (يمثلون ٩٤٪ من مجموع الموظفين) ؛ ناهيك عن أجهزة الأمن ، الفتحاوية في عضويتها ، و«منظمة التحرير الفلسطينية» ، المرجعية لسلطة الحكم الذاتي . بينما تهيمن «فتح» على تلك المنظمة ، وقد عطَّلت «فتح» إعادة هيكلة المنظمة ، أو إدخال «حماس» و«الجهاد» إليها ، وإصلاحها ديمقراطيًا .

ما شل حكومة «حماس»، وأخذت أزمتها تستفحل ، باطراد ، مع منع وصول الأموال إلى الحكومة ، واستحواذ إسرائيل على الرسوم التي تجبيها لحساب السلطة الفلسطينية ، مما أشاع البطالة والجوع في مناطق الحكم الذاتي ، في إطراد ، خاصة في قطاع غزة .

واندلع الاقتتال الأول، في ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٦، وذهب ضحية الاقتتالات حتى الحسم ٣٥٠ شخصًا ، بينهم ٢٠ طفلاً ، و١٨١ امرأة فضلاً عن إصابة ١٩٠٠ بجروح مختلفة .

لفت نظر المراقبين ، في مناسبة إحياء الذكرى التي أقامتها رئاسة السلطة الفلسطينية بمرور عامين على وفاة ياسر عرفات (١١/ ١١/ ٢٠٠٦) ، أن رئاسة السلطة لم تكن أحيت الذكرى الأولى لوفاته ! لا لشيء إلا لأن «حماس» لم تكن

وصلت حتى ١١/١١/٢٠٠٥م، إلى سدة الحكم، بعد، أما بعد أن وصلت، فلا بأس من مناكفتها بذكرى الزعيم، خاصة وأن عباس لا يصلح زعيمًا!

وبينما لم تنجح «فتح» في حشد أكثر من ثمانية آلاف في احتفالها السنوي بانطلاقتها، منذ بدء الحكم الذاتي، صيف ١٩٩٤، فإن احتفالها بمرور ٤٢ سنة على انطلاقتها (٢٠٠٧) ضم زهاء أربعين ألفًا! بعد أن أخذ دحلان في تغذية التعصب الفتحاوي لدى أبناء «فتح». وفي هذا الاحتفال (٧/١) أطلق دحلان تهديده، في حال الاعتداء من «حماس» على أي فتحاوي: «سنرد الصاع صاعين»، وهو التهديد الذي لم يطلق دحلان أقل منه في وجه العدو الإسرائيلي!

لم يعد عباس من واشنطن، إلا وأدار ظهره لوثيقة الوفاق الوطني، وطالب بما أطلق عليه تأسيس «حكومة وحدة وطنية»، والعجب اشترطه أن تلبي هذه الحكومة المطالب الدولية، بدل أن يشترط استجابتها للاحتياجات الوطنية الفلسطينية. كما اقترح عباس بديلاً آخر، هو تشكيل «حكومة تكنوقراط» على أنقاض حكومة حماس. وكأن المشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني هي مشاكل تقنية بحتة! فيما تغافل عباس عن كون وزراء حماس ينتمون في غالبيتهم العظمى للتكنوقراط، وإن تميَّزوا عن التكنوقراط الذين يقترحهم عباس يكون تكنوقراط حماس ينحازون للشعب والوطن، وليسوا محايدين اتجاههما. إذ من المعروف أن من بين وزراء حماس الأربعة والعشرين ثمة اثنان حصلا على درجة الدكتوراة، و١٢ طبيبًا، وبروفسيران، و٩ مهندسين، و٦ من الوزراء من خريجي الجامعات الغربية (ألمانيا - الولايات المتحدة - بريطانيا)، فضلاً عن ٨ آخرين تلقوا تعليمهم الجامعي في دول عربية (مصر - الأردن - السعودية - وسوريا)، أما الباقون فتلقوا تعليمهم الجامعي في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعمل وزراء «حماس»

كل في تخصصه ، أي أننا إزاء حكومة تكنوقراط وطنية ، بامتياز، الطبيب وزير الصحة (باسم نعيمة) ، ورجل الأعمال لوزارة الاقتصاد (مازن سنقر) ، والمهندس لوزارة الاتصالات (جمال الخضري) ، وهكذا .

حين انزعجت الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية من وصول «حماس» إلى السلطة ، أعطت الحكومة والإدارة مهلة لنفسها ثلاثة أشهر ، حتى تخلع «حماس» عن نفسها ، نهائيًا، ثوب المقاومة ، لكن حاكمًا عربيًا طلب تمديد المهلة إلى ستة أشهر وفعلاً أعلن وزير الداخلية الفلسطيني ، الأخ سعيد صيام ، عن مؤامرة لتفجير الموقف ، في ١/ ١٠/ ٢٠٠٦م ، لكن الأمور تم ضبطها ، وسحب فتيل الانفجار ، إلى حين، حيث حاول «مجهولون» اغتيال وزير الداخلية ، يوم ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، بعد أن أعلنت الصحف الإسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية أعطت طرفًا في «فتح» مهلة شهرين لتخليصها من «حماس»؛ واستخدم «المجهولون» ، لأول مرة ، التفجير عن بُعد ، في نسف سيارة للقوة التنفيذية التابعة لحماس ، الأمر الذي لم يسبق عمله ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي !

اللافت أن كل الاشتباكات التي اندلعت بين «فتح» و«حماس» كان الطرف إياه المنتسب لفتح ، هو البادئ، دون أن يمنع هذا من رفع عقيرته بالتنديد بمقاتلي «حماس» ، ومحاولة إلصاق كل تهم القتل بهم .

لم تكف الإدارة الأمريكية عن الإعلان عن تأييدها لعباس ، وتأكيدها مقاطعة حكومة حماس . وحتى بعد توصل الفصائل الفلسطينية مجتمعة إلى «وثيقة الوفاق الوطني» (٢٧/ ٦/ ٢٠٠٦) ، فإن الأزمة لم تُحل ، إذ سرعان ما سافر عباس إلى واشنطن ، ليعود بعدها إلى مناطق الحكم الذاتي ، وقد أدار ظهره لوثيقة الوفاق الوطني ، بل إنه سرعان ما شكا عباس لوزيرة الخارجية الأمريكية ، كونداليزا رايس ،

من أن حماس ترفض تشكيل حكومة وحدة وطنية ؛ كأن الإدارة الأمريكية حريصة جدًا على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وحكومتها ! والحقيقة أن الحكومة التي يقترحها عباس هي أبعد ما تكون عن الوحدة الوطنية ، لسبب بسيط ، هو أن عباس اشترط لقيامها أن «تلبي المطالب الدولية!» . وحين عاد إسماعيل هنية إلى قطاع غزة ، في ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦ ، جرت محاولة لاغتياله من قبل «المجهولين» إياهم . والأنكى أن دحلان صرح ، ردًا على اتهامه بمحاولة اغتيال هنية «هذا شرف لا أدعيه» في تباهٍ مكشوف . ولاحقًا ، تم الكشف عن الجناة ، وتأكد ارتباطهم بدحلان!

بمجهود الجبهتين «الشعبية» و«الديمقراطية» و«حركة الجهاد» والوفد الأمني المصري أمكن نزع فتيل الأزمة ، غير مرة ، وتم التوصل إلى اتفاق ، تكرر مرات عدة[١] ، ولم يتم إعلان هذا الاتفاق ، وتثبيته إلا في مكة (٨/ ٢/ ٢٠٠٧) ، فيما عرف باسم «إعلان مكة»[٢] . وبعد أسبوع تمت مراسيم تقديم استقالة حكومة هنية ، وتكليفه ـ في الوقت نفسه ـ بتشكيل الوزارة الحادية عشرة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني .

في أول رد فعل رسمي أمريكي ، جمدت الإدارة الأمريكية مبلغ الستة وثمانين مليون دولار ، التي كانت قررتها الإدارة لأجهزة الأمن الفلسطينية ، على أن تكون حصة حلان ثلث هذا المبلغ ! ما يعني أن تأسيس «حكومة الوحدة الوطنية» لم ينه الضغوط الأمريكية ـ الصهيونية على «حماس» ، كما أن الصراعات المحتدمة بين «حماس» و«فتح» لن تتوقف ، بل ستنتقل إلى داخل الحكومة الوليدة .

(١) خلال خمسة عشر شهرًا فصلت اكتساح «حماس» الانتخابات التشريعية عن الحسم ، عقدت ١٣ هدنة ، اخترقت جميعها ، بعد ساعات من توقيعها !

(٢) نص الاتفاق ، في الملحق رقم (٩) .

الفصل الثالث

الحسم الورطة

في ٦/٦/ ٢٠٠٧نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن جهة فتحاوية طلبت من إسرائيل السماح لها بإدخال كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر ، من إحدى دول الجوار إلى قطاع غزة ، لتقوية «فتح» ضد «حماس» ، فما قدم دايتون طلبًا مماثلاً إلى إسرائيل ، في الوقت نفسه ![١].

في اليوم التالي نشرت الصحيفة نفسها أن عباس ودايتون طلبا من إسرائيل التصديق على أكبر شحنة أسلحة مصرية ، شملت عشرات العربات المدرعة ، ومئات الصواريخ المضادة للدبابات ، وآلاف العبوات الناسفة ، وملايين القطع من العتاد ، وتمت الموافقة، لأن إسرائيل كانت متأكدة من أن قوات عباس لن تستخدم تلك الأسلحة ضد إسرائيل!

في ٦/١٣ ذكرت صحيفة «معاريف» أن جميع قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية يتمنون انتصار «فتح» ، وإن لم يستبعدوا انتصار «حماس» عليها[٢].

فيما أكد المعلق السياسي لصحيفة «يونجا فليت» الألمانية، فولف راينهارت، في ٦/١٤ بأن الإدارة الأمريكية خططت ، منذ فترة طويلة ، لتفجير الأوضاع الداخلية الفلسطينية ، وتحريض تيار موالٍ لتلك الإدارة في «فتح» على تصفية القادة العسكريين الحمساويين ، جسديًا . وقد تحدث في ذلك ، صراحة ، الجنرال كيث دايتون ، مسئول الاتصال العسكري الأمريكي، المقيم في تل أبيب ، أمام لجنة الشرق الأوسط في الكونجرس الأمريكي ، أواخر مايو/ آيار ٢٠٠٧، حيث قطع دايتون للجنة بأن للولايات المتحدة تأثيرًا قويًا في شتى تيارات «فتح» . وبشَّر الجنرال الأمريكي بأن الأوضاع ستنفجر قريبًا في قطاع غزة ، على نحو مروِّع ، بعد

(١) فهمي هويدي ، محاولة لفهم ما جرى في غزة ، **الأهرام** (القاهرة) ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٧.
(٢) المصدر نفسه .

أن ألقت كل من وزارة الدفاع الأمريكية ، والمخابرات المركزية (C.I.A) بثقلهما ، في كفة حلفاء الولايات المتحدة داخل «فتح» . وأن الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية التابعة لعباس قد عُبئت تمامًا ، ضد «حماس» ، بما يمثل خيارًا استراتيجيًا للإدارة الأمريكية . ما جعل الكونجرس الأمريكي يسارع إلى اعتماد ٥٩ مليون دولار ، لتدريب حرس رئاسة السلطة في بعض دول الجوار ، تمهيدًا لخوض المعركة الفاصلة ضد «حماس» على أن فشل التيار الأمريكي - الإسرائيلي داخل «فتح» ، اضطر المخابرات المركزية الأمريكية إلى استدعاء خبرتها السابقة في السلفادور ، ومنحتها للعناصر الفتحاوية المرتبطة بتلك المخابرات ؛ التشكيل «فرق الموت» ، واغتيال قادة وكوادر «حماس» . ونسب المعلق نفسه إلى خبيرة التخطيط السياسي في الجامعات الإسرائيلية ، د. هيجا ياو مجارتن ، قولها : إن دحلان مكلَّف من المخابرات المركزية ، وأجهزة أمريكية أخرى ، بتنفيذ مهمة محدودة ، هي تصفية كل المجموعات التي تتصدى لمقاومة إسرائيل ، في «حماس» وخارجها[1] .

الحسم الاضطراري

ما جرى في قطاع غزة ، بين يومي ٩، ١٤/ ٦/ ٢٠٧ ، لم يكن الاقتتال الأول في الساحة الفلسطينية ، ذلك أن هذه الساحة عرفت الاقتتال ، منذ توزع الشعب الفلسطيني وقواه السياسية ما بين «رافض» ، و«موافق» لتسوية سياسية ، لم يعرضها أي من المعنيين بالأمر (١٩٧٤-١٩٧٧) . وإن تميز اقتتال قطاع غزة الأخير بالقسوة والحسم غير المسبوقين . ما جعلنا أمام مثال فجّ على اندفاع التناقض الثانوي إلى مرتبة التناقض الرئيسي العدائي . الأمر المتسق مع ولع أطراف فلسطينية بالتشدد في التكتيك ، والمرونة، إلى حد التفريط، في المجال الاستراتيجي .

(١) المصدر نفسه .

أحداث غزة المشار إليها أشبه بالقط الذي حصروه في ركن ضيق ، فأنشب أظفاره فيهم ، وحين أشهروا له السكين ، انقض عليهم . فكان ما كان .

تقييم

بيد أن هذا لا يمنع من القول إن ما حدث كان مشينًا، بكل المقاييس ، لكنه الأقل سوءًا من بين كل البدائل والخيارات المطروحة ، وإن تضمن تجاوزات بشعة من الطرفين المتقاتلين . وذهب ضحية ذلك الحسم ١٦١ شخصًا ، بينهم ٤١ مدنيًا ، منهم ٧ أطفال ، و١١ امرأة ، فيما جرح أكثر من ٧٠٠ مواطن ، عشرات منهم بإصابات دائمة .

في السياق نفسه هو ليس استيلاءً على السلطة ، بالقوة ، ومن باب أولى ليس انقلابًا . إذ كيف لقوة سياسية وصلت إلى «السلطة» عبر صندوق الاقتراع أن تستولي على «السلطة»، بالقوة؟! أو أن تنظِّم انقلابًا ؟! إن كل ما فعلته هو إزالة عقبة كأداء حالت دون ممارستها «للسلطة» ، ودون تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية .

وأقصد بهذه العقبة تلك المجموعة المرتبطة بعدو الأمة الأمريكي - الإسرائيلي ، والتي هيمنت على أجهزة الأمن (الفتحاوية) . أما اتهام «حماس» بالرغبة في إقامة إمارة إسلامية في غزة، فسابق لأوانه، وسيأتي بعد تحرير فلسطين ، فحسب! .

خلفية

لا شك في أن أحداث غزة تلك إنما أتت بعد تراكمات ، أسهم فيها الاحتلال بنصيب الأسد . على أن هذا لا يعفي الفصائل الفلسطينية عمومًا . والنافذين في قيادة «فتح» خصوصًا من نصيبهم في تلك التراكمات .

فأولاً : ثمة ما اقترفه أولئك النافذين من خلع صفة «التحرر الوطني» عن

الحركة السياسية الفلسطينية ، بمجرد توقيع محمود عباس (أبو مازن) «اتفاق أوسلو» سيئ الصيت في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض بواشنطن في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م .

إن نزع «التحرر الوطني » ذاك وضع أولئك النافذين في مواجهة مع بقية الفصائل الفلسطينية ، كل حسب حجمه ، كما دخل النافذون إياهم في مواجهة مع الوطنيين في «فتح» نفسها ، التي تمزقت إلى أجنحة وشظايا .

ففي مجال النافذين ويتقدمهم عباس نفسه ، فضلاً عن المتذبذبين المضاربين ، ويتصدرهم عرفات ، الذي اتسم أداؤه تاريخيًا ، بالتلفيق والتجريب ، حتى اقتنع بمنطق عباس ، ووافق على جريمة أوسلو علَّها كانت تفلت بعرفات مما كان يحاك له ، آنذاك على أيدي أنظمة الخليج ، التي راعها وقوف عرفات إلى جانب صدام حسين ، في حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) ، فأرادوا معاقبة عرفات بإقصائه عن رئاسة منظمة التحرير و«فتح» ، على السواء ، وحين اكتشف عرفات الخدعة في «اتفاق أوسلو» ، بعد أن ماطل الإسرائيليون في السماح بقيام الدولة الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعاصمتها القدس الشريف (٤/ ٥/ ١٩٩٩) ، وبعد أن تأكد عرفات بأن إسرائيل تريد أن تجزئ المجزَّأ ، والخصم من الأرض المحتلة ١٩٦٧ ، وبالذات من القدس ، انسحب عرفات من التسوية ، وأراد أن يكرر تجربة حرب التحريك للسادات بالانتفاضة ، وليس بالحرب هذه المرة . وهنا تجلى ميل عرفات للمضاربة ، إخلاصًا منه للطبقة الاجتماعية التي يمثلها ، فكان ما كان من شلالات الدم ، بل إن عرفات فقد حياته في هذه المضاربة ، وإن لم تنته المواجهة بين مجموع الفصائل الفلسطينية ووطنيي «فتح» من جهة وبين حزب الفاسدين وعصابات المافيا ، الذين تقاطعت مصالحهم مع الإسرائيليين ، على النحو

المعروف ، وقد دفع الأخيرون برجالهم إلى مقدمة صفوف «فتح» ، والحركة الوطنية الفلسطينية ، على نحو مكشوف . وبغياب عرفات تمدد التيار المهاود ، وتعزز بوصول عباس إلى رئاسة السلطة ، والمنظمة ، وفتح في آن ، مما هيأ مسرح العمليات لانتقال المواجهة إياها إلى الأعلى فأعلى ، حتى دلفت إلى الاقتتال غير مرة .

ثانيًا : ولا يمكننا التغافل عن حملة الاعتقالات التي شنتها أجهزة أمن السلطة لقيادات حماس وكوادرها ، خريف ١٩٩٤، وما بعدها، وما تخللها من أعمال تعذيب غير مسبوق، لا يخفف منها قول محمد دحلان لإحدى الفضائيات بأن الاعتقالات والتعذيب تمت بقرار سياسي من عرفات ! وأيًا كان الأمر ، فقد زرع هذا العسف بذور العنف في العلاقات الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية ، وهو بعض ما يفسِّر العنف والقسوة التي تجددت في أعمال الاقتتال بين «فتح» و«حماس» ، منذ وصلت الأخيرة إلى «السلطة» مطلع ٢٠٠٦ . هذا فضلاً عن الرغبة في الحسم ، وتماهي الضحية مع الجلاد المحتل . ناهيك عن قسوة الحياة نفسها في قطاع غزة ، بعد ارتفاع منسوب البطالة ، والفقر ، والجوع ، وانعكاس هذا كله في القسوة التي شاهدناها .

وثالثًا : فإن الفساد الذي تفشى وبائيًا في دوائر السلطة ، وأجهزة أمنها كان منطقيًا ، ولا يعود إلى جذره الأخلاقي فحسب ، بل ثمة جذور اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، وثقافية ، لهذا الفساد ، أيضًا . ذلك أن «اتفاق أوسلو» كان في أمس الحاجة إلى أدوات غارقة في الفساد ، كي تنفِّذه ، وهو أمر وعاه حتى عرفات نفسه . فحين ضجر الناس من كثرة الفاسدين والعملاء من حوله ، رفض التخلص منهم ، مبررًا بأنه في أمس الحاجة إلى أحذية مهترئة ، كي يقطع بها أوحال «اتفاق أوسلو »! .

ورابعًا : فإن مضاربة عرفات بالانتفاضة ، أفضت إلى نتائج كارثية ، بعد أن حاول عرفات التلاعب بها ، فعارضها عباس ، منذ يومها الأول ، وانكشف مدى اتساع دائرة من نسَّقوا مع أعداء الأمة داخل السلطة ، ولم يستطع عرفات أن يستمر بالانتفاضة بالأحذية إياها .

وخامسًا : فقد كان فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية الأخيرة ، (٢٤/ ١/ ٢٠٠٦)، مفاجئًا للجميع ، الذين توقعوا عدم تخطي حماس نسبة الـ ٤٠٪ من الأصوات والمقاعد ، لكن دخول «فتح» مبعثرة أربكها ، وشتت الأصوات التي منحت لها ، ما بين مرشحيها المئة والأربعة وأربعين في الدوائر الانتخابية الستة والستين . ما أفزع كل أطراف «فتح» على ضياع السلطة من بين أيديهم ، بعد ثمانية وثلاثين عامًا متصلة ، قضتها «فتح» في سدَّة منظمة التحرير ، والسلطة على حد سواء . ما وفر فرصة سانحة قوية للمرتبطين بعدو الأمة داخل «فتح» ، فطفقوا يحرِّضون ضد «حماس» ، وينفخون في عصبوية أعضاء «فتح» ، بتصريحات عنترية ، من قبيل «من العار أن تشارك فتح في حكومة تشكلها حماس» ، و«سنسترد السلطة بأي ثمن» . مما جعل هذا الشعار يتصدر سلَّم أولويات «فتح» برمتها ، بغض النظر عن التيار ، أو الاتجاه ، أو القناعة ، الأمر الذي زاد في تهميش أعضاء اللجنة المركزية لفتح ، ونقل زمام المبادرة إلى مجموعة دحلان داخل «فتح»، شيئًا فشيئًا .

تطور الأحداث

عجزت «حماس» عن اجتذاب أي من الفصائل الفلسطينية للإسهام في تشكيل الحكومة العاشرة (ربيع ٢٠٠٦) ، ولم يعد هذا العجز فحسب إلى ظهور اتجاه قوي داخل حماس ، تمترس وراء مقولة إمكانية تشكيل حكومة من «حماس» وحدها ، ما دامت تشكل غالبية مقاعد المجلس التشريعي ، بل عاد أيضًا إلى تخوُّف الفصائل من

إدراجها على قائمة (الإرهاب) لدى الإدارة الأمريكية ، شأن «حماس» . فضلاً عن الخشية من توتير علاقة الفصيل المعني بحركة «فتح» ، المتحكمة بالمواقع في «منظمة التحرير الفلسطينية» ، وبصنبور المال في «الصندوق القومي» ، فضلاً عن الحذر من المشاركة في تجربة يرجح أنها إلى فشل ، دون أن نتجاهل تأثير الخلاف الأيديولوجي بين الفصائل الوطنية والقومية واليسارية من جهة وبين حماس من جهة أخرى ، ناهيك عن أن سوابق «حماس» في الوحدة الوطنية لم تكن مشجعة .

نبدأ بفتح ، إذ أعلن محمد دحلان أنه «من العار على فتح المشاركة في الحكومة ائتلافية تقودها (حماس)» ! فيما حاولت قيادة «فتح» فرض برنامجها على الحكومة الجديدة ، وأصرت تلك القيادة على ضرورة تبني شروط «الرباعية» (الاعتراف بإسرائيل ، ونبذ العنف [أي المقاومة]) .

فيما اشترطت الجبهتان «الشعبية» و«الديمقراطية» التزام الحكومة الجديدة بالشرعية الدولية ، والتسليم بمنظمة التحرير ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني .

رفضت «حماس» شروط كل من «فتح» ، و«الشعبية» ، و«الديمقراطية» . إلا أن بيان حكومة حماس تضمن بندي «الشعبية» و«الديمقراطية» ، وإن بمفردات أخرى . ما أثار الاستهجان !

لعبت واشنطن وتل أبيب الدور الرئيسي في صب الزيت على نار الخلاف بين «فتح»، و«حماس»، وإفشال كل محاولات إطفاء تلك النار ، ودعم قيادة «فتح» بالمال ، والسلاح ، والموقف السياسي .

فيما أدى «جهاز الأمن الوقائي » دوره بكل شراسة ؛ بالاغتيالات ، وافتعال الاقتتال ، والملاحقات ، والاعتقالات ، والتعذيب غير المسبوق . وبالتساوق مع

التحريض الدعائي ، عبر شتى وسائط الإعلام ، فضلاً عن التخريب المتعمد للمراكز السياسية ، والعلمية ، إلى الانتشار الوبائي للفلتان الأمني .

لقد بذل الأعداء والخصوم قصارى الجهد ، وبشتى الأساليب ، دون تمكين «حماس» من أن تدير سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود ، وإحراج حكومة «حماس» ، تمهيدًا لإسقاطها .

في حين طوّر أعداء الأمة الحصار ، الذي سبق أن ضربوه من حول مناطق الحكم الذاتي إلى خنق ، خاصة بعد أن أسر فدائيون فلسطينيون ، ينتمون إلى فصائل ثلاثة هي : «حماس» و«الناصر صلاح الدين» ، و«جيش الإسلام» ، الجندي الإسرائيلي ، جلعاد شاليط ، وقتل الفدائيون في عملية الأسر نفسها جنديين إسرائيليين آخرين .

لقد غدا شاليط أهم أسير في التاريخ المعاصر ، بل هو عند بعض حكام العرب يفوق بمراحل نحو عشرة آلاف أسير فلسطيني يقبعون في سجون العدو الإسرائيلي ، منذ سنوات وسنوات .

فيما وقف النظام السياسي العربي صامتًا إزاء هذا كله . بل إن بعض هذا النظام كان متواطئًا ، وبعضه الآخر عاجزًا مشلولاً ، وليس أدل على ذلك من صدور قرار وزراء الخارجية العرب في إطار الجامعة العربية ، في سبتمبر / أيلول ٢٠٠٦؛ والقاضي بكسر الحصار عن حول الشعب الفلسطيني المضروب على كل من الضفة والقطاع ، وبعد أيام صدر قرار مماثل من وزراء خارجية الدول الإسلامية ، في إطار «منظمة المؤتمر الإسلامي» مع بقاء كل هذه القرارات مجرد حبر على ورق حتى الآن .

قلّص الفلتان الأمني الوجود الدولي في قطاع غزة ، حيث قُتل ٢٩ فلسطينيًا ، خلال مارس آذار ٢٠٠٧، منهم ٢٥ في القطاع ، فيما اختُطف ٤٦ آخرين ؛ كما أصيب بجروح مختلفة ما يربو على ١٢٠ فلسطينيًا ، خلال أبريل/ نيسان ٢٠٠٧.

مع وصول الفلتان الأمني إلى هذا المستوى المروِّع ، أفلت مسئولو «الأونروا» بجلدهم ، وكفَّ الدبلوماسيون والصحفيون الأجانب عن زيارة قطاع غزة ، وهبط الحضور الدبلوماسي الأجنبي في القطاع إلى مجرد ٥٪ .

توالت الاقتتالات ، دون حسم ، وأمكن وقف كل اقتتال على حدة ، بمسكنات ، وقفت عند حد الفض الأمني للخلاف ، دون الغوص في الجذر الاقتصادي الاجتماعي السياسي الثقافي لذاك الخلاف .

في ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، عُقد «اتفاق دمشق» بجهد رسمي سوري ، بين ممثلي الخصمين ، «فتح» و«حماس» ، عباس ومشعل ، وقد حرَّم الاتفاق الدم الفلسطيني ، ودعا إلى تعزيز الوحدة الوطنية ، على أن «الأمن الوقائي» سرعان ما افتعل اقتتالاً ، ذهب ضحيته ٤ حماويين ، كما اقتحمت عناصر من الأمن نفسه مسجد الهداية في غزة ، وقتلت إمام المسجد ، وما تيسَّر من المصلين ، واقتحمت عناصر أمنية أخرى «الجامعة الإسلامية» في غزة ، وأحرقت جزءًا منها ، وأتلفت كمية غير قليلة من أجهزتها الفنية .

ردت «حماس» بالسيطرة على مراكز الأمن الوقائي ، والمخابرات ، كما اكتشفت شاحنات محمَّلة بالأسلحة واردة لفتح ، وتمردت عناصر في الأمن الوقائي ، والحرس الرئاسي على أوامر إطلاق النار على عناصر «حماس» ، ففر دحلان وسمير المشهراوي ، ولاذا بالمقر الرئيسي للأمن الوقائي في تل الهوا .

هنا بادر العاهل السعودي، الملك عبد الله ، بالاتصال الهاتفي بكل من رئيس المكتب السياسي لحماس ، خالد مشعل ، يوم ١/ ٢/ ٢٠٠٧، والشيء نفسه فعله الملك مع رئيس السلطة ، محمود عباس .

لأن للسعودية مسافة واحدة بينها وبين كل من «حماس» و«فتح» ، لذا غدت

الرياض المؤهلة للوساطة بين هاتين الحركتين ، وتمخضت وساطتها - كما هو معروف - عن توقيع «اتفاق مكة» ، في ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، الذي تمت بلورته على عجل ، وكأن العُمرة ستُلزم الموقعين !

في مكة ، تم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ، وتحريم الاقتتال ، وإعادة هيكلة «منظمة التحرير الفلسطينية» ، على أسس ديمقراطية ، استنادًا إلى اتفاقي القاهرة ودمشق ، وإن لم يضع «اتفاق مكة» حدًا للنزف ، الذي تمثل في نحو ١٥٠ شهيدًا ، وما يزيد على ٦٠٠ جريحًا ، فضلاً عما يزيد على ١٥ مليون دولار خسائر مادية في الأبنية ، والأجهزة العلمية .

ذلك أن وزارة الخارجية الأمريكية أصدرت بيانًا، رفضت فيه «اتفاق مكة» ، فقد وعد البيان بدعم حكومة فلسطينية تتعهد بتنفيذ شروط «الرباعية» . فيما حثت تل أبيب الاتحاد الأوروبي على مواصلة حصاره على حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة .

هذا رغم أن «اتفاق مكة» لم يتعمق في جذور الخلاف ، ونزل ببرنامج الإجماع الوطني (وثيقة الوفاق الوطني)[1] ، الموقعة من كل الفصائل (٢٧/ ٦/ ٢٠٠٦) .

على أن الجناح الفتحاوي المرتبط إياه لم يلتزم ، وواصل استفزازاته الدامية ، ويبين الجدولان التاليان حجم الخسائر البشرية ، وأغلبها من الاقتتال ، في النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

***

(١) انظر الملحق رقم (٨) .

إحصاءات حالات الفلتان الأمني وحوادثة في قطاع غـزة حتـى حزيـران /يونيو ٢٠٠٧.

جدول ضحايا الفلتان الأمني في قطاع غزة حتى حزيران / يونيو ٢٠٠٧

للعام ٢٠٠٧	عدد الجرحى		عدد القتلى	
	الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال
كانون الثاني / يناير	٣٢٥	٢٤	٧٥	٦
شباط / فبراير	٤٠٨	٣٢	٥٢	٤
آذار / مارس	٢٠٤	٣٠	٢١	٣
نيسان / أبريل	١٤١	٢١	٢٢	٢
أيار / مايو	٢١٢	٣٤	٦٤	٤
حزيران / يونيو	٦٥٦	٧٢	١٨٨	٩

حصيلة ضحايا الفلتان الأمني حتى نهاية عام ٢٠٠٦

السنة	الحالات	عدد الجرحى		عدد القتلى		عدد المختطفين	
		الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال	أجانب	فلسطينيين
٢٠٠٢	٣	٢	٠	٢	٠	٠	٠
٢٠٠٣	٣٩	١١١	٩	١٨	٣	٠	٠
٢٠٠٤	١٢١	١٧٨	٦	٥٧	٦	٦	١٠
٢٠٠٥	٣٩٤	٨٩٥	١٥١	١٠١	٢٣	١٦	٢٣
٢٠٠٦	٨٦٩	١٢٣٩	١٧٠	٢٦٠	٢٧	١٩	١٠٤

أغلب الظن أن المجموعة المرتبطة بعدو الأمة داخل «فتح» قد توهمت بأن مزيدًا من الضغوط سيدفع «حماس» إلى تقديم مزيد من التنازلات، بينما كانت «حماس» قدمت في «اتفاق مكة» أقصى ما يمكنها من تنازلات، في المدى المنظور.

تدفقت الأسلحة الأمريكية على قيادة «فتح»، بمباركة إسرائيلية . هكذا وضع «اتفاق مكة» «حماس» أمام مفترق طرق .

هنا عبر التلويح بخطة المبعوث الأمريكي ، كيث دايتون الأمنية ، التي تبغي تقويض حماس ، وتعزيز موقع عباس ، ومن معه ، ثم ما كان تردد عن انقلاب تحضِّر له المجموعة إياها ضد «حماس» ، للإجهاز عليها ، وإرغامها ، على ترك السلطة ، في وقت تسارع فيه تآكل شعبية «حماس» وموقفها ، بل إن وحدة «حماس» نفسها أخذت في الانحسار المطرد .

لقد هدفت «خطة دايتون»[1] إلى الإضعاف المستمر لحكومة الوحدة الوطنية ، مع التهميش المطرد لحماس ، مقابل تعزيز نفوذ عباس و«فتح» ، بتسخير «الأمن الوقائي» . على أن يتم الانتقال بعدها إلى انتخابات مبكرة تشريعية ورئاسية ، تعيدان «فتح» إلى السلطة ، من جديد ، فتتعاون مع المجتمع الدولي ، وفق شروط الرباعية !



(١) انظر الملحق رقم (١٠).

الفصل الرابع

ما بعد الحسم

كلهم كانوا يرتدون الزي المدني ، باستثناء المفتش العام للشرطة ، كان هؤلاء ثمانية من «قادة» أجهزة الأمن في الضفة ، من مخضرمي «فتح» [١]. حيث الفرصة الأخيرة للآتين من تونس ، حتى يواصلوا الإمساك بمقاليد السيطرة على الشعب الفلسطيني [٢].

كمنت المفاجأة في الأمور التي عرضها أولئك الثمانية ، وفي اللهجة التي عرضوا بها ، خلاصة قولهم إن مواجهة عنيفة بين «فتح» و«حماس» حول السيطرة على الضفة ، ستقع في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩ ، بعد أن تنتهي مدة رئاسة عباس للسلطة ، حيث سيعمد الأخير إلى التمديد ؛ «حماس» ترد ، فيُنزل عباس أنصاره إلى الشارع ، في محاولة لإسقاط «حماس» في قطاع غزة ، وقد يعلن عباس القطاع «منطقة متمردة» . ما يدفع «حماس» إلى التصعيد ، بالاغتيالات الواسعة .

الثمانية طلبوا من أجهزة الأمن الإسرائيلية مساعدتهم في إعداد الخطة الميدانية ، وأن تُدرِّب قواتهم ، وتزوِّدها بالأسلحة !

«لم أسمع بمثل هذا الاستعداد المفرط للعمل مع إسرائيل من القيادة

---

(١) القادة الثمانية هم :

- المخابرات العامة في الضفة / إبراهيم المصري.
- الأمن الوقائي / زياد هبّ الريح .
- الاستخبارات العسكرية / ماجد فرج.
- الأمن الوطني / ذياب العلي (أبو الفتح) .
- الدفاع المدني/ إبراهيم يوسف الصالحي .
- مفتش الشرطة/ حازم عطا الله .
- الشرطة / حسني ربايعة (علاء حسني).

(٢) ناحوم برنيع ، من الذي رنَّ جرس الهاتف عنده ، **بديعوت أحرونوت** ، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٨م. انظر : نص المقال في الملحق رقم (١١).

الفلسطينية... »! هذا ما قرره كاتب سياسي إسرائيلي حضر هذا اللقاء العجيب .

أبو الفتح : هو قائد الأمن العام ، يتقدم زملاءه في السن والرتبة ، قال :

ليس هناك خصومة بيننا ! .

الإسرائيليون ردوا : لدينا عدو مشترك!

أبو الفتح : أنا سأفعل ، اليوم ، كل ما أستطيعه حتى أمنع العمليات [الاستشهادية] . أنتم تدركون أننا أفضل من السابق ، وأنتم تمتدحون ذلك . بفضل عملياتنا ، أصبحتم أقل حاجة لقواتكم ... أبو مازن يقود خطة السلام ، وعليكم أن تعززوا وضعه .

العميد كيفون : أنا سعيد بذلك ! على قادة الألوية أن يلتقوا ، ويتفقوا حول ذلك .

دخل رئيس الاستخبارات العسكرية في الضفة، ماجد فرج ، على الخط وقال :

نحن في معركة صعبة جدًا ... «حماس» هي العدو . قررنا شن حرب عليها ، وأنا أقول لكم لن يكون أي حوار معهم ... أنتم توصلتم إلى هدنة معهم ، أما نحن فلا .. الآن نقوم بتولي أمر كل مؤسسة حمساوية ترسلون إسمها إلينا ، أعطيتمونا ، في الفترة الأخيرة ، أسماء ٦٤ مؤسسة ، وقد انتهينا من معالجة ٥٠ منها ، بعض هذه المؤسسات أُغلق ، وفي البعض الآخر استبدلنا الإدارة ، كما وضعنا أيدينا على أموالهم (حوَّلت إسرائيل لسلطة رام الله ١٥٠ حسابًا بنكيًا ، يشتبه بعلاقتها بالتنظيمات الفدائية ، السلطة أغلقت ٣٠٠ حسابًا) ! .

أضاف فرج ملاحظتين : أولاهما : كنا نفكر ألف مرة ، قبل الدخول للمسجد ، أما اليوم فنحن ندخل إلى كل مسجد ، عند الحاجة .. كما أننا ندخل للجامعات .

حسين الشيخ (وزير الشؤون المدنية) : ... «حماس» لا تملك قوة عسكرية في

الضفة ، وإن كان لديها قوة لإخراج الناس إلى الشارع .

حازم عطا الله (المفتش العام للشرطة) : أنا أتحدث عن خطة شاملة . إذا دخلنا السنة القادمة ،بدون الاستعداد ، لن يتبقى أمامنا إلا التخاصم حول المسؤولية عن الهزيمة : نحن ، أم أنتم ، أم الأمريكيون !

بولي مردخاي : سنشكِّل طاقمًا مشتركًا معكم ، سنساعدكم في التدريب والعتاد.

(«قادة» الأمن الفلسطيني اشتكو من أن إرسالية الهراوات المخصصة للشرطة من كندا محجوزة منذ أشهر ، في ميناء أسدود!) .

تيفون : سنقوم بتخليصها .

في خضم الأخبار السيئة ، هناك ، أيضًا ، بشائر جيدة ـ لرئيس السلطة ، ورئيس حكومته ، ولقادة الجيش الإسرائيلي ، والجنرالات الأمريكيين الثناء على ذلك . الهدوء راسخ ، مع سحابة مقلقة في الأُفق ... هذا جيد لإسرائيل والفلسطينيين !

***

لم يكن ما سُطِّر في الصفحتين الماضيتين كابوسًا . كما لم يكن مشهدًا في مسرح العبث ، أو اللامعقول ، أو في فيلم «الخيانة من منطلقات وطنية!» . بل هو لقاء سجله الكاتب السياسي الإسرائيلي المعروف ، ناحوم بارنيع ، في صحيفة "يديعوت أحرونوت» بتاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠٠٨م . وقد أُجري اللقاء المسجَّل في مقر قيادة الفرقة الإسرائيلية للضفة (يهود أو السامرا) . قرب مستوطنة بيت إيل ، بعد أن اجتاز «قادة» الأمن الفلسطيني في سلطة رام الله ، **حاجز المحكمة** على مسافة دقائق من رام الله .

- قائد الفرقة هو **العميد نوعم تيفون** .

- رئيس الإدارة المدنية في الضفة ، العميد **يؤاف مردخاي** .

- قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في سلطة رام الله .

- حسين **الشيخ** ، وزير الشؤون المدنية ، آنذاك ، عضو اللجنة المركزية لفتح ، الآن .

نعم وصل الأمر بسلطة رام الله إلى هذا الحد ! والخيانة لا تخفى على القارئ اللبيب .

في اليوم التالي لحسم الأمر في قطاع غزة ، ذكر موقع «هآرتس» على الإنترنت أن الإدارة الأمريكية وعباس اتفقا على خطة لإسقاط «حكم حماس» ، بتأليب شعب قطاع غزة عليها . عبر الخطوات التالية :

* إقالة حكومة الوحدة الوطنية ، وإعلان حالة الطوارئ .

* فصل القطاع عن الضفة ، مع احتمال رسال قوات دولية إلى القطاع .

* إفراج إسرائيل عن عوائد الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية ، وصرفها لصالح رئاسة السلطة (عباس) ، التي تستخدمها في زيادة رفاهية فلسطينيي الضفة ، بما يزيد من حنق فلسطينيي القطاع على «حماس» وحكمها .

* شن حملات اعتقال ضد نشطاء «حماس» في الضفة .

* إحياء المفاوضات بين إسرائيل والحكومة الفلسطينية الجديدة .

حين أقال عباس حكومة الوحدة الوطنية ، وأعلن الطوارئ ، حيَّاه وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك ، عمير بيرتس ، الذي رأى في تلك الخطوة مصلحة استراتيجية عليا لإسرائيل . فيما أشارت «معاريف» (١٥/ ٦) إلى أن إسرائيل قد تعلن قطاع غزة قطاعًا عدوًا ، وتقطع عنه الماء والكهرباء . وتمنت إسرائيل أن تتعاون معها

الدول العربية ورئاسة السلطة الفلسطينية في منع «حماس» من ترجمة مكاسبها العسكرية إلى مكاسب سياسية.

في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية (بالعبري) في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٧، عدد مدير الدائرة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، الجنرال عاموس جلعاد، مطالب إسرائيل من الدول العربية بشأن إحكام الخناق على «حماس»، عبر حرمان حكومة الوحدة الوطنية من أي شرعية، عربية أو دولية، مع تشديد الحصار على القطاع. أضاف جلعاد بأن عباس أصبح مهمًا للغاية لإسرائيل، فهو وحده المؤهل لتقليص الآثار السلبية لسيطرة «حماس» على القطاع. وتبعه وزير البنى التحتية الإسرائيلي، بنيامين إليعازر، فشدد على بذل كل الجهد لإقناع الدول العربية بالوقوف إلى جانب إسرائيل، في حربها ضد «حماس».

بعد أن شهدت الأشهر التالية للحسم في قطاع غزة هجمة شرسة لأجهزة أمن سلطة رام الله، بتوصيات من الجنرال الأمريكي كيث دايتون، بهدف اجتثاث «حماس» من الضفة الغربية، بدءًا بملاحقة قادتها، وكوادرها، وأعضائها، واختطافهم، وتعريضهم لأساليب تعذيب غير إنسانية، مرورًا باقتحام لمؤسسات ودور العبادة، والاعتداء على حرمة المساجد؛ والانقضاض على المسيرة التعليمية، وملاحقة الطلبة الحمساويين، وترويعهم، بالاختطاف، والتعذيب، الذي قضى بعضهم بتأثيره.

عما يسمى «التنسيق الأمني»[1] حدِّث ولا حرج، وهو الذي عاد بين سلطة رام

---

(١) التنسيق الأمني وصف مضلِّل لتسخير أجهزة أمن سلطة رام الله في خدمة أمن إسرائيل والإسرائيليين. وقد وصفت «حماس» الضفة في بيان لها (٢٤/ ١١/ ٢٠٠٧) ذاك التنسيق الأمني بأنه «عملة مكشوفة» (المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٧)، فيما أشاد تقرير للشاباك، أوائل سنة ٢٠٠٨، بجدية عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية (في الضفة)، حتى أنها تمكنت من=

=مصادرة ١٢٠ قطعة سلاح، وكشفت مختبرًا لإعداد المتفجرات، كما أطاحت بعدد من مديري الجمعيات الخيرية، التابعة لحماس (الحياة، القدس العربي [لندن]، ٨/ ١/ ٢٠٠٨)، ونوّه العقيد يؤاف مردخاي، رئيس الإدارة المدنية بالضفة، بأن التنسيق الأمني مع السلطة (رام الله) أخذ بالاتساع (الشرق [الدوحة]، ١٤/ ١/ ٢٠٠٨]، مؤكدًا «أننا [نحن والسلطة] نخوض معركة حقيقية ضد تنظيم (حماس)، المدني والاجتماعي، ونعمل حاليًا بكل طاقاتنا، وبقوة (الدستور [عمان] ١٣/ ٩/ ٢٠٠٨). وقد أوضح لي ديسكن، رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية، في اجتماع للحكومة الإسرائيلية، أن «التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة حسن جدًا، خاصة في محاربة الإرهاب، وإغلاق المؤسسات». فيما لم ير وزير خارجية سلطة رام الله، رياض المالكي سببًا يمنع التعاون الأمني، في جرأة غير مسبوقة على الوطنية.

وفي ٧/ ٤/ ٢٠٠٨ اتهمت «حماس» أجهزة الأمن في الضفة بإشراك محققين إسرائيليين وأمريكيين مع نشطاء «حماس المعتقلين (**القدس العربي** [لندن] ٨/ ٤/ ٢٠٠٨).

في مطلع يوليو/ تموز ٢٠٠٩، وافق وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، على إدخال ألف رشاش ناري (كلاشينكوف) إلى قوات الأمن الفلسطينية العاملة في الضفة (**جيرو ساليم بوست** [القدس] ٦/ ٧/ ٢٠٠٩).

ما يعني أن «التنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية (رام الله) يجري على قدم وساق، وبأفضل المستويات، بشكل غير مسبوق، على ما أكد قادة معنيون إسرائيليون. فيما عزا مسؤولون أمنيون إسرائيليون «الهدوء الأمني في الضفة» إلى «التنسيق الأمني، وليس أقل من ذلك، النشاطات المتواصلة لأجهزة الأمن الفلسطينية ضد حماس». (**يديعوت أحرونوت** ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٩).

فيما قام قائد المنطقة الوسطى، اللواء آفي مزراحي بجولة تنسيق أمني، في مدينة بيت لحم (٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩). وجابت ثلاثة جيبات عسكرية إسرائيلية، مجهّزة بالمعدات، وفيها مزراحي وكبار أركانه، جابت شوارع المدينة، بمرافقة مركبات عسكرية تابعة للأمن الفلسطيني بالضفة.

في ١٣/ ٧/ ٢٠١٠ أدانت «حماس» في بيان لها «استقبال جهاز (الشاباك) الصهيوني وضباط آخرين من جيش الاحتلال وأجهزته الأمنية في مقر رئاسة السلطة برام الله وفي مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية في جنين وغيرها». ورأت حماس - محقة - أن التنسيق الأمني إنما يستهدف «المقاومة الفلسطينية.. وحماية أمن الاحتلال، ومستوطنيه... [إنه] جريمة بشعة، وطعنة غادرة في ظهر الشعب الفلسطيني».

وألحت «حماس» على ضرورة وقف «جريمة التنسيق الأمني مع الاحتلال، التي حوّلت سلطة فريق أوسلو وأجهزتها الأمنية إلى مقاول أمني في خدمة الاحتلال، مقابل أوهام سياسية، ومنافع شخصية، على حساب أمن وصفوف الشعب الفلسطيني (**الحياة** [لندن] ١٤/ ٧/ ٢٠١٠). =

الله والأمن الإسرائيلي، في اليوم التالي لحسم الأمور في قطاع غزة، بعد أن كان انقطع بعد أيام قليلة من اندلاع «انتفاضة الأقصى والاستقلال» ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠[1].

«التنسيق الأمني» مصطلح مخادع، فالتنسيق يتم بالإرسال والاستقبال حول أهداف مشتركة، أما التنسيق هنا فهدفه ملاحقة مقاومي الاحتلال الإسرائيلي، وكل معلومة تتوفر لدى أي من الأمنين (رام الله وتل أبيب) يسارع إلى ضخها للطرف الآخر. لكن رد الفعل يختلف، فالأمن الإسرائيلي يستكمل معلوماته عن المقاومة بينما أمن رام الله ينفّذ تعليمات أمن العدو الإسرائيلي ضد المقاومة الحمساوية خصوصًا، وكل مقاومة للمحتل الإسرائيلي عمومًا.

في هذا الصدد تباهت سلطة رام الله بأنها أحبطت ما يربو على الألف عملية فدائية ضد العدو الإسرائيلي سنة ٢٠٠٩! . عدا ما يربو على الألف فدائي اعتقلتهم

= وهل يمكن الحديث عن التنسيق سيئ الصيت، وإهمال الحديث عن دايتون، الذي بدأ في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٥، من حيث انتهى سلفه الجنرال وليم كيب وارد، الذي تعطلت مهمته، في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة ٢٠٠٥.

وتركزت مهمة الوفد الأمني الأمريكي في إعادة تأهيل، وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، تمهيدًا لإقامة دولة فلسطينية. تحفظ أمن إسرائيل، وقد نقل دايتون، على لسان ضابط فلسطيني كبير خاطب خريجي مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن: «.. لم تأتوا إلى هنا لتتعلموا كيف تقاتلون إسرائيل، بل .. لتتعلموا كيف تحفظون النظام، وتصونون القانون .. من أجل أن نتمكن من العيش بأمن وسلام مع إسرائيل». الأمر الذي تأكد في دراسة لجمعية زانوي، الذي حدد الالتزامات الأمنية لسلطة رام الله في:

١- وضع حد لكل أشكال العنف والإرهاب، باعتقال، وتوقيف المتورطين في أعمال العنف.

٢- مواجهة كل المتورطين في الأعمال الإرهابية، وتعطيل القدرات، والبنية التحتية الإرهابية.

٣- توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تتبع وزارة الداخلية (رام الله). (الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بيروت، مركز الزيتونة ٢٠٠٩، ص٣٨-٤٢، ٥٠-٥٢).

(١) هآرتس ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٧.

أجهزة أمن رام الله . منذ الحسم حتى الآن . وحسب صحيفة إسرائيلية ، فإن أجهزة أمن سلطة رام الله اعتقلت ما يربو على الألف حمساوي ، خلال شهري يوليو/ تموز ، وأغسطس/ آب ٢٠٠٧[1].

فيما أكد ممثل «حماس» في لبنان ، أسامة حمدان ، في مؤتمر صحفي عقده في بيروت ٢/ ٨/ ٢٠٠٩ : بأن عدد المعتقلين في الضفة وصل إلى ١٤٣ , ١ ، من بينهم ٨٧٨ من «حماس» يتعرضون لتعذيب متواصل ، فيما نُقل العشرات منهم إلى المستشفيات ، بسبب ذلك ، فضلاً عن وفاة عشرة منهم تحت التعذيب[2].

لم يكن الحسم في غزة هو ما دفع رئاسة السلطة ومن حولها في اتجاه العدو الإسرائيلي ، أكثر فأكثر ، ففي جلسة حوارية جمعت عباس مع الحائزين على «جائزة نوبل» ، في مؤتمر الشهداء بالأردن ، في ٢١/ ٦/ ٢٠٠٦ أكد عباس بأن سلطته تلقي القبض على منفذي العمليات الفدائية ؛ بل تضطر ـ أحيانًا ـ إلى قتلهم ، للحيلولة دون تنفيذ عملياتهم![3].



(١) يديعوت أحرونوت ، ٥/ ٩/ ٢٠٠٧ .

(٢) الملف الأمني ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤ .

(٣) الرأي (عمان) ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٦ .

معضلة الجبهة

رب ضارة نافعة، فقد توفرت سانحة - قل أن تتوفر - كي تقيم «حماس» وحدة وطنية فلسطينية حقيقية، بعد عقود من الوحدة الوطنية «الأونطة». عندها ستستعيد الحركة الوطنية الفلسطينية قوامها، وسيعتبر خروج العاصي والطايع من «السلطة» في القطاع بمثابة تطهير للحركة الوطنية، وليس انشقاقًا فيها، وتسجل حماس أنها نجحت، فيما أخفقت فيه القيادات المتنفذة في منظمة التحرير، منذ كانت سنة ١٩٦٤ ببلورة جبهة وطنية، على برنامج إجماع وطني، وبذا يتوفر لحركتنا الوطنية شرطان من شروط الانتصار: «الجبهة»، و«البرنامج».

على أن هذا الفرض بقي نظريًا، وأفلت من «حماس»، تسرب الماء من بين الأصابع. ذلك أن «حماس» تنفر تاريخيًا، من فكرة «الجبهة الوطنية»، لأسباب عدة، وفي حالتنا هذه ثمة العوائق التالية:

* تدير «حماس» شأن الإخوان المسلمين - ظهرها لفكرة الجبهة، لأن الحركة تعتقد بأنها تحتكر الحقيقة، وحدها؛ لذا فما الذي يجبرها على التحالف مع من هم أقل إلمامًا بالحقيقة من «حماس» ؟!

* يتم التحالف داخل «الجبهة» مع أطراف علمانية؛ وطنية، وقومية، ويسارية، والعياذ بالله !

* على أن هذا لا يعني أن «حماس» مع دخول «الجبهة» مع فصل إسلامي آخر، مثل «الجهاد»، بل العكس هو الصحيح، لأن كلًا منهما يرى في الآخر مزاحمًا على

المرجعية الفكرية ، والجماهير ، والشعارات ، والبرنامج ، وفي هذا قال أهلنا الطيبون : «أبو طبق ما بحبش أبو زبدية!» . وفي مصر يقول المثل الشعبي الرائج : «ما عدوك إلا ابن كارك!» .

* حرصت «حماس» - ولا تزال - على عدم الالتزام ببرنامج سياسي ، حتى إذا ما أرادت قيادة «حماس» التكويع ، لا تجد من يحاسبها لخروجها على البرنامج ، ومن هنا ، فلماذا تُلزم تلك القيادة نفسها ببرنامج «الجبهة» ، حتى يتصدى لتلك القيادة حلفاؤها ، ويعطلون عليها مسيرتها التكويعية!

* بالمقياس نفسه ، هل قيادة «حماس» أصيبت في عقلها ، حتى تأتي بحلفاء تتقاطع معهم تلك القيادة في غير موضع ، ولا يُستبعد أن «ينط» لها هذا الحليف أو ذاك ، كلمات كوَّعت تلك القيادة ؟!

* بقية فصائل المعارضة السبعة أضعف من أن تستقوي بها قيادة «حماس»، وقد وصل الضعف بتلك الفصائل حد العجز عن الضغط على «حماس» ، من أجل إقامة «الجبهة» ، بل إن قادة تلك الفصائل يرتعدون من تصور إمكانية إبعاد قيادة «حماس» عن الجسم المحنَّط . المسمى «تحالف القوى الفلسطينية» ، الذي ولد ميتًا ، مطلع ١٩٩٤ ، لمواجهة مرحلة ما بعد «اتفاق أوسلو» سيئ الصيت ، ولم يضف ذاك التحالف شيئًا في التصدي لنهج أوسلو ، فقد كان ذاك التحالف مجرد تجميع موسمي ، للرد اللفظي المتهافت على هذه الخطوة ، أو تلك للقيادة الفلسطينية المتنفذة ، ثم يذهب كل طرف من أطراف التحالف ليغط في نوم عميق في الطراوة !

* في حال تكويع قيادة «حماس»، فإنها لن تجد مؤسسة تعارضها ، فتلقي بمن حشدتهم حولها أرضًا ، ليسقطوا دون أن يسمع لهم صوت !

في ٢٣ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٨ ، انعقد في دمشق ، المؤتمر الوطني الفلسطيني ،

وألقيت فيه كلمات، وتبلورت خطط، لم تتم طباعتها، حتى الآن وأرادت «حماس» أن تكتفي بتلك التظاهرة، ذات الألف وخمسمائة وطني فلسطيني، و«يا دار ما دخلك شر»!.

لكن أكثر من عضو من الوفد القادم من مصر أصروا - أولاً - على اعتبار العرب غير الفلسطينيين أعضاء عاملين في المؤتمر وليسوا مجرد «ضيوف»، وثانيًا ضرورة تشكيل لجنة قيادية، تقوم على تنفيذ قرارات المؤتمر، وقيادة المعارضة، على أن تضم تلك القيادة الأمين العام لكل فصيل معارض، إضافة إلى فلسطيني منتخب من كل قطر من أقطار اللجوء، وآخر عن لجان العودة. ناهيك عن قائد جيش التحرير الفلسطيني، وبذلت قيادة «حماس» قصارى جهدها لمنع «لجنة المتابعة العليا» من العمل، يحيط بها العجزة من قادة الفصائل، عدا العقيد أبو موسى (فتح الانتفاضة)، وأحمد جبريل (الجبهة الشعبية - القيادة العامة)، اللذان لطالما أعلنا عن غضبهما على عدم تشغيل «اللجنة».

فيما بذل وفدا مصر والأردن قصارى جهدهما لتشغيل «اللجنة»، وقوبلا بالمماطلة، والتسويف، والتميع، والتطنيش، واستمرأت «حماس» إيداع مشاريع مصر والأردن (مستقلين) على الرف، الذي ناء بها يحمل!

ربما كان من الضروري إنجاز دراسة تلقي الضوء على عوامل إخفاق الجبهات المعارضة الفلسطينية المتتابعة: «التحالف الوطني» (١٩٨٣-١٩٨٥)؛ «جبهة الإنقاذ» (١٩٨٥-١٩٨٧)، «الفصائل العشرة» (١٩٩١-١٩٩٣)، «تحالف القوى الفلسطينية» (١٩٩٤-؟) فلا يزال سر الإخفاق المزمن متواريًا، يطلب من يزيح عنه الستار لمصلحة الشعب الفلسطيني، وحركته الوطنية.

الفصل الخامس

المحصِّلة

يحزُّ في النفس أن تتدهور أوضاع قضيتنا الوطنية ، على النحو الذي نشهده . وقد استقوى تيار الانحراف والتفريط في «فتح» بسند دولي ، وآخر إقليمي ، ناهيك عن الاحتلال الإسرائيلي نفسه .

لقد تقدمت «حماس» صفوف المعارضة لذاك التيار لكن «حماس» لم توفر للمعارضة شروط النصر ، لأن «حماس» تعاني من قصور في العقل السياسي ، فضلاً عن غياب البرنامج ، والتحالفات الصحيحة ، فيما بقية فصائل المعارضة لا تهش ولا تنش . وقد رضيت أن تلوذ بحماس ، علّ تلك الفصائل تحقق حضورًا ، عجزت عن تحقيقه بفعلها المقاوم . والأنكى أن نسبة كبيرة من تلك الفصائل السبعة لم تمارس المقاومة ، منذ ما يربو على الثلاثين سنة !

الاستنتاجات

* الخلاف الناشب ليس بين « فتح » و« حماس » ، بل هو بين عصبة ضلت طريق الوطنية في « فتح » وبين « حماس » ففتح حركة وطنية عريقة ، لكن زمام الأمور فيها انتقل إلى من التحقوا بالنظام الدولي الجديد ، وغدوا أداة في المشروع الصهيوني الأمريكي .

ولم تخلُّ «فتح» من الوطنيين ، وإن افتقدوا كلاً من : ميزة العمل الجماعي ، والرأس ، وغدا معظمهم حريصًا على نظافته الذاتية ، متجنبًا خوض صراع ضد من اختطفوا « فتح » وانحرفوا بها . وقد تصور أولئك الوطنيين بأن لا قبل لهم بمواجهة موجة الأعداء العالية !

* صحيح أن المجموعة الفتحاوية المنحرفة تتكئ على قوة الأعداء ، لكن هذا لا يعني بأن تلك المجموعة بلا سند اجتماعي فلسطيني . فكل الذين سكنتهم الهزيمة ، أو [illegible]دوا القدرة على العطاء ، أو انبهروا بقوة الأعداء، أو سعدوا بالراتب الذي

تصرفه لهم السلطة من الأموال التي تتسولها من دول الغرب ، فضلا عن جيش الفاسدين ، ومن استحدثوا مصالح لهم ببقاء الاحتلال ، كل هؤلاء وأولئك يشكلون سندًا اجتماعيًا للمجموعة المنحرفة إياها .

* نأتي إلى « حماس » التي أعيتها الحيل ، واستنفدت كل السبل لإنهاء تعطيل الأجهزة الأمنية الفتحاوية لحماس من أن تدير ، فكان حسمها اضطراراً وليس خيارًا .

على أن الصحيح أيضا ، أن « حماس » أفرطت في استخدام النيران ، خلال الحسم، فقتلت بعض من سلَّم نفسه ، أو استسلم من عناصر وضباط الأجهزة الأمنية ، أما من حالفه الحظ من تلك العناصر وأولئك الضباط ، فإن عناصر « حماس » اكتفت بإطلاق الرصاص على ركبة قدم المعني اليسرى ، « حتى يخرج منها الشيطان» ! أما الذين قتلهم الحمساوي بطريق الخطأ ، فقد ألزمت قيادة « حماس » المخطئ بأن يصوم ثلاثين يومًا !

* يمكن فهم دوافع « حماس » وراء الإفراط في استخدام القوى ؛ فأولاً : الرغبة في الانتقام من « فتح » على ما مارسته من أساليب التعذيب البشعة ضد كوادر وقيادات « حماس » ؛ وثانيًا : كانت الرغبة في إنجاز الحسم بالسرعة الممكنة ؛ وثالثًا : فإن رفع منسوب الخسائر البشرية في « فتح » ، كان سيزرع الرعب في نفوس الفتحاويين ويجعلهم يفكرون ألف مرة قبل الإقدام على الانقلاب على « حماس »، ولكن هيهات لتلك الدوافع أن تبرر ذلك الإفراط .

فيما يقول البعض بأن « حماس » إنما تنفذ مخططًا إسرائيليًا بذاك الحسم، وذلك أن إسرائيل كانت وضعت فصل الضفة عن القطاع ضمن خيارات أربعة لإضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية ، عبر الفصل الجغرافي ـ السياسي بين الضفة والقطاع،

لممارسة لعبة « ضرب العدو بالعدو »، المفضَّلة لدى إسرائيل ، بما يظهر الفلسطيني عاجزًا عن إدارة أموره بنفسه ، فضلاً عن عدم أهليته للتفاوض مع الإسرائيلي ؛ العصري ، الموحَّد الديمقراطي !

صحيح أن فصل الضفة عن القطاع كان أحد البدائل الإسرائيلية[١] ، ولكن من نفَّذ هذا الخيار كان « جهاز الأمن الوقائي » في قطاع غزة ، بافتعاله الاقتتال تلو الاقتتال مع « حماس » ، والأخيرة لا ترد إلا في أضيق الحدود ، ليس سعة صدر ، بل لتفوِّت على « الوقائي » فرصة إشعال حرب أهلية . إلى أن طفح كيل « حماس » ، خاصة بعد أن أبلغها أحد قادة « فتح » بأمر اتفاق الجنرال الأمريكي كيث دايتون مع محمد دحلان على استئصال شأفة « حماس » من القطاع . وقد نفذ مقاتلو « حماس » الخطة ضد « الوقائي » بسهولة نسبية ، ما أوقع الرعب في نفوس عناصر وضباط بقية الأجهزة الأمنية ، فطلبوا إلى « حماس » الحضور لتسلم مراكزهم . خاصة وأن قادة تلك الأجهزة كانوا فروا إلى مصر ، قبل الحسم بعدة أيام ، ما جعل ضباط وعناصر تلك الأجهزة يرفضون القتال دفاعًا عن منافع أولئك « القادة » الفارين .

* بيْد أن ذاك الحسم الاضطراري دفع المتعاونين سرًا مع العدو إلى ممارسة خطاياهم الوطنية بوقاحة ، وكأن الخلاف الذي تفجَّر مع « حماس » يبرر لأولئك المتعاونين تلك الخطايا ، ففعلوها نكاية بالطهارة !

قدم مركز جامعي للدراسات الاستراتيجية الإسرائيلي ، في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩ ، ستة بدائل للتعامل مع الطرف الفلسطيني :

أولها : الإبقاء على الوضع الراهن . وثانيها : فرض الحكم الذاتي . وثالثها : ضم

(١) الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٠ .

الضفة والقطاع إلى إسرائيل . ورابعها : إقامة دولة فلسطينية على معظم الأراضي التي احتلتها إسرائيل ، في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وخامسها : الانسحاب من طرف واحد من قطاع غزة . أما آخر البدائل فتتمثل في إقامة فيدرالية أردنية / فلسطينية.

ماذا جنت «حماس» من نجاحها في التشريعي ؟! أولاً : أدخلت نفسها في حصار متوقع ، فبدت عاجزة عن القيام بواجباتها كحكومة ، حيال الناس ، وثانيًا : أوقعها الحصار الخارجي ، والعزلة الداخلية عن الفصائل ، في حالة من التوتر ، عكست نفسها في أعمال انفعالية ضد الأهالي . وثالثًا : ضاعفت حكومة «حماس» الضرائب على شعب القطاع ، حتى تغطي التزاماتها ، بينما ٨٠ في المئة من هذا الشعب نزلوا إلى ما تحت خط الفقر ، والنسبة نفسها تعاني من البطالة . ورابعًا : فقدت «حماس» ميزة التجانس السياسي والتنظيمي ؛ وبدأ الأمر بالتمايز بين أغلبية محدودة رغبت في دخول انتخابات التشريعي ، من قيادة «حماس» ، وأقلية كبيرة ، تصدرها رئيس المكتب السياسي لحماس ، الأخ خالد مشعل ، وسرعان ما تحول التمايز إلى صراع بين الداخل والخارج ، وبين المستوى السياسي ونظيره العسكري ، وبين الوزراء وأعضاء المكتب السياسي ، فضلاً عن التزاحم والمنافسة بين الوزراء أنفسهم ، وقد اشتدت هذه الصراعات مع تضييق الحصار ، وتطوره إلى الخنق . وخامسًا : كان اضطرار «حماس» لفتح أبوابها على مصاريعها ، وهنا تدفقت عناصر إجرامية ، وورطت «حماس» في كثير من الانتهاكات .

* سيطول أمد التدهور في أوضاع الشعب الفلسطيني ، وقضيته الوطنية ؛ أولاً بسبب وهن البنية الطبقية الاجتماعية الفلسطينية ، وتشوهها المطرد ؛ وثانيًا فإن ذلك الوهن والتشوُّه انعكس على الحركة الوطنية الفلسطينية ، فضعف اليسار ، وتبعثر فيما اشتد الساعد الذي اعتمد عليه المتعاونون مع الأعداء ؛ وثالثًا فإن غياب الموقف

العربي القوي والموحَّد يُغري الأعداء على تصعيد حلفهم وعدوانيتهم ؛ ورابعًا فإن افتقار قضايا العرب - بما فيها القضية الفلسطينية - للسند الدولي ، عزز اندفاع تلك القضايا إلى الوراء ، باطراد.

* أثَّر إحجام فصائل اليسار (الشعبية ، والديمقراطية) على أداء « حماس » سلبًا ، حيث زاد ذاك الإحجام من إحساس « حماس بالحصار المضروب من حولها ، وترجمت ذاك الإحساس المرير في تجاوزات ملموسة لحقوق الإنسان وللحريات الديمقراطية . فيما كان يمكن لإسهام فصائل اليسار في الحكم مع « حماس » أن يحد كثيرًا من تلك التجاوزات . فضلاً عن أن ذاك الإسهام كان سيخفف كثيرًا من فاعلية الضغوط التي تتعرض لها « حماس » من داخلها وخارجها ، على حد سواء ، كي تسرِّع في أسلمة قطاع غزة ، بالقوة والعسف .

كيف لحماس أن تسلِّم بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني ، بينما المنظمة مختطفة ، مرتهنة ، مختزلة في اسم خاطفها (عباس) فضلاً عن أن أكبر منظمات المقاومة (حماس والجهاد) محرومة من دخول منظمة التحرير لذا فإن المطلوب هو النضال من أجل فك أسر منظمة التحرير ، قبل إعادة هيكلتها ، على أسس وطنية ديمقراطية ، وإلا فعلى منظمة التحرير السلام ! ذلك أن مجموعة عباس جمَّدت المنظمة في انتظار أن تضع هذه المنظمة توقيعها على الاتفاق النهائي مع عدونا الإسرائيلي ، لترحل « المنظمة » مرة وإلى الأبد ؛ شأن أي ذكر نحل أدى مهمته الأخيرة!

* رغم أهمية وجسارة أسر شاليط ، فإن محاولة لتغيير قوانين اللعبة مع إسرائيل ، إن لم يكن محاولة من معارضي الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي من « حماس » في سبيل إحباط المشاركة في السلطة ، بعد أن تورطت « حماس » فيها .

إن وقوف « حماس » غداة هجمة « الرصاص المصبوب » - ضد الأعمال

العسكرية الفلسطينية ، لا يعني أن « حماس » غادرت مربع المقاومة ، على النحو الذي وصلت إليه سلطة رام الله ، منذ سنوات ، فالفارق كبير بين الجهتين ذلك أن السلطة الأخيرة لا تمنع أعمال المقاومة فحسب بل تضيف إلى ذاك المنع ملاحقة الفدائيين الفلسطينيين ، وتخليصهم أسلحتهم ، واعتقالهم وتعريضهم لأبشع أنواع التعذيب مما أفضى ببعض المعتقلين إلى الاستشهاد ، بينما ترى « حماس » أن المشكلة تكمن في توقيت العمل الفدائي الذي لم يعد ملائمًا ، مما يجعل من الظلم مساواة موقف سلطة رام الله بموقف سلطة غزة الحمساوية التي لم تغادر مربع المقاومة بعد .

المستقبل

■ استمرار الاجتياحات العسكرية ، والغارات الجوية الإسرائيلية ضد قطاع غزة وشعبة ، فالدم الفلسطيني غدا العامل الحاسم في نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية فضلاً عن تعطش الإسرائيليين لاسترداد كرامة جيشهم ، بعد أن مرَّغ مقاتلو « حزب الله » أنف ذلك الجيش في التراب ، صيف العام ٢٠٠٦ ، خلال الحرب إياها. وفي هذا السياق جاء « الرصاص المصبوب » على قطاع غزة أواخر ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩ [(١)] .

---

(١) فيما بين ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨ و ١٨/ ١/ ٢٠٠٩ ، شن جيش العدو الإسرائيلي عدوانًا عسكريًا على قطاع غزة ، حمل اسم « الرصاص المصبوب » ، أسفر عن ١,٣٣٤ شهيدًا ، بينهم ٤١٧ طفلاً ، و١٢٠ مسنًا ، فضلاً عن ١٤ عاملاً في الطواقم الطبية ، فيما بلغ عدد الجرحى ٥,٤٥٠ ، نصفهم من الأطفال ، وتكبَّد القطاع خسائر اقتصادية مباشرة ، قيمتها ١,٩ مليار دولار وفي البنية التحتية حوالي ٢,١ مليار دولار .

في البداية ، أعلنت « كتائب القسام » أنها فقدت ٤٨ من مقاتليها ، عادت ورفعت الرقم إلى ١٧٥ ؛ وأعلنت « سرايا القدس » عن استشهاد ٣٤ من مقاتليها ؛ و«كتائب شهداء الأقصى » ٣٢ ، و « كتائب المقاومة الوطنية» ١٣ ، مقابل ١٣ إسرائيليًا ، بينهم ١٠ جنود .

د محسن صالح (تحرير ، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٨** ، بيروت، مركز الزيتونة، ٢٠٠٩، ص١٠٠ ، ١٠١ .

■ استنادًا إلى وثيقة، أُدت في مكتب وزارة الخارجية الإسرائيلية، فإن عناصر فلسطينية رفيعة المستوى ضغطت على إسرائيل، بشكل كبير لإسقاط حكومة حماس في قطاع غزة، في هجمة «الرصاص المصبوب»[1].

■ أعمال اغتيال في صفوف قادة « حماس » تعمد إليها المجموعة المتعاونة مع المحتل من « فتح » على الأقل لاستعادة المواقع التي فقدتها، دفعة واحدة.

■ إطالة أمد توقف المقاومة المسلحة من قطاع غزة؛ « فحماس » في غير حاجة لفتح جبهة جديدة مما سيضع « حماس » بالتدريج في مواجهة مع فصائل ترى مواصلة قصف الصورايخ ضد إسرائيل ؛ الأمر الذي يهدد بفقدان الاستشهادي الحمساوي لهالة المجاهد الجسور لحساب رجل القمع المنفِّر.

■ إقدام عباس على مشاريع ومواقف، من شأنها توسيع الهوَّة بين الضفة والقطاع، مستقويًا برياح أمريكية ـ إسرائيلية ؛ على غرار اتهامه « حماس » بإدخال « القاعدة » إلى قطاع غزة، في تحريض رخيص على « حماس » ولتوفير ذرائع لاعتداءات أمريكية ـ إسرائيلية عسكرية على قطاع غزة.

■ خطر ضم ما تبقى من الضفة إلى الأردن أو إخضاعه للتقاسم الوظيفي بين الأردن وإسرائيل.

المطلوب

غنى عن القول بأن سيف الوقت يُمزِّق جسد الشعب الفلسطيني، وقضيته الوطنية، كما أن الانتظار يفسح في المجال لكل من يريد إلحاق الأذى بالقضية الفلسطينية، لذا علينا التحرك السريع من أجل:

(١) الملف الأمني، مصدر سبق ذكره، ص٤٧. عن: معاريف، ١٢/ ٥/ ٢٠٠٩.

١- حشد شعبي ، ورسمي ، عربي - إسلامي .

٢- بلورة موقف فصائلي وشعبي لإرغام رافضي الحوار الفلسطيني - الفلسطيني على الرضوخ للإرادة الشعبية، بضرورة التحرك السريع في مواجهة الأعداء ، ووأد مخططاتهم .

٣- عقد مصالحة فلسطينية ، على أسس وطنية .

٤- تمهيدًا لتحقيق الوحدة الوطنية ، عبر جبهة متحدة للفصائل ، تتأسس على برنامج الإجماع الوطني ، مع إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية ، وفي مقدمتها « منظمة التحرير الفلسطينية »، على أساس وطني ديمقراطي ، ناهيك عن تعزيز المقاومة .

وبعد ، فإن الموقف العربي القوي والموحَّد هو العامل الحاسم في ذلك ، وبدرجة لا تقل عنه « الجبهة المتحدة » وهما الحلقة الرئيسية في المهام الملحَّة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية، والقوى الوطنية العربية ، على مختلف ألوان طيفها ، فمن شأن ذلك الموقف وتلك الجبهة تعزيز موقع الوطنيين في « فتح » على حساب كل الاتجاهات الاستسلامية المهاودة للأعداء ، في الحركة الوطنية الفلسطينية عمومًا وداخل « فتح » على وجه الخصوص ، وإلا فسيطول وقوع الشعب الفلسطيني بين من خان ومن خاب ! وإذا كان من خان قد سقط مرة وإلى الأبد ، فإن أمام من خاب فرصة أخرى وأخيرة ، هي بمثابة دورثان ، أو ملحق ، لا مفر من النجاح فيه في مواد : الديمقراطية ، والجبهة الوطنية ، وبرنامج الإجماع الوطني ، فالوطنية وحدها لا تكفي .



الملاحق

ملحق رقم (١)

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية - فلسطين (حماس)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى ۖ وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [آل عمران].

ستقوم إسرائيل وستظل قائمة إلى أن يبطلها الإسلام كما أبطل ما قبلها .

الإمام الشهيد حسن البنا، رحمه الله

إن العالم الإسلامي يحترق، وعلى كل منا أن يصب ولو قليلاً من الماء ليطفئ ما يستطيع أن يطفئه دون أن ينتظر غيره.

الشيخ أمجد الزهاوي، رحمه الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوكل عليه، ونصلِّي ونسلِّم على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم ومن والاه، ودعا بدعوته واستن بسنته، صلاةً وتسليمًا دائمين ما دامت السماوات والأرض وبعد:

أيها الناس: من وسط الخطوب، وفي خضم المعاناة، ومن نبضات القلوب المؤمنة والسواعد المتوضئة، وإدراكًا للواجب، واستجابةً لأمر الله، كانت الدعوة وكان التلاقي والتجمع، وكانت العروبة على منهج الله، وكانت الإرادة المصممة على تأدية دورها في الحياة، متخطية كل العقبات، متجاوزة مصاعب الطريق، وكان الإعداد المتواصل، والاستعداد لبذل النفس والنفيس في سبيل الله.

وكان أن تشكلت النواة وأخذت تشق طريقها في هذا البحر المتلاطم من الأماني والآمال، ومن الأشواق والتمنيات، والمخاطر والعقبات، والآلام والتحديات في الداخل والخارج.

ولمّا نضجت الفكرة، ونمت البذرة وضربت النبتة بجذورها في أرض الواقع، بعيدًا عن العاطفة المؤقتة، والتسرع المذموم انطلقت حركة المقاومة الإسلامية لتأدية دورها ماضية في سبيل ربها، تتشابك سواعدها مع سواعد كل المجاهدين من أجل تحرير فلسطين، وتلتقي أرواح مجاهديها بأرواح كل المجاهدين الذين جادوا بأنفسهم على أرض فلسطين، منذ أن فتحها صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتى يومنا هذا.

وهذا ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، يجلي صورتها ويكشف عن

هويتها، ويبين موقفها، ويوضح تطلعها، ويتحدث عن آمالها، ويدعو إلى مناصرتها ودعمها، والالتحاق بصفوفها، فمعركتنا مع اليهود جد كبيرة وخطيرة، وتحتاج إلى جميع الجهود المخلصة، وهي خطوة لابد من أن تتبعها خطوات، وكتيبة لابد من أن تدعمها الكتائب تلو الكتائب من هذا العالم العربي والإسلامي المترامي الأطراف حتى يندحر الأعداء، ويتنزل نصر الله.

هكذا نلمحهم في الأفق قادمين: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴿٨٨﴾﴾ [ص].

﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾﴾ [المجادلة: ٢١].

﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف: ١٠٨].

الباب الأول - التعريف بالحركة

المنطلقات الفكرية :

المادة الأولى:

حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها .

صلة حركة المقاومة الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين:

المادة الثانية:

حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة، وفي باقي مجالات الحياة.

البنية والتكوين :

المادة الثالثة :

تتكون البنية الأساسية لحركة المقاومة الإسلامية من مسلمين أعطوا ولاءهم لله، فعبدوه حق عبادته: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ ﴾ [الذاريات: ٥٦]

وعرفوا واجبهم تجاه أنفسهم وأهليهم ووطنهم، فاتقوا الله في كل ذلك، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم وشرورهم.

﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء: ١٨].

المادة الرابعة:

ترحب حركة المقاومة الإسلامية بكل مسلم اعتقد عقيدتها، وأخذ بفكرتها، والتزم منهجها، وحفظ أسرارها، ورغب أن ينخرط في صفوفها لأداء الواجب، وأجره على الله.

البُعد الزماني والمكاني لحركة المقاومة الإسلامية :

المادة الخامسة :

بُعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني: باتخاذها الإسلام منهج حياة لها، يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فالله غايتها والرسول قدوتها والقرآن دستورها. وبعدها المكاني: حيثما وُجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم، في أي بقعة من بقاع الأرض، فهي بذلك تضرب في أعماق الأرض وتمتد لتعانق السماء.

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥].

التميز والاستقلالية :

المادة السادسة :

حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من

الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، ففي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعًا في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع، ويستشري الظلم وينتشر الفساد وتقوم المنازعات والحروب .

ولله در الشاعر المسلم محمد إقبال، حيث يقول :

إذا الإيمان ضاع فلا أمان ولا دنيا لمن لم يحي دينا

ومن رضي الحياة بغير دين فقد جعل الفناء لها قَرينا

عالمية حركة المقاومة الإسلامية :

المادة السابعة :

بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهج حركة المقاومة الإسلامية في كل بقاع العالم، ويعملون على مناصرتها، وتبني مواقفها، وتعزيز جهادها، فهي حركة عالمية، وهي مؤهلة لذلك لوضوح فكرتها، ونبل غايتها، وسمو أهدافها.

وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إليها، ويقدر قدرها، ويعترف بدورها، ومن غمطها حقها، وضرب صفحًا عن مناصرتها أو عميت بصيرته فاجتهد في طمس دورها، فهو كمن يجادل القدر، ومن أغمض عينيه عن رؤية الحقائق بقصد أو بغير قصد، فسيفيق وقد تجاوزته الأحداث وأعيته الحجج في تبرير موقفه، والسابقة لمن سبق.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند

﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً

وَمِنْهَاجًاۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ [المائدة: ٤٨].

وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسّام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام ١٩٣٦، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الإخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨، والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام ١٩٦٨ وما بعده.

هذا وإنْ تباعدت الحلقات وحالت دون مواصلة الجهاد العقباتُ التي يضعها الدائرون في فلك الصهيونية في وجه المجاهدين، فإن حركة المقاومة الإسلامية تتطلع إلى تحقيق وعد الله مهما طال الزمن، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر: يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود**».(رواه البخاري ومسلم).

شعار حركة المقاومة الإسلامية :

المادة الثامنة :

الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيها.



الباب الثاني الأهداف

البواعث والأهداف :

المادة التاسعة :

وجدت حركة المقاومة الإسلامية نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة، ولذلك اختلّت الموازين، واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وساد الظلم والظلام، وتنمَّر الجبناء، واغتُصبت الأوطان، وشُرد الناس، وهاموا على وجوههم في كل بقعة من بقاع الأرض، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل، ولم يبق شيء في مكانه الصحيح، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء، وتلك هي البواعث.

أمّا الأهداف: فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلنًا قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان .

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

المادة العاشرة:

وحركة المقاومة الإسلامية، وهي تشق طريقها، سند لكل مستضعف، ونصير لكل مظلوم، بكل ما أوتيت من قوة، لا تدخر جهدًا في إحقاق الحق وإبطال الباطل بالقول والفعل، في هذا المكان وفي كل مكان يمكنها أن تصل إليه وتؤثر فيه.



الباب الثالث الإستراتيجية والوسائل

إستراتيجية حركة المقاومة الإسلامية: فلسطين أرض وقف إسلامي :

المادة الحادية عشرة :

تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة .

هذا حكمها في الشريعة الإسلامية، ومثلها في ذلك مثل كل أرض فتحها المسلمون عنوة، حيث وقفها المسلمون زمن الفتح على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. وكان ذلك أن قادة الجيوش الإسلامية، بعد أن تم لهم فتح الشام والعراق قد أرسلوا لخليفة المسلمين عمر بن الخطاب يستشيرونه بشأن الأرض المفتوحة، هل يقسمونها على الجند، أم يبقونها لأصحابها، أم ماذا؟ وبعد مشاورات ومداولات بين خليفة المسلمين عمر بن الخطاب وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، استقر قرارهم أن تبقى الأرض بأيدي أصحابها ينتفعون بها وبخيراتها، أمّا رقبة الأرض، أمّا نفس الأرض فوقف على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، وامتلاك أصحابها امتلاك منفعة فقط، وهذا الوقف باقٍ ما بقيت السماوات والأرض، وأي تصرف مخالف لشريعة الإسلام هذه بالنسبة لفلسطين، فهو تصرفٌ باطل مردود على أصحابه.

﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٩٦﴾ ﴾ [الواقعة: ٩٥ – ٩٦].

الوطن والوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية بفلسطين :

المادة الثانية عشرة :

الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية، وليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنه، إذا وطئ العدو أرض المسلمين فقد صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة، تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن سيده.

ولا يوجد مثل ذلك في أي نظام من النظم الأخرى، وتلك حقيقة لا مراء فيها. وإذا كانت الوطنيات المختلفة ترتبط بأسباب مادية وبشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك وهو الأهم: أسباب ربانية تعطيها روحًا وحياة، حيث تتصل بمصدر الروح وواهب الحياة، رافعة في سماء الوطن الراية الإلهية لتربط الأرض بالسماء برباط وثيق .إذا جاء موسى وألقى العصا فقد بطل السحر والساحر.

﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

الحلول السلمية، والمبادرات، والمؤتمرات الدولية :

المادة الثالثة عشرة :

تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها، على ذلك تربى أفرادها، ولرفع راية الله فوق وطنهم يجاهدون.

﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٢١].

وتثار من حين لآخر الدعوة لعقد مؤتمر دولي للنظر في حل القضية، فيقبل من يقبل ويرفض من يرفض لسبب أو لآخر، مطالبًا بتحقيق شرط أو شروط، ليوافق على عقد المؤتمر والمشاركة فيه. وحركة المقاومة الإسلامية لمعرفتها بالأطراف التي يتكون منها المؤتمر، وماضي وحاضر مواقفها من قضايا المسلمين، لا ترى أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم، وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين، ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان؟

﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ ﴾ [البقرة: ١٢٠].

ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث. والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره. وفي الحديث الشريف: «**أهل الشام سوط الله في أرضه ينتقم بهم ممن يشاء من عباده وحرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنيهم ولا يموتوا إلا همًا وغمًا**». (رواه: الطبراني مرفوعًا وأحمد موقوفًا، ولعله الصواب، ورواتها ثقات، والله أعلم).

الدوائر الثلاث:

المادة الرابعة عشرة:

قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع

الصهيونية، وعليها واجبات، وإنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر، ففلسطين أرض إسلامية، بها أولى القِبْلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم:

﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١﴾ [الإسراء: ١] .

ولّما كان الأمر كذلك، فتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان، وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى القضية، ويجب أن يدرك ذلك كل مسلم.

ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تعبأ فيه إمكانات الدوائر الثلاث، فإن الأوضاع الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير .

﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ۝١٣﴾ [الحشر: ١٣].

الجهاد لتحرير فلسطين فرض عين:

المادة الخامسة عشرة:

يوم يَغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين، فالجهاد فرض عين على كل مسلم. وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محليًا وعربيًا وإسلاميًا، ولا بد من بث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين.

ولابد من أن يشترك في عملية التوعية العلماء ورجال التربية والتعليم، ورجال الإعلام ووسائل النشر، وجماهير المثقفين، وعلى الأخص شباب الحركات الإسلامية وشيوخها، ولا بد من إدخال تغيرات جوهرية على مناهج التعليم،

تخلصها من آثار الغزو الفكري، الذي لحق بها على أيدي المستشرقين والمبشرين، حيث أخذ ذلك الغزو يدْهم المنطقة بعد أن دحر صلاح الدين الأيوبي جيوش الصليبيين، فقد أدرك الصليبيون، أنه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بأن يمهد لذلك بغزو فكري، يبلبل فكرهم، ويشوه تراثهم، ويطعن في مُثُلهم؛ وبعد ذلك يكون الغزو بالجنود، وكان ذلك تمهيدًا للغزو الاستعماري حيث أعلن اللنبي عند دخول القدس قائلا : «الآن انتهت الحروب الصليبية». ووقف الجنرال غورو على قبر صلاح الدين قائلاً : «ها قد عدنا يا صلاح الدين».

وقد ساعد الاستعمار على تعزيز الغزو الفكري، وتعميق جذوره، ولا يزال، وكان ذلك كله ممهدًا لضياع فلسطين.

ولا بد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية، ويجب معالجتها على هذا الأساس، فهي تضم مقدسات إسلامية حيث المسجد الأقصى الذي ارتبط بالمسجد الحرام رباطًا لا انفصام له ما دامت السماوات والأرض، بإسراء رسول الله ﷺ ومعراجه منه «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة، خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله، والغدوة خير من الدنيا وما عليها ». (رواه: البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجة) . «والذي نفس محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأُقتل ثم أغزو فأُقتَل ثم أغزو فأُقتَل».(رواه: البخاري ومسلم).

تربية الأجيال:

المادة السادسة عشرة:

لا بد من تربية الأجيال الإسلامية في منطقتنا تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السُّنة النبوية، والاطلاع على

التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة، وبتوجيهات المتخصصين وأهل العلم، واعتماد المناهج التي تكون لدى المسلم تصورًا سليمًا في الفكر والاعتقاد مع ضرورة الدراسة الواعية عن العدو وإمكاناته المادية والبشرية، والتعرف على مواطن ضعفه وقوته، ومعرفة القوى التي تناصره، وتقف إلى جانبه، مع ضرورة التعرف على الأحداث الجارية، ومواكبة المستجدات، ودراسة التحليلات والتعليقات عليها، مع ضرورة التخطيط والمستقبل، ودراسة كل ظاهرة من الظواهر، بحيث يعيش المسلم المجاهد عصره على علم بغايته وهدفه وطريقه وما يدور حوله.

﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ﴿١٦﴾ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴿١٧﴾ وَلَا تُصَعِّرۡ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ ﴿١٨﴾ ﴾ [لقمان: ١٦-١٨].

دور المرأة المسلمة:

المادة السابعة عشرة:

للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير، وقد أدرك الأعداء دورها وينظرون إليها على أنه إن أمكنهم توجيهها وتنشئتها النشأة التي يريدون بعيدًا عن الإسلام فقد ربحوا المعركة. ولذلك تجدهم يعطون محاولاتهم جهدًا متواصلاً من خلال الإعلام والأفلام، ومناهج التربية والتعليم بوساطة صنائعهم المندمجين في منظمات صهيونية تتخذ أسماءً وأشكالاً متعددة كالماسونية، ونوادي الروتاري. وفرق التجسس وغير ذلك، وكلها أوكار للهدم والهدامين، وتتوفر لتلك المنظمات

الصهيونية إمكانات مادية هائلة، تمكنها من لعب دورها وسط المجتمعات، بغية تحقيق المنظمات عملها في غيبة الإسلام عن الساحة، وغربته بين أهله. وعلى الإسلاميين أن يؤدوا دورهم في مواجهة مخططات أولئك الهدامين، ويوم يملك الإسلام توجيه الحياة يقضي على تلك المنظمات المعادية للإنسانية والإسلام.

المادة الثامنة عشرة :

والمرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة أُمًّا كانت أو أختًا لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام، وتربية أبنائها على تأدية الفرائض الدينية استعدادًا للدور الجهادي الذي ينتظرهم، ومن هنا لا بد من العناية بالمدارس والمناهج التي تربّى عليها البنت المسلمة، لتكون أمًّا صالحة واعيةً لدورها في معركة التحرير.

ولا بد لها من أن تكون على قدر كافٍ من الوعي والإدراك في تدبير الأمور المنزلية، فالاقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأسرة من متطلبات القدرة على مواصلة السير في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نصب عينيها أن النقود المتوافرة عبارة عن دم يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حد سواء.

﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب: ٣٥].

دور الفن الإسلامي في معركة التحرير :

المادة التاسعة عشرة :

للفن ضوابط ومقاييس، بها يمكن أن يُعرف هل هو فن إسلامي أم جاهلي؟

وقضايا التحرير الإسلامية بحاجة إلى الفن الإسلامي الذي يسمو بالروح ولا يغلّب جانبًا في الإنسان على جانب آخر، ولكن يسمو بجميع الجوانب في توازن وانسجام. والإنسان تكوين عجيب غريب من قبضة الطين ونفخة الروح، والفن الإسلامي يخاطب الإنسان على هذا الأساس، والفن الجاهلي يخاطب الجسد ويغلّب جانب الطين.

فالكتاب، والمقالة، والنشرة، والموعظة، والرسالة، والزجل، والقصيدة الشعرية، والأنشودة، والمسرحية وغير ذلك، إذا توافرت فيه خصائص الفن الإسلامي، فهو من لوازم التعبئة الفكرية، والغذاء المتجدد لمواصلة المسيرة، والترويح عن النفس، فالطريق طويل والعناء كثير، والنفوس تمل، والفن الإسلامي يجدد النشاط، ويبعث الحركة، ويثير في النفس المعاني الرفيعة والتدبير السليم.

لا يصلح النفس إن كانت مدبرة — إلاَ التنقل من حالٍ إلى حال

كل ذلك جِد لا هزل معه — فالأمة المجاهدة لا تعرف الهزل

التكافل الاجتماعي :

المادة العشرون :

المجتمع المسلم مجتمع متكافل والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : «**نِعْم القوم الأشعريون كانوا إذا جهدوا في حضر أو سفر جمعوا ما عندهم ثم قسموه بينهم بالسوية**».

وهذه الروح الإسلامية هي التي يجب أن تسود في كل مجتمع مسلم، والمجتمع الذي يتصدى لعدو شرس نازي في تصرفاته لا يفرق بين رجل وامرأة أو كبير وصغير، هو أولى أن يتحلى بروح الإسلام هذه.

وعدونا يعتمد أسلوب العقاب الجماعي، سَلَب الناس أوطانهم وممتلكاتهم، ولاحقهم في مهاجرهم وأماكن تجمعهم، فاعتمد تكسير العظام، وإطلاق النار على النساء والأطفال والشيوخ بسبب وبدون سبب، وفتح المعتقلات ليزج فيها بالآلاف المؤلفة في ظروف لا إنسانية، هذا فضلاً عن هدم المنازل وتيتيم الأطفال، وإصدار الأحكام الظالمة على آلاف الشباب ليقضوا زهرة شبابهم في غياهب السجون.

وقد شملت نازية اليهود النساء والأطفال، فالترويع للجميع، يحاربون الناس في أرزاقهم ويبتزون أموالهم ويدوسون كرامتهم، وهم بأعمالهم الفظيعة يعاملون الناس كأعنف ما يكون مجرمو الحرب، والإبعاد عن الوطن نوع من أنواع القتل. وفي مواجهة هذه التصرفات، لا بد من أن يسود التكافل الاجتماعي بين الناس، ولا بد من مواجهة العدو كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

المادة الحادية والعشرون :

ومن التكافل الاجتماعي تقديم المساعدة لكل محتاج، سواء كانت مادية أو معنوية، أو المشاركة في إنجاز بعض الأعمال. على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن ينظروا إلى مصالح الجماهير نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة، وعليهم ألا يدخروا جهدًا في سبيل تحقيقها والمحافظة عليها، وعليهم أن يحُولوا دون التلاعب بكل ما يؤثر في مستقبل الأجيال أو يعود على مجتمعهم بالخسارة، فالجماهير منهم ولهم، وقوتها قوة لهم، مستقبلها مستقبلهم. على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن يشاركوا الناس في أفراحهم وأتراحهم، وأن يتبنوا مطالب الجماهير وما يحقق مصالحها ومصالحهم. ويوم تسود هذه الروح: تتعمق الألفة، ويكون التعاون

والتراحم، وتتوثق الوحدة، ويقوى الصف في مواجهة الأعداء.

القوى التي تدعم العدو :

المادة الثانية والعشرون :

خطَّط الأعداء منذ زمن بعيد، وأحكموا تخطيطهم كي يتوصلوا إلى ما وصلوا إليه، آخذين بالأسباب المؤثرة في مجريات الأمور، فعملوا على جمع ثروات مادية هائلة ومؤثرة، سخروها لتحقيق حلمهم، فبالأموال سيطروا على وسائل الإعلام العالمية: من وكالات أنباء، وصحافة، ودور نشر، وإذاعات، وغير ذلك. وبالأموال فجَّروا الثورات في مختلف بقاع العالم، لتحقيق مصالحهم وجني الثمار، فهم من وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا ونسمع عن ثورات هنا وهناك.

وبالأموال كوَّنوا المنظمات السرية التي تنتشر في مختلف بقاع العالم، لهدم المجتمعات، وتحقيق مصالح الصهيونية، كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز، وأبناء العهد وغير ذلك، وكلها منظمات تجسسية هدامة، وبالأموال تمكنوا من السيطرة على الدول الاستعمارية، ودعوها إلى استعمار كثير من الأقطار، لكي يستنزفوا ثروات تلك الأقطار وينشروا فيها فسادهم.

وعن الحروب المحلية والعالمية حدِّث ولا حرج، فهم من خلف الحرب العالمية الأولى، حيث تم لهم القضاء على دولة الخلافة الإسلامية، وجنوا الأرباح المادية، وسيطروا على كثير من موارد الثروة، وحصلوا على وعد بلفور، وأنشؤوا عصبة الأمم المتحدة ليحكموا العالم من خلال تلك المنظمة، وهم من خلف الحرب العالمية الثانية، حيث جنوا الأرباح الطائلة من تجارتهم في مواد الحرب، ومهدوا لإقامة دولتهم، وأوعزوا بتكوين هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بدلاً من عصبة الأمم

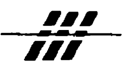
المتحدة، ولحكم العالم من خلال ذلك.

وما من حرب تدور هنا أو هناك إلا وأصابعهم تلعب من خلفها ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾ [المائدة: ٦٤].

فالقوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة، ماديًا، وبشريًا، وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الإسلام تتحد في مواجهته قوى الكفر، فملة الكفر واحدة.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةٗ مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ١١٨ ﴾ [آل عمران: ١١٨].

وليس عبثًا أن تختم الآية بقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُم تَعْقِلُون﴾.



الباب الرابع

مواقفنا من:

(أ) الحركات الإسلامية :

المادة الثالثة والعشرون :

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات إنْ توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله بأنها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية، ولكل مجتهد نصيب.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتبر تلك الحركات رصيدًا لها، وتسأل الهداية والرشاد للجميع، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الوحدة، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسُّنة.

﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

المادة الرابعة والعشرون :

لا تجيز حركة المقاومة الإسلامية الطعن أو التشهير بالأفراد أو الجماعات، فالمؤمن ليس بطعّانٍ ولا لعّان، مع ضرورة التفريق بين ذلك وبين المواقف

والتصرفات. فلحركة المقاومة الإسلامية الحق في بيان الخطأ والتنفير منه، والعمل على بيان الحق وتبنّيه في القضية المطروحة بموضوعية، فالحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنّى وجدها .

﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾ إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴿١٤٩﴾ ﴾ [النساء: ١٤٨- ١٤٩].

(ب) الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية :

المادة الخامسة والعشرون :

تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي، وتؤكد لكل من هو مندمج بها أو متعاطف معها بأن حركة المقاومة الإسلامية حركة جهادية أخلاقية واعية في تصورها للحياة، وتحركها مع الآخرين، تمقت الانتهازية ولا تتمنى إلا الخير للناس أفرادًا وجماعات، لا تسعى إلى مكاسب مادية، أو شهرة ذاتية وما يتوافر لها ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم ما اسْتَطَعْتُم مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] لأداء الواجب، والفوز برضوان الله، لا مطمع لها غير ذلك.

وتُطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولاً وعملاً حاضرًا ومستقبلاً، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزئ، تثمن كل كلمة طيبة، وجهد مخلص، ومساعٍ حميدة، تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية، ولا تصغي للشائعات والأقوال المغرضة، مع إدراكها لحق الدفاع عن النفس.

وكل ما يتعارض أو يتناقض مع هذه التوجهات فهو مكذوب من الأعداء أو

السائرين في ركابهم، بهدف البلبلة وشق الصفوف والتلهي بأمور جانبية.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [الحجرات: ٦].

المادة السادسة والعشرون :

حركة المقاومة الإسلامية وهي تنظر إلى الحركات الوطنية الفلسطينية -التي لا تعطي ولاءها للشرق أو للغرب- هذه النظرة الإيجابية، فإن ذلك لا يمنعها من مناقشة المستجدات على الساحة المحلية والدولية، حول القضية الفلسطينية، مناقشة موضوعية تكشف عن مدى انسجامها أو اختلافها مع المصلحة الوطنية على ضوء الرؤية الإسلامية.

(جـ) منظمة التحرير الفلسطينية :

المادة السابعة والعشرون :

منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.

وتأثرًا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار، ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات.

ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية -وما يمكن أن تتطور إليه-

وعـدم التقليـل مـن دورهـا في الصراع العـربي الإسرائـيلي، لا يمكننـا أن نسـتبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرّط في دينه فقد خسر.

﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠].

ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسـلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعـداء. فإلى أن يتم ذلـك -ونسـأل الله أن يكـون قريبًـا- فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هـو موقـف الابـن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشـد أزره في مواجهة الأعداء، ويتمنى له الهداية والرشاد.

أخاك أخاك إن من لا أخًا لـــه ... كساعٍ إلى الهيجا بغير ســـلاح

وإن ابن عم المرء فاعلم جناحه ... وهل ينهض البازي بغير جناح

(د) الدول والحكومات العربية والإسلامية :

المادة الثامنة والعشرون :

الغزوة الصليبية غزوة شرسة، لا تتورع عن سلوك كل الطرق، مستخدمة جميع الوسـائل الخسيسـة والخبيثـة لتحقيـق أغراضـها، وتعتمـد اعـتمادًا كبـيرًا في تغلغلها وعمليـات تجسسـها على المنظمات السريـة التـي انبثقـت عنهـا كالماسـونية، ونـوادي الروتاري والليونز، وغيرها من مجموعـات التجسس، وكـل تلـك المنظمات السرية منهـا والعلنيـة تعمـل لصـالح الصـهيونية وبتوجيـه منهـا، وتهـدف إلى تقـويض المجتمعـات وتـدمير القـيم وتخريـب الـذمم، وتـدهور الأخـلاق، والقضـاء عـلى الإسلام، وهي من خلف تجارة المخدرات والمسكرات على اختلاف أنواعها ليسـهل

عليها السيطرة والتوسع.

والدول العربية والمحيطة بإسرائيل مطالبة بفتح حدودها أمام المجاهدين من أبناء الشعوب العربية والإسلامية، ليأخذوا دورهم ويضموا جهودهم إلى جهود إخوانهم من الإخوان المسلمين بفلسطين.

أمَّا الدول العربية والإسلامية الأخرى، فمطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها وإليها، وهذا أقل القليل.

ولا يفوتنا أن نذكّر كل مسلم بأن اليهود عندما احتلوا القدس الشريف عام ١٩٦٧ ووقفوا على عتبات المسجد الأقصى المبارك هتفوا قائلين: محمد مات خلف بنات.

فإسرائيل بيهوديتها ويهودها تتحدى الإسلام والمسلمين، فلا نامت أعين الجبناء.

(هـ) التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات والمثقفون والعالم العربي والإسلامي :

المادة التاسعة والعشرون :

تأمل حركة المقاومة الإسلامية أن تقف تلك التجمعات إلى جانبها، على مختلف الأصعدة، تؤيدها، وتتبنى مواقفها، وتدعم نشاطاتها وتحركاتها، وتعمل على كسب التأييد لها لتجعل من الشعوب الإسلامية سندًا وظهيرًا لها وبعدًا استراتيجيًا على كل المستويات البشرية والمادية والإعلامية، الزمانية والمكانية، من خلال عقد المؤتمرات، ونشر الكتيبات الهادفة، وتوعية الجماهير حول القضية الفلسطينية وما يواجهها ويدبر لها، وتعبئة الشعوب الإسلامية فكريًا وتربويًا وثقافيًا، لتأخذ دورها في معركة

التحرير الفاصلة، كما أخذت دورها في هزيمة الصليبيين وفي دحر التتار وإنقاذ الحضارة الإنسانية، وما ذلك على الله بعزيز.

﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: ٢١]

المادة الثلاثون :

الأدباء والمثقفون ورجال الإعلام والخطباء ورجال التربية والتعليم وباقي القطاعات على اختلافها في العالم العربي والإسلامي، كل أولئك مدعوون إلى القيام بدورهم، وتأدية واجبهم، نظرًا لشراسة الغزوة الصهيونية، وتغلغلها في كثير من البلاد وسيطرتها المادية والإعلامية، وما يترتب على ذلك في معظم دول العالم.

فالجهاد لا يقتصر على حمل السلاح ومنازلة الأعداء. فالكلمة الطيبة، والمقالة الجيدة، والكتاب المفيد، والتأييد والمناصرة، كل ذلك إن خلصت النوايا لتكون راية الله هي العليا، فهو جهاد في سبيل الله «**من جهَّز غازيًا في سبيل الله فقد غزا، ومن خلَّف غازيًا في أهله بخير فقد غزا**». (رواه: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي).

(و) أهل الديانات الأخرى :

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية:

المادة الحادية والثلاثون :

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى، لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها .

وفي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية، في أمن وأمان. ولا يتوافر الأمن والأمان إلا في ظل الإسلام، والتاريخ

القريب والبعيد خير شاهد على ذلك.

وعلى أتباع الديانات الأخرى أن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة، لأنهم يوم يسودون فلا يكون إلا التقتيل والتعذيب والتشريد، فهم يضيقون ذرعًا ببعضهم البعض فضلاً عن أتباع الديانات الأخرى، والماضي والحاضر مليئان بما يؤكد ذلك.

﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [الحشر: ١٤].

والإسلام يعطي كل ذي حقٍ حقه، ويمنع الاعتداء على حقوق الآخرين، والممارسات الصهيونية النازية ضد شعبنا لا تطيل عمر غزوتهم، فدولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة .

﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾ [الممتحنة: ٨] .

(ز) محاولة الانفراد بالشعب الفلسطيني :

المادة الثانية والثلاثون :

تحاول الصهيونية العالمية والقوى الاستعمارية، بحركة ذكية وتخطيط مدروس، أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، لتنفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني.

وقد أخرجت مصر من دائرة الصراع إلى حد كبير جدًا باتفاقية كامب ديفد الخيانية، وهي تحاول أن تجر دولاً أخرى إلى اتفاقيات مماثلة، لتخرج من دائرة الصراع.

وحركة المقاومة الإسلامية تدعو الشعوب العربية والإسلامية إلى العمل الجاد الدؤوب لعدم تمرير ذلك المخطط الرهيب، وتوعية الجماهير إلى خطر الخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية، فاليوم فلسطين وغدًا قُطر آخر أو أقطار أخرى، والمخطط الصهيوني لا حدود له، وبعد فلسطين يطمعون في التوسع من النيل إلى الفرات، وعندما يتم هم هضم المنطقة التي يصلون إليها، يتطلعون إلى توسع آخر وهكذا، ومخططهم في بروتوكولات حكماء صهيون وحاضرهم خير شاهد على ما نقول.

فالخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية خيانة عظمى، ولعنة على فاعليها. ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦﴾ ﴾ [الأنفال: ١٦].

ولا بد من تجميع كل القوى والطاقات لمواجهة هذه الغزوة النازية التترية الشرسة، وإلا كان ضياع الأوطان، وتشريد السكان، ونشر الفساد في الأرض، وتدمير كل القيم الدينية، وليعلم كل إنسان أنه أمام الله مسؤول. ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

وفي دائرة الصراع مع الصهيونية العالمية، تعتبر حركة المقاومة الإسلامية نفسها رأس حربة أو خطوة على الطريق، وهي تضم جهودها إلى جهود كل العاملين على الساحة الفلسطينية، ويبقى أن تتبع ذلك خطوات وخطوات من الشعوب العربية والإسلامية ومن التجمعات الإسلامية على مستوى العالم العربي والإسلامي، فهي المؤهلة للدور المقبل مع اليهود تجار الحروب.

﴿ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [المائدة: ٦٤].

المادة الثالثة والثلاثون :

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تنطلق من هذه المفاهيم العامة المتناسقة والمتساوقة مع سنن الكون، كما تتدفق في نهر القدر في مواجهة الأعداء ومجاهدتهم، دفاعًا عن الإنسان المسلم والحضارة الإسلامية والمقدسات الإسلامية، وفي طليعتها المسجد الأقصى المبارك، لَتهيب بالشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها وتجمعاتها الشعبية والرسمية أن تتقي الله في نظرتها لحركة المقاومة الإسلامية، وفي تعاملها معها، وأن تكون لها كما أرادها الله سندًا وظهيرًا يمدها بالعون والمدد تلو المدد، حتى يأتي أمر الله، وتلحق الصفوف بالصفوف، ويندمج المجاهدون بالمجاهدين، وتنطلق الجموع من كل مكان في العالم الإسلامي ملبية نداء الواجب، مرددة: حي على الجهاد، نداء يشق عنان السماء، ويبقى مترددًا حتى يتم التحرير، ويندحر الغزاة ويتنزل نصر الله.

﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ من يَنْصُرُهُ إنَّ اللهَ لَقَويٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].



الباب الخامس

شهادة التاريخ

عبر التاريخ في مواجهة المعتدين :

المادة الرابعة والثلاثون :

فلسطين صرة الكرة الأرضية، وملتقى القارات، ومحل طمع الطامعين، منذ فجر التاريخ والرسول صلى الله عليه وسلم يشير إلى ذلك في حديثه الشريف الذي يناشد به الصحابي الجليل معاذ بن جبل، حيث يقول : «**يا معاذ، إن الله سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات، رجالها، ونساؤها وإماؤها مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس، فهو في جهاد إلى يوم القيامة**».

وقد طمع الطامعون بفلسطين أكثر من مرة فدهموها بالجيوش، لتحقيق أطماعهم، فجاءتها جحافل الصليبيين يحملون عقيدتهم ويرفعون صليبهم، وتمكنوا من دحر المسلمين ردحًا من الزمن، ولم يسترجعها المسلمون إلا عندما استظلوا برايتهم الدينية، وأجمعوا أمرهم، وكبّروا ربهم وانطلقوا مجاهدين، بقيادة صلاح الدين الأيوبي قرابة عقدين من السنين، فكان الفتح المبين، واندحر الصليبيون وتحررت فلسطين. ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿١٢﴾﴾ [آل عمران: ١٢].

وهذه هي الطريقة الوحيدة للتحرير، ولا شك في صدق شهادة التاريخ. وتلك سُنَّة من سنن الكون وناموس من نواميس الوجود، فلا يفل الحديد إلا الحديد، ولا

يغلب عقيدتهم الباطلة المزورة إلا عقيدة الإسلام الحقة، فالعقيدة لا تُنازَل إلا بالعقيدة، والغلبة في نهاية الأمر للحق، والحق غلاب.

﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾ ﴾ [الصافات: ١٧١ – ١٧٣].

المادة الخامسة والثلاثون :

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى هزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي واستخلاص فلسطين منهم، وكذلك هزيمة التتار في عين جالوت، وكسر شوكتهم على يد قطز والظاهر بيبرس، وإنقاذ العالم العربي من الاجتياح التتري المدمر لكل معاني الحضارة الإنسانية، تنظر إلى ذلك نظرة جادة، تستلهم منها الدروس والعبر، فالغزوة الصهيونية الحالية سبقتها غزوات صليبية من الغرب، وأُخرى تترية من الشرق، فكما واجه المسلمون تلك الغزوات وخططوا لمنازلتها وهزموها يمكنهم أن يواجهوا الغزوة الصهيونية ويهزموها، وليس ذلك على الله بعزيز، إن خلصت النوايا وصدق العزم، واستفاد المسلمون من تجارب الماضي، وتخلصوا من آثار الغزو الفكري، واتبعوا سنن أسلافهم.

الخاتمة

حركة المقاومة الإسلامية جنود :

المادة السادسة والثلاثون :

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تشق طريقها لتؤكد المرة تلو المرة لكل أبناء شعبنا، والشعوب العربية والإسلامية، أنها لا تبغي شهرة ذاتية، أو مكسبًا ماديا، أو مكانة اجتماعية، وأنها ليست موجهة ضد أحد من أبناء شعبنا لتكون له منافسًا أو تسعى لأخذ مكانته، ولا شيء من ذلك على الإطلاق، وهي لن تكون ضد أحد من أبناء المسلمين أو المسالمين لها من غير المسلمين في هذا المكان وفي كل مكان، ولن تكون إلا عونًا لكل التجمعات والتنظيمات العاملة ضد العدو الصهيوني والدائرين في فلكه .

وحركة المقاومة الإسلامية تعتمد الإسلام منهج حياة. وهو عقيدتها وبه تدين، ومن اعتمد الإسلام منهج حياة، سواء كان هنا أو هناك، تنظيمًا كان أو منظمة أو دولة أو أي تجمع آخر، فحركة المقاومة الإسلامية له جنود ليس إلا.

نسأل الله أن يهدينا وأن يهدي بنا وأن يفتح بيننا وبين قومنا بالحق.

﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٩].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ملحق رقم (٢)

النص الرسمي لخارطة الطريق(١)

إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي

ترتكز إلى الأداء(٢) ٢٠/١٢/٢٠٠٢ـ٣٠/٤/٢٠٠٣ (٣)

ما يلي هو خريطة طريق مدفوعة بتحقيق الهدف ومرتكزة على الأداء، ذات مراحل واضحة وجداول زمنية ومواعيد محددة كأهداف، ومعالم على الطريق تهدف إلى تحقيق التقدم عبر خطوات متبادلة من قبل الطرفين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، ومجال بناء المؤسسات، برعاية المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا.

---

(١) في ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية النص الرسمي الكامل «لخارطة الطريق لسلام الشرق الأوسط» ، وذلك بعد أن تم تسليم نسختين منها إلى المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في نفس اليوم .

هذه الوثيقة مطابقة للوثيقة التي تبنتها اللجنة الرباعية في واشنطن بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢.

ثمة ترجمة فلسطينية [ت.ف] لخارطة الطريق صادرة عن دائرة شؤون المفاوضات . هذه الترجمة لن ترد فيما يلي حيث سنكتفي بالإشارة إليها في الهوامش كلما اقتضى الأمر بالنسبة لبعض الصياغات أو الاستخدامات المصطحبة ، إسهامًا في مزيد من التوضيح والدقة . وحيث ترد هذه الإشارات سيسبقها بين قوسين : [ت.ف] للفت الانتباه .

(٢) [ت.ف] : خطة طريق تقوم على الأداء لحل دائم للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس دولتين.

(٣) انظر : قيس عبد الكريم وآخرون ، خارطة الطريق إلى أين ، دمشق ، دار التقدم العربي ، والدار الوطنية الجديدة ، ٢٠٠٤، ص١٤٣-١٥٤.

إن الهدف[١] هو تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥، كما طُرحت في خطاب الرئيس بوش في الرابع والعشرين من حزيران (يونيو)، ورحب بها الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في بيانين وزاريين للمجموعة الرباعية في السادس عشر من تموز (يوليو) والسابع عشر من أيلول (سبتمبر).

لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم[٢] ضد الإرهاب وراغبة وقادرة على بناء ديمقراطية فاعلة ترتكز على التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما هو ضروري لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين بشكل واضح لا لبس فيه هدف تسوية تفاوضية على النحو المنصوص أدناه.

وستقوم الرباعية بالمساعدة وتيسير تطبيق الخطة، بدءاً بالمرحلة ١، بما في ذلك مباحثات مباشرة بين الطرفين كما يتطلب الأمر. وتضع الخطة جدولاً زمنياً واقعياً للتنفيذ. لكن ولكونها خطة ترتكز على الأداء، سيتطلب التقدم وسيعتمد على جهود الطرفين المبذولة بنية حسنة، وامتثالهما لكل من الالتزامات المذكورة أدناه. وإذا ما قام الطرفان بتأدية واجباتهما بسرعة، فإن التقدم ضمن كل مرحلة والانتقال من مرحلة إلى التالية قد يتم بصورة أسرع مما هو مذكور في الخطة. أما عدم الامتثال بالالتزامات فسيعيق[٣] التقدم.

(١) [ت.ف] : المحطة النهائية .

(٢) [ت.ف] : بحزم .

(٣) [ت.ف] : سيعطل .

وستؤدي تسوية تم التفاوض بشأنها بين الطرفين، إلى انبثاق دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية، قادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وسوف تحل التسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتنهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، بناء على الأسس المرجعية[1] لمؤتمر قمة سلام مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة[2] ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت، الداعية إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وأمن، ضمن[3] تسوية شاملة. إن هذه المبادرة عنصر جوهري[4] في الجهود الدولية للتشجيع على سلام شامل على جميع المسارات، بما في ذلك المساران السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي.

وستعقد الرباعية اجتماعات منتظمة على مستوى رفيع لتقييم أداء الطرفين فيما يتعلق بتطبيق الخطة. ويتوقع من الطرفين أن يقوما، في كل مرحلة، بالتزاماتهما بشكل متواز، إلا إذا حُدد الأمر على غير ذلك[5].

المرحلة ١: إنهاء الإرهاب والعنف

تطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية

من الوقت الحاضر حتى مايو/أيار ٢٠٠٣.

في المرحلة ١، يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف حسب

(١) [ت.ف] : الركائز.

(٢) [ت.ف] : مجلس الأمن وكذلك في النص الإنجليزي.

(٣) [ت.ف] : ضمن سياق.

(٤) [ت.ف] : حيوي.

(٥) [ت.ف] : عكسًا لذلك.

الخطوات المذكورة أدناه؛ وينبغي أن ترافق هـذا العمـل إجراءات داعمـة تبـاشر بهـا إسرائيل. ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنيـة فلسـطينية فعالـة أعيـد تنظيمهـا[١]. ويبـاشر الفلسـطينيون إصـلاحاً سياسـياً شـاملاً إعـداداً للدولة[٢]، بـما في ذلـك[٣] وضـع مسـودة دسـتور فلسطيني، وانتخابـات حـرة نزيهـة ومفتوحة تقـوم عـلى أسـاس تلـك الإجـراءات. وتقـوم إسرائيـل بجميـع الخطـوات الضرورية للمساعدة في تطبيع حيـاة الفلسـطينيين، وتنسـحب إسرائيـل مـن المنـاطق التي تم احتلالها منذ ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ ويُعيد الطرفان الوضـع إلى مـا كـان قائماً آنذاك، مع تقـدم الأداء الأمنـي والتعـاون[٤]. كـما تُجمـد إسرائيـل جميـع النشـاط الاستيطاني انسجاماً[٥] مع تقرير لجنة ميتشل.

في بداية المرحلة ١:

تصدر القيادة الفلسطينية بيانـاً جليـاً لا لـبس فيـه[٦] يعيـد تأكيـد حـق إسرائيـل في الوجود بسـلام وأمـن[٧]، ويـدعو إلى وقـف إطـلاق نـار فـوري غـير مشروط لإنهـاء النشاط المسلح[٨] وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان، وتُنهي[٩] جميع

(١) [ت.ف] : معادة الهيكلة .

(٢) [ت.ف] : تحضيرًا للدولة .

(٣) [ت.ف] : بما يشمل .

(٤) [ت.ف] : كلما كان هناك تقدم في الأداء والتعاون الأمنيين .

(٥) [ت.ف] : بما يتوافق .

(٦) [ت.ف] : لا يقبل التأويل .

(٧) [ت.ف] : حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن .

(٨) [ت.ف] : ويدعو لوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار ، ووقف النشاطات العسكرية .

(٩) [ت.ف] : وتوقف

المؤسسات الفلسطينية[1] التحريض ضد إسرائيل.

تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً جلياً لا لبس فيه يؤكد التزامها برؤيا الدولتين (المتضمنة) دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقادرة على البقاء[2]، تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل، كما أعرب عنها الرئيس بوش، ويدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان. وتنهي جميع المؤسسات الإسرائيلية[3] التحريض ضد الفلسطينيين.

الأمن

يعلن الفلسطينيون نهاية واضحة لا لبس فيها للعنف والإرهاب ويباشرون جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال، وتعطيل، وتقييد[4] نشاط الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان.

تبدأ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي تمت إعادة تشكيلها وتركيزها عمليات مستديمة، مستهدفة، وفعالة تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية[5]. ويشمل هذا الشروع مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتعزيز سلطة أمنية خالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد.

لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراءات تقوض الثقة، بما في ذلك الترحيل[6]

(١) [ت.ف] : المؤسسات الفلسطينية الرسمية.

(٢) [ت.ف] : تؤكد التزامها برؤية الدولتين ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة.

(٣) [ت.ف] : المؤسسات الإسرائيلية الرسمية.

(٤) [ت.ف] : توقيف.

(٥) [ت.ف] : أجهزة السلطة المعادة بناؤها والمركزة تبدأ عمليات مستمرة ومحددة وفاعلة تهدف إلى مواجهة كل هؤلاء الذين لهم علاقة بالإرهاب وتقويض القدرات والبني التحتية الإرهابية.

(٦) [ت.ف] : الإبعاد.

والهجمات ضد المدنيين؛ ومصادرة و/أو هدم منازل وأملاك فلسطينية، كإجراء عقابي أو لتسهيل (نشاطات) البناء الإسرائيلي؛ تدمير المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية؛ وغيرها من الإجراءات التي حددتها خطة تينيت.

يبدأ ممثلون عن الرباعية، معتمدين على آليات موجودة وموارد[١] على الأرض، مراقبة غير رسمية ويجرون مشاورات مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وتنفيذها.

تطبيق، كما تمت الموافقة سابقاً، خطة قيام الولايات المتحدة بإعادة بناء وتدريب واستئناف التعاون الأمني بالعمل مع مجلس إشراف من الخارج (الولايات المتحدة ومصر والأردن). دعم[٢] الرباعية لجهود تحقيق وقف إطلاق نار دائم وشامل.

يتم دمج جميع منظمات الأمن الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تكون مسؤولة أمام وزير داخلية يتمتع بالصلاحيات والسلطة[٣].

تستأنف قوات الأمن الفلسطينية التي أعيد تنظيمها/تدريبها ونظراؤها في الجيش الإسرائيلي تدريجاً التعاون الأمني[٤] وغيره من المشاريع تطبيقاً لخطة تينيت، بما في ذلك الاجتماعات المنتظمة على مستوى عال بمشاركة من مسؤولين أميركيين عن الأمن.

تقطع الدول العربية التمويل الحكومي والخاص وكل أنواع الدعم الأخرى عن الجماعات التي تدعم العنف والإرهاب وتقوم بهما.

(١) [ت.ف] : مصادر .

(٢) [ت.ف] : وتدعم .

(٣) [ت.ف] : مخول الصلاحيات .

(٤) [ت.ف] : يستأنفون التنسيق الأمني بشكل سريع .

يقوم جميع المانحين الذي يقدمون دعماً مالياً للفلسطينيين بتسليم تلك الأموال عن طريق حساب الخزينة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.

مع تقدم الأداء الأمني الشامل قدما، يقوم الجيش الإسرائيلي بالانسحاب تدريجاً[1] من المناطق المحتلة منذ ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ ويعيد الجانبان الوضع إلى ما كان قائماً قبل ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠. ويعاد نشر قوات الأمن الفلسطينية في المناطق التي تخليها القوات الإسرائيلية.

إجراء فوري بشأن عملية موثوقة[2] لوضع مسودة دستور للدولة الفلسطينية[3].

توزع اللجنة الدستورية، بأسرع وقت ممكن، مسودة دستور فلسطيني، يقوم على أساس إقامة ديمقراطية برلمانية قوية وحكومة برئيس وزراء يتمتع بالسلطات[4]، كي تتم مناقشتها/ التعليق عليها علناً. وتقترح اللجنة الدستورية مسودة وثيقة لطرحها بعد الانتخابات للحصول على موافقة المؤسسات الفلسطينية الملائمة عليها.

تعيين رئيس وزراء أو حكومة انتقالية مع سلطة تنفيذية/ هيئة اتخاذ القرارات تتمتع بالسلطات[5].

تسهل حكومة إسرائيل بشكل تام سفر المسؤولين الفلسطينيين لحضور جلسات المجلس التشريعي والحكومة، وإعادة التدريب الأمني الذي يتم الإشراف عليه دوليا، والنشاطات الانتخابية وغيرها من نشاطات الإصلاح، وغيرها من

---

(١) [ت.ف]: بالانسحاب بشكل سريع.

(٢) [ت.ف]: ذات مصداقية.

(٣) [ت.ف]: دستور الدولة الفلسطينية.

(٤) [ت.ف]: القائمة على أساس ديمقارطية برلمانية قوية ورئيس وزراء ذات صلاحيات.

(٥) [ت.ف]: جسم صناعة قرار.

الإجراءات الداعمة ذات العلاقة بجهود الإصلاح.

مواصلة تعيين الوزراء الفلسطينيين المتمتعين بسلطة تولي إصلاح أساسي[1]. إنهاء الخطوات الأخرى لتحقيق فصل حقيقي للسلطات، بما في ذلك أي إصلاحات قانونية فلسطينية ضرورية لهذا الغرض.

تشكيل لجنة انتخابية فلسطينية مستقلة. يقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بمراجعة وتنقيح قانون الانتخاب.

الأداء الفلسطيني حسب معايير المعالم القانونية والإدارية والاقتصادية التي وضعها فريق العمل الدولي الخاص بالإصلاح الفلسطيني.

يجري الفلسطينيون انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة، بأسرع وقت ممكن، وعلى أساس الإجراءات السالفة الذكر وفي سياق حوار مفتوح واختيار شفاف للمرشحين/ حملة انتخابية ترتكز على عملية حرة متعددة الأحزاب.

تسهل الحكومة الإسرائيلية قيام فريق العمل الخاص بالمساعدة وتسجيل الناخبين وتحرك المرشحين والمسؤولين عن عملية الاقتراع. دعم المنظمات غير الحكومية المشتركة في العملية الانتخابية.

تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية بناء على التزام بأن هذه المؤسسات تعمل بشكل تام وفقاً للاتفاقيات السابقة بين الطرفين.

الاستجابة الإنسانية

تتخذ إسرائيل إجراءات لتحسين الوضع الإنساني. تطبق إسرائيل والفلسطينيون

(١) [ت.ف]: استمرار تعيين وزراء فلسطينيين ذوي صلاحيات للقيام بإصلاح حذري.

بالكامل جميع توصيات تقرير برتيني لتحسين الأوضاع الإنسانية، وترفع منع التجول وتخفف من القيود المفروضة على تحرك الأشخاص والسلع، وتسمح بوصول كامل وآمن وغير معاق للموظفين الدوليين والإنسانيين.

تقوم لجنة الارتباط المؤقتة بمراجعة الوضع الإنساني وإمكانيات النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويطلق جهد رئيسي للحصول على مساعدات من المانحين، بما في ذلك (مساعدات) للجهد الإصلاحي.

تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عملية تصفية الحسابات وتحويل الأموال، بما فيها المتأخرات، وفقاً لآلية رصد[1] شفافة تم الاتفاق عليها.

المجتمع المدني

دعم مستمر من المانحين، بما فيه زيادة التمويل من خلال المنظمات غير الحكومية، لمشاريع مباشرة، شعبية[2]، وتنمية القطاع الخاص، ومبادرات المجتمع المدني.

المستوطنات

تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية[3] التي أقيمت منذ شهر مارس/ آذار ٢٠٠١.

انسجاماً مع توصيات تقرير لجنة ميتشل، تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

---

(١) [ت.ف] : رقابة .

(٢) [ت.ف] : برامج شعب لشعب .

(٣) [ت.ف] : البؤر الاستيطانية .

المرحلة ٢: الانتقال - يونيو /حزيران ٢٠٠٣-ديسمبر /كانون الأول ٢٠٠٣

تنصب الجهود في المرحلة الثانية على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وخاصيات السيادة[١]، على أساس الدستور الجديد، كمحطة متوسطة نحو تسوية دائمة للوضع القانوني[٢]. وكما سبق وأُشير، يمكن إحراز هذا الهدف عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم[٣] ضد الإرهاب، ومستعدة وقادرة على بناء ديمقراطية تتم ممارستها قائمة على أساس التسامح والحرية. ومع توفر مثل هذه القيادة، والمؤسسات المدنية والهيكليات الأمنية التي تم إصلاحها، سيحصل الفلسطينيون على دعم نشط من الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع لإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء[٤].

وسيتم التقدم في المرحلة الثانية على أساس قرار إجماعي[٥] من الرباعية حول ما إذا كانت الظروف مواتية للتقدم، مع أخذ أداء الطرفين بعين الاعتبار. وتبدأ المرحلة الثانية، التي تعزز وتدعم الجهود لتطبيع حياة الفلسطينيين وبناء المؤسسات الفلسطينية بعد الانتخابات الفلسطينية، وتنتهي بالإقامة المحتملة لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في عام ٢٠٠٣. وأهدافها الرئيسية هي أداء أمني شامل مستمر وتعاون أمني فعال، وتطبيع مستمر للحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات، ومواصلة البناء وتعزيز الأهداف المعلنة في المرحلة ١، وإقرار دستور فلسطيني ديمقراطي، واستحداث منصب رئيس الوزراء بصورة رسمية، وتعزيز الإصلاح السياسي،

---

(١) [ت.ف]: علامات السيادة.

(٢) [ت.ف]: كمحطة على الطريق نحو الحل الدائم.

(٣) [ت.ف]: تعمل بحزم.

(٤) [ت.ف]: قابلة للحياة.

(٥) [ت.ف]: الحكم الجماعي.

وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

مؤتمر دولي، تعقده الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، فوراً في أعقاب انتهاء انتخابات فلسطينية ناجحة، لدعم التعافي الاقتصادي الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة.

سيكون مثل هذا الاجتماع شاملا[١]، مرتكزاً على هدف سلام شرق أوسطي شامل (بما في ذلك بين إسرائيل وسورية، وإسرائيل ولبنان)، وإلى المبادئ التي تم ذكرها في مقدمة هذه الوثيقة.

تعيد الدول العربية العلاقات[٢] التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية، الخ).

إعادة إحياء التعاطي المتعدد الأطراف في قضايا تشمل موارد المنطقة المائية والبيئة والنمو الاقتصادي واللاجئين وضبط التسلح[٣].

* يصاغ الدستور الجديد لدولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة بشكله النهائي وتتم الموافقة عليه من قبل المؤسسات الفلسطينية الملائمة. وينبغي أن تتلو الانتخابات الإضافية، إن تطلبها الأمر، الموافقة على الدستور الجديد.

* تشكيل حكومة إصلاح تتمتع بالسلطات[٤] وفيها منصب رئيس وزراء رسمياً، انسجاماً مع مسودة الدستور.

* استمرار الأداء الأمني الشامل، بما في ذلك التعاون الأمني الفعال على

(١) [ت.ف] : مفتوحًا .

(٢) [ت.ف] : الروابط .

(٣) [ت.ف] : الحد من التسلح .

(٤) [ت.ف] : ذات صلاحيات .

الأساس المنصوص عليه في المرحلة ١.

* إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة عبر عملية تفاوض إسرائيلي فلسطيني، يطلقها المؤتمر الدولي. وكجزء من هذه العملية، تطبيق الاتفاقات السابقة، لتعزيز أقصى حد من التواصل[1] الجغرافي، بما في ذلك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تتزامن مع إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

* دور دولي معزز في مراقبة الانتقال، مع دعم نشط ومستديم وعملي من الرباعية.

* يشجع أعضاء الرباعية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك عضوية محتملة في الأمم المتحدة.

المرحلة الثالثة: اتفاق الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني (٢٠٠٤-٢٠٠٥)

التقدم نحو المرحلة الثالثة، استنادا إلى حكم المجموعة الرباعية الإجماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار تصرفات الفريقين ومراقبة المجموعة الرباعية. أهداف المرحلة الثالثة هي تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والأداء الأمني الفلسطيني المتواصل، والفعال، والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في العام ٢٠٠٥.

المؤتمر الدولي الثاني: تعقده المجموعة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، مطلع عام ٢٠٠٤، للمصادقة على اتفاق يتم التوصل إليه حول الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الحدود المؤقتة والإطلاق الرسمي لعملية تحظى بدعم فعال، متواصل، وعملياتي من قبل المجموعة الرباعية، تؤدي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي في

(١) [ت.ف] : أي تلاصق.

عام ٢٠٠٥، بما في ذلك الحدود، والقدس، واللاجئون، والمستوطنات؛ ودعم التقدم نحو تسوية شرق أوسطية شاملة بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل وسورية، تتم بأسرع وقت ممكن.

* استمرار التقدم الشامل الفعال حول الأجندة الإصلاحية التي وضعها فريق العمل استعدادا لاتفاق الوضع النهائي.

* استمرار الأداء الأمني المتواصل والفعال، والتعاون الأمني المتواصل والفعال على الأساس الذي وضع في المرحلة الأولى.

* جهود دولية لتسهيل الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، استعدادا لاتفاق الوضع النهائي.

* يتوصل الفريقان إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني عام ٢٠٠٥، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ و١٣٩٧، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وتتضمن حلا متفقا عليه، عادلا، ومنصفا، وواقعيا لقضية اللاجئين، وحلا تفاوضيا لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين، والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين، إسرائيل، ودولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

* قبول الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل وأمن لجميع دول المنطقة في إطار سلام عربي إسرائيلي شامل.



ملحق رقم (٣) [١]

نص استقالة محمود عباس من رئاسة الوزارة

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة التحرير الفلسطينية

السلطة الوطنية الفلسطينية

رئيس الوزراء

السبت ٦ أيلول ٢٠٠٣

الأخ أبو عمار

تحية وبعد :

نظرًا للظروف الصعبة ، بل والمستحيلة التي مرت بها حكومتي ، حيث وضعت الحكومة الإسرائيلية جدارًا سدت به الطريق أمام أي تقدم في عملية السلام ، ومارست أبشع أنواع القهر والأذى بشعبنا وأرضه وحقوقه ، وتهربت من الاستحقاقات وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها ، إضافة إلى عدم وجود تصميم دولي أكثر حزمًا تجاه تطبيق خارطة الطريق .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه الحكومة ، تعرضت لأبشع أنواع التحريض، والتشويه، ووضع العقبات، والعراقيل في طريقها قبل ولادتها بهدف شلِّها وعدم تمكينها من إنجاز مهامها التي رسمتها قيادة المنظمة على الوجه الأكمل .

لقد بذلت كل ما أستطيع وفوق ما أستطيع كي أحقق إنجازات سياسية وأخرى

(١) محمود عباس ، تجربة المائة وثلاثين يومًا ! ، رام الله ، ٢٠٠٣، ص٧٥، ٧٦.

داخلية سردت بعضها في تقريري للمجلس التشريعي ، ولكن يبدو أن المسألة ليست إنجازات بقدر ما هي توجهات بتصميم مسبق وإصرار على إفشال هذه الحكومة بكل الوسائل المشروعة، وغير المشروعة بما في ذلك استباحة الدم، والإهانة والتخوين والتعرض لسمعتنا وأخلاقنا .

الأخ أبو عمار

وحدكم فقط تملكون قرار إزالة الحكومة والتخلص منها في أي وقت، وكان بإمكانكم فعل ذلك ، إلا أن الرغبة توفرت وبشكل واضح لإبقائها مشجبًا تعلق عليه كل الأحقاد التي امتلأت بها النفوس، والقلوب والعقول ، وهكذا أصبحت الحكومة درينة سهلة لتصويب السهام المسمومة عليها ، وأصبحت إهانتها هدفًا بحد ذاته ، دون النظر إلى ما يمكن أن يحقق من مصلحة عامة للشعب والوطن والقضية .

والأسوأ من ذلك هو أسلوب التضليل الذي مارسه واستمرأه البعض من أجل حرف الحقائق ، ومهما بلغت الأمور من التدني والانحطاط، فإنني لن أجعل هذا السوط يمنعني من رفع صوت الحق على صوت الباطل .

وما دمتم مقتنعون بأنني كرزاي فلسطين ، وأنني خنت الأمانة، ولم أكن على قدر المسؤولية ، فإنني أردها لكم لتتصرفوا بها .

وحيث أن السلسلة استكملت حلقاتها لوضعنا أمام خيار لا ثان له، ونهاية لا مفر منها ، فإنني أقدم لكم استقالة الحكومة، واستقالتي كرئيس لها معتبرًا أن الحكومة مستقيلة منذ هذا اليوم .

بسم الله الرحمن الرحيم :﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ صدق الله العظيم

أبو مازن

ملحق رقم (٤)

وثيقة جنيف [١]

مسودة اتفاقية للوضع الدائم [٢]

ديباجة :

إن دولة إسرائيل (المشار إليها في ما يلي بتسمية «إسرائيل») ومنظمة التحرير الفلسطينية (المشار إليها في ما يلي بتسمية «م.ت.ف.»)، ممثل الشعب الفلسطيني (والمشار إليهما في ما يلي بتسمية «الطرفان»):

إذ يؤكدان من جديد عزمهما وضع حد لعقود من الصراع والمواجهات وعزمهما التعايش بسلام وكرامة وأمن متبادل على أساس سلام عادل ودائم وشامل، وتحقيق المصالحة التاريخية.

إذ يدركان أن السلام يتطلب الانتقال من منطق الحرب والمواجهة إلى منطق السلام والتعاون، وأن الأفعال والعبارات المستخدمة في زمن الحرب لا هي تناسب زمن السلام ولا هي مقبولة فيه.

إذ يؤكدان على إيمانهما الراسخ بأن منطق السلام يفرض التسوية وأن الحل الوحيد القابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨.

(١) أشهرت هذه الوثيقة، في جنيف ١/ ١٢/ ٢٠٠٣، في إطار مؤتمر احتفالي أعد خصيصًا لهذا الغرض، وكانت قد صدرت في ١/ ١١/ ٢٠٠٣، عن المجموعة الفلسطينية الموقعة على «وثيقة جنيف».

(٢) انظر: قيس عبد الكريم وآخرون، قبل الرحيل/ في السياسة والنظام الفلسطيني، دمشق، دار التقدم العربي، والدار الوطنية الجديدة، ٢٠٠٥، ص٥٣-٧٨.

إذ يؤكدان كذلك أن هذه الاتفاقية تمثل إقراراً بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته وإقراراً بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، من دون الإضرار بالحقوق المتساوية لمواطني كلا الطرفين.

إذ يدركان أنه وبعد سنين طوال من العيش في خوف وانعدام أمن مشتركين، فإن كلا الشعبين يحتاجان للدخول في حقبة تتسم بالسلام والأمن والاستقرار ، بما يترتب على ذلك من إجراءات ضرورية يتخذها الطرفان لضمان تحقق هذه الحقبة .

إذ يعترفان بحق كل منهما في الوجود السلمي والآمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، لا تكون عرضة للتهديد أو لأعمال العنف .

إذ يعقدان العزم على بناء علاقات قائمة على التعاون والالتزام بالعيش جنباً إلى جنب كجارين حسنين يسعيان معًا كما وكل على حدة للإسهام في ما هو خير لشعبيهما .

إذ يؤكدان من جديد التزامهما بالعمل بشكل ينسجم وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إذ يؤكدان أن هذه الاتفاقية قد أبرمت في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩١، وإعلان المبادئ الصادر بتاريخ ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣ والاتفاقيات اللاحقة بما فيها اتفاقية المرحلة الانتقالية الصادرة في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥ ومذكرة واي ريفر في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٨، ومذكرة شرم الشيخ في الرابع من سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩ ومفاوضات الحل النهائي بما في ذلك قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ ووثيقة كلينتون الصادرة في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٠ ومفاوضات طابا في يناير/ كانون ثاني ٢٠٠١.

إذ يعيدان التأكيد على التزامهما بقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨

و١٣٩٧ . ويؤكدان فهمهما بأن هذه الاتفاقية تقوم على، وستقود إلى كما أنها ـ بتنفيذها ـ ستكون بمثابة التطبيق الكامل لهذه القرارات وستؤدي إلى تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني بكافة جوانبه.

إذ يعلنان أن هذه الاتفاقية تحقق التصورات المتعلقة بالوضع الدائم وإحلال السلام، كما أعرب عنها الرئيس بوش في الخطبة التي ألقاها في ٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٢ وفي خارطة الطريق المنبثقة عن اللجنة الرباعية،

إذ يعلنان كذلك أن هذه الاتفاقية تمثل تصالحاً تاريخياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين وأنها تمهد الطريق أمام المصالحة بين العالم العربي وإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية وسلمية بين الدول العربية وإسرائيل وفقاً للبنود ذات الصلة التي تضمنها قرار الجامعة العربية الصادر في اجتماعها في بيروت في ٢٨ مارس/ آذار ٢٠٠٢.

قرّرا السعي وراء تحقيق الهدف المتمثل في إقامة سلام إقليمي شامل بشكل يساهم في إحلال الاستقرار والأمن والتنمية والازدهار في المنطقة جمعاء، واتفقا على ما يلي:

المادة ١ – الهدف من اتفاقية الحل النهائي

١ – تنهي اتفاقية الحل النهائي (المشار إليها في ما يلي بتسمية «هذه الاتفاقية») عهد الصراع وتبشّر بدنو عهد جديد قائم على أساس السلام والتعاون وعلاقات حسن الجوار بين الطرفين.

٢ – سيؤدي تنفيذ هذه الاتفاقية إلى تسوية كافة مطالب الطرفين المترتبة على أحداث وقعت قبل التوقيع على هذه الاتفاقية. ولا يمكن لأي من الطرفين أن يتقدم بمطالب إضافية تتعلق بأحداث وقعت قبل التوقيع على هذه الاتفاقية.

المادة ٢ - العلاقات بين الطرفين

١- تعترف دولة إسرائيل بدولة فلسطين (المشار إليها فيما يلي بتسمية «فلسطين») فور قيامها كما تعترف دولة فلسطين بدولة إسرائيل فوراً .

٢- تكون دولة فلسطين خليفة منظمة التحرير الفلسطينية وتتمتع بكافة حقوقها وواجباتها .

٣- تقيم إسرائيل وفلسطين فوراً علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة مع بعضهما البعض وتتبادلان السفراء المقيمين بعد شهرٍ واحد من اعترافهما المتبادل كل بالآخر .

٤- يقر الطرفان بأن فلسطين وإسرائيل هما وطنا شعبيهما، ويلتزم الطرفان بعدم التدخل في شؤون بعضهما البعض الداخلية .

٥- تسود هذه الاتفاقية على كافة الاتفاقيات السابقة بين الطرفين .

٦- من دون الإجحاف بالتعهدات التي قطعها الطرفان في إطار هذه الاتفاقية، تقوم العلاقات بين إسرائيل وفلسطين على أساس أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

٧- بغية تعزيز العلاقات بين دولتيهما وشعبيهما، تتعاون فلسطين وإسرائيل في المجالات ذات الاهتمام المشترك والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر يشمل ذلك الحوار بين هيئاتهما التشريعية ومؤسسات الدولة فيهما ، والتعاون بين السلطات المحلية المناسبة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات غير الحكومية والمجتمع المدني لديهما ، وإقامة البرامج المشتركة والتبادل في مجالات الثقافة والإعلام والشباب والعلوم والتربية والتعليم والبيئة والصحة والزراعة والسياحة ومنع الجريمة. وتقوم «لجنة التعاون الفلسطينية-الإسرائيلية» بالإشراف على هذا التعاون وفقاً لأحكام المادة ٨

٨- يتعاون الطرفان في المجالات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك من أجل تحقيق القدرات البشرية لشعبيهما بأفضل شكل ممكن. وفي هذا الصدد فإنهما يعملان بشكل ثنائي وإقليمي ومع المجتمع الدولي من أجل تعظيم استفادة أوسع شريحة ممكنة من السكان فيهما من السلام. ويقوم الطرفان بإنشاء هيئات دائمة ذات صلة لتحقيق هذا الهدف .

٩- يطبق الطرفان إجراءات متينة في مجال التبادل الأمني ويبذلان جهوداً حثيثة وشاملة ومتواصلة لوضع نهاية للإرهاب وللعنف الموجهين ضد مواطني الطرف الثاني وممتلكاته ومؤسساته وأراضيه. وينبغي مواصلة هذه الجهود في جميع الأوقات بمعزل عن أي أزمة محتملة قد تنشب وعن الجوانب الأخرى للعلاقات بين الطرفين .

١٠- تعمل إسرائيل وفلسطين سوياً وبشكل منفرد مع أطراف أخرى في المنطقة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين والنهوض بهما في المجالات ذات الاهتمام المتبادل .

١١- يقوم الطرفان بإنشاء «لجنة توجيه عليا فلسطينية-إسرائيلية عليا» على المستوى الوزاري ترشد وتراقب وتسهل عملية تنفيذ هذه الاتفاقية على الصعيد الثنائي ووفقاً للآليات الواردة في المادة ٣ أدناه.

المادة ٣ـ مجموعة التنفيذ والتحقق

١- تأسيس المجموعة وتشكيلتها

أ .يتم بموجب هذه الاتفاقية تأسيس «مجموعة تنفيذ وتحقق» (IVG) من أجل تسهيل وضمان تنفيذ هذه الاتفاقية والمساعدة في تنفيذها ومراقبتها وفض النزاعات ذات الصلة بتنفيذها .

ب .تضم «مجموعة التنفيذ والتحقق» في عضويتها كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وأطراف أخرى إقليمية ودولية يتفق عليها الطرفان .

ج .تعمل «مجموعة التنفيذ والتحقق» بالتنسيق مع «لجنة التوجيه العليا الفلسطينية-الإسرائيلية العليا» المنشأة بموجب المادة ٢/ ١١ أعلاه وتعمل في وقت لاحق مع «لجنة التعاون الإسرائيلي-الفلسطيني» المنشأة بموجب المادة ٨ أدناه .

د .تكون بنية «مجموعة التنفيذ والتحقق» وإجراءاتها وآلياتها أدناه كما هو مبين أدناه وكما هو مفصل في الملحق X .

٢- بنية المجموعة

أ .تكون السلطة العليا في «مجموعة التنفيذ والتحقق» في يد مجموعة اتصال سياسية عليا (مجموعة اتصال) تضم جميع أعضاء «مجموعة التنفيذ والتحقق» .

ب .تعيّن مجموعة «الاتصال» بالتشاور مع الطرفين ممثلاً خاصاً (الممثل الخاص) يشكّل الذراع التفيذي الرئيسي لمجموعة «التنفيذ والتحقق» في الميدان. ويقوم «الممثل الخاص» بإدارة عمل «مجموعة التنفيذ والتحقق» ويحافظ على الاتصال الدائم مع الطرفين ومع «لجنة التوجيه الفلسطينية-الإسرائيلية العليا » ومع «مجموعة الاتصال» .

ج .يكون المقر الدائم لـ«مجموعة التنفيذ والتحقق» ولأمانتها في موقع متفق عليه في القدس .

د .تقوم «مجموعة التنفيذ والتحقق» بإنشاء هيئاتها المشار إليها في هذه الاتفاقية بالإضافة إلى هيئات أخرى تراها ضرورية. وتشكل هذه الهيئات جزءاً لا يتجزأ من

«مجموعة التنفيذ والتحقق» وتقع تحت سلطتها .

هـ .تكون «القوة المتعددة الجنسيات» المنشأة بموجب المادة ٥ جزءاً لا يتجزأ من «مجموعة التنفيذ والتحقق». ويقوم «الممثل الخاص» إذا حصل على موافقة الطرفين بتعيين «قائد للقوة المتعددة الجنسيات» يضطلع بمسؤوليات الإدارة اليومية للقوة. وترد التفاصيل الخاصة بـ«الممثل الخاص» و«قائد القوة المتعددة الجنسيات» في الملحق X .

و .تقوم «مجموعة التنفيذ والتحقق» بإنشاء آلية لتسوية النزاعات وفقاً للمادة ١٦.

٣- التنسيق مع الطرفين

يتم تشكيل لجنة ثلاثية الأطراف «اللجنة الثلاثية» مكونة من «الممثل الخاص» و«لجنة التوجيه الفلسطينية-الإسرائيلية العليا» تجتمع على الأقل مرة شهرياً لمراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية. وتجتمع «اللجنة الثلاثية» في غضون ٤٨ ساعة بعد أن يتقدم أي من الأطراف الثلاثة الممثلة بطلب بذلك.

٤- الوظائف والمهام

بالإضافة إلى الوظائف والمهام المحددة في مختلف بنود هذه الاتفاقية، فإن «مجموعة التنفيذ والتحقق» تطّلع بما يلي :

أ .اتخاذ الإجراءات المناسبة بناءً على التقارير التي تتلقاها من «القوة المتعددة الجنسيات».

ب .تساعد الطرفين في تنفيذ الاتفاقية وتستبق النزاعات التي قد تنشب وتسوّيها بسرعة في الميدان .

٥- إنهاء المهام

تنهي «مجموعة التنفيذ والتحقيق» نشاطاتها في المجالات المذكورة بما يتفق مع التقدم الحاصل في تنفيذ هذه الاتفاقية ومع إنجاز المهام والوظائف المحددة الموكلة إليها ولا تحل «مجموعة التنفيذ والتحقيق» إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك.

المادة ٤ – الأراضي

١- الحدود الدولية بين دولتي فلسطين وإسرائيل

أ .بموجب قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، يقام خط الحدود بين دولتي فلسطين وإسرائيل على أساس خطوط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، مع بعض التعديلات الحدودية المتبادلة على قاعدة التساوي في المساحة والنوعية كما هو مبين في الخريطة رقم ١ المرفقة .

ب .يعترف الطرفان بهذه الحدود كما تظهر في الخريطة رقم ١ بوصفها الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بينهما.

٢- السيادة وعدم المساس بحرمة الأراضي

أ. يعترف ويحترم كل من الطرفين سيادة الطرف الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي وكذلك عدم المساس بحرمة أراضي الطرف الآخر بما فيها مياهه الإقليمية ومجاله الجوي ، ويحترم الطرفان مبدأ عدم المساس هذا وفقاً لما يرد في هذه الاتفاقية ولميثاق الأمم المتحدة وقواعد وأحكام القانون الدولي الأخرى .

ب. يعترف كل طرف بحقوق الطرف الآخر في مناطقه الاقتصادية الخالصة وفقاً لأحكام القانون الدولي.

***

٣- الانسحاب الإسرائيلي

أ .تنسحب إسرائيل وفقاً لأحكام المادة ٥ .

ب .تتولى فلسطين المسؤولية عن المناطق التي تنسحب منها إسرائيل .

ج .يتم نقل السلطات من إسرائيل إلى فلسطين بموجب الملحق X .

د .تقوم «مجموعة التنفيذ والتحقق» بمراقبة تنفيذ هذه المادة والتحقق من تنفيذها وتسهيله.

٤- ترسيم الحدود

أ .يتم إنشاء لجنة حدود تقنية مشتركة (اللجنة) مكونة من الطرفين للقيام بعملية الترسيم الفني للحدود وفقاً لأحكام هذه المادة. وترد الإجراءات التي تحكم عمل هذه اللجنة في الملحق X .

ب .يحال أي خلاف ينشب في هذه «اللجنة» إلى «مجموعة التنفيذ والتحقق» وفقاً لما يرد في الملحق X .

ج .تنتهي «اللجنة» من ترسيم الحدود الدولية في موعد أقصاه ٩ أشهر من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

٥- المستوطنات

أ .تكون دولة إسرائيل مسؤولة عن إعادة توطين الإسرائيليين القاطنين في المناطق الخاضعة لسيادة الدولة الفلسطينية خارج هذه المناطق .

ب .تنتهي عملية إعادة التوطين وفق الجدول الزمني المنصوص عليه في المادة ٥ .

ج .تبقى الترتيبات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة والمتعلقة بالمستوطنين الإسرائيليين والمستوطنات، بما في ذلك الترتيبات الأمنية، نافذة في جميع المستوطنات

حتى التاريخ الذي يحدده الجدول الزمني لإنهاء عملية إخلاء المستوطنات المعنية .

د .ترد الإجراءات الخاصة بتولي فلسطين السلطة على المستوطنات في الملحق X . وتقوم «مجموعة التنفيذ والتحقق» بتسوية كافة النزاعات التي قد تنشب أثناء عملية التنفيذ .

هـ .لا تمس إسرائيل بالممتلكات غير المنقولة والبنى التحتية والمرافق في المستوطنات الإسرائيلية التي ستنقل إلى السيادة الفلسطينية. ويقوم الطرفان بإعداد قائمة جرد للموجودات بالتعاون مع «مجموعة التنفيذ والتحقق» قبل إنهاء عملية الإخلاء ووفقاً لما يرد في الملحق X .

و. تكون دولة فلسطين المالك الحصري لكافة الأراضي والمباني والمرافق والبنى التحتية وأية ممتلكات أخرى تبقى في أي من المستوطنات عند حلول التاريخ المنصوص عليه في الجدول الزمني لإنهاء عملية إخلاء هذه المستوطنة.

٦- الممر

أ .تقيم دولتا فلسطين وإسرائيل ممراً يصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويكون هذا الممر:

١- تحت السيادة الإسرائيلية.

٢- مفتوحاً بشكل دائم.

٣- بإدارة فلسطينية وفقاً لما يرد في الملحق X . من هذه الاتفاقية. ويسري القانون الفلسطيني على الأشخاص الذين يستخدمون هذا الممر وعلى الإجراءات ذات الصلة به .

٤- لا يعيق شبكات النقل الإسرائيلي ولا شبكات البنى التحتية الأخرى ولا

يهدد البيئة أو السلامة العامة أو الصحة العامة. ويتم السعي لإيجاد حلول هندسية لتجنب المعيقات كلما اقتضى الأمر .

٥- يتيح إنشاء مرافق البنى التحتية الضرورية لربط الضفة الغربية بقطاع غزة. وتضم مرافق البنى التحتية على سبيل المثال لا الحصر الأنابيب وأسلاك الكهرباء والاتصالات والمعدات ذات الصلة كما يرد وصفها في الملحق X .

٦- لا يستخدم هذا الممر بشكل ينافي ما ورد في هذه الاتفاقية.

ب .تبنى على طول الممر حواجز وقائية ويحظر على الفلسطينيين دخول إسرائيل عبر هذا الممر كما يحظر على الإسرائيليين دخول فلسطين عبره كذلك .

ج .يسعى الطرفان للحصول على المساعدات من المجتمع الدولي لتأمين التمويل اللازم لبناء هذا الممر .

د .تضمن «مجموعة التنفيذ والتحقق» تنفيذ هذه المادة وفقاً لما يرد في الملحق X .

هـ .تسوّى كافة النزاعات الناشبة بين الطرفين نتيجة تشغيل هذا الممر وفقاً لأحكام المادة ١٦ .

و .لا يمكن إنهاء الترتيبات الواردة في هذا البند أو مراجعتها إلا بالاتفاق بين الطرفين.

المادة ٥ – الأمن

١- الأحكام العامة المتعلقة بالأمن

أ .يقر الطرفان بأن الفهم والتعاون المتبادلين في القضايا المتصلة بالأمن يشكلان جزءاً رئيسياً من علاقاتهما الثنائية ويعززان بشكل أكبر الأمن الإقليمي. وتقيم فلسطين وإسرائيل علاقاتهما الأمنية على أساس التعاون والثقة المتبادلة وعلاقات

حسن الجوار وحماية مصالحهما المشتركة.

ب .يقوم كل من إسرائيل وفلسطين بما يلي :

١- الإقرار بحق الطرف الآخر في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها من دون أي تهديد أو أعمال حرب أو إرهاب أو عنف واحترام هذا الحق .

٢- الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها الفعلي ضد سلامة أراضي الطرف الآخر أو استقلاله السياسي وتسوية كافة النزاعات بينهما بطرق سلمية .

٣- الامتناع عن الانضمام إلى أي ائتلاف أو منظمة أو حلف ذي طابع عسكري أو أمني أو مده بالعون أو الترويج له أو التعاون معه، إذا ما كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن هجمات أو القيام بأعمال عدائية أخرى ضد الطرف الآخر .

٤- الامتناع عن تنظيم أو تشجيع أو السماح بتشكيل قوات غير نظامية أو فرق مسلحة بما في ذلك قوات المرتزقة والميليشيات داخل أراضيهما، والحيلولة دون إنشائها. وفي هذا الصدد، ينبغي تفكيك كافة القوات غير النظامية القائمة أو الفرق المسلحة والحيلولة دون إعادة تشكلها في المستقبل.

٥- الامتناع عن تنظيم أي أعمال عنف داخل أراضي الطرف الثاني أو ضده أو المساعدة على هذه الأعمال أو السماح بها أو المشاركة فيها أو القبول بنشاطات موجهة نحو القيام بمثل هذه الأعمال.

ج .من أجل تعزيز التعاون الأمني، يقوم الطرفان بإنشاء «لجنة أمنية مشتركة» رفيعة المستوى تلتئم على الأقل مرة كل شهر. ويكون لهذه «اللجنة الأمنية المشتركة» مكتب مشترك دائم ويجوز أن تقوم بإنشاء لجان فرعية إذا ما ارتأت ذلك بما فيها

لجان فرعية تقوم بحلّ التوترات المحددة بشكل فوري.

٢- الأمن الإقليمي

أ .تعمل إسرائيل وفلسطين سوياً مع جيرانهما ومع المجتمع الدولي من أجل بناء شرق أوسط يعمه الأمن والاستقرار ، وخال من أسلحة الدمار الشامل سواء أكانت تقليدية أو غير تقليدية وذلك في إطار سلام شامل ودائم ومستقر يتسم بالمصالحة وحسن النية، ونبذ اللجوء إلى القوة .

ب .لتحقيق هذا الغرض، يعمل الطرفان سوياً لإقامة نظام أمن إقليمي.

٣- الخصائص الدفاعية للدولة الفلسطينية

أ .لن تنتشر أو تتمركز في فلسطين أي قوات مسلحة ما عدا تلك الوارد ذكرها في هذه الاتفاقية .

ب .ستكون فلسطين دولة لا تحتفظ بجيش ولكن تحتفظ بقوات أمن قوية ، وبما يتفق مع واقع الحال هذا ، هناك قيود على الأسلحة التي يمكن شراؤها أو امتلاكها أو استخدامها من قبل «قوات أمن الفلسطينية» أو التي يجري تصنيعها في فلسطين كما هو محدد في الملحق X . وتتم دراسة كافة التعديلات المقترحة على الملحق X . من قبل لجنة ثلاثية الأطراف تتكون من الطرفين و«القوة المتعددة الجنسيات»، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في إطار هذه اللجنة الثلاثية فيمكن لـ«مجموعة التنفيذ والتحقق» أن ترفع توصياتها الخاصة.

لا يجوز لأي فرد أو منظمة في فلسطين باستثناء «قوات الأمن الفلسطينية» (PSF) وهيئات «مجموعة التنفيذ والتحقق»(IVG)، بما في ذلك «القوة المتعددة الجنسيات»(MF)، شراء أو امتلاك أو حمل أو استخدام الأسلحة إلا بموجب القانون .

ج .تقوم قوات الأمن الفلسطينية بما يلي :

١- عملية مراقبة الحدود.

٢- حفظ القانون والنظام وأداء مهام الشرطة.

٣- القيام بالمهام الأمنية والاستخباراتية.

٤- منع الإرهاب.

٥- القيام بمهام الإنقاذ والطوارئ.

٦- الإسهام في توفير الخدمات المجتمعية الضرورية إن اقتضى الأمر.

د .تقوم «القوة المتعددة الجنسيات» بمراقبة والتحقيق من الالتزام بهذا البند .

٤- الإرهاب

أ .يرفض الطرفان العنف والإرهاب ويدينانهما بكافة أشكالهما ويقومان بتطبيق السياسات العامة وفقاً لذلك كما يمتنع الطرفان عن القيام بأية أعمال أو تطبيق أي سياسات قد تؤدي إلى تغذية التطرف وإيجاد بيئة مواتية للإرهاب لدى أي منهما .

ب .يبذل الطرفان جهوداً مشتركة وأخرى أحادية الجانب وشاملة ومتواصلة على أراضيهما لمواجهة كافة جوانب العنف والإرهاب. وتشمل هذه الجهود الحيلولة دون وقوع هذه الأعمال والوقاية منها وملاحقة منفذيها قضائياً .

ج .ولتحقيق ذلك، يواصل الطرفان المشاورات القائمة بينهما والتعاون وتبادل المعلومات بين قوات الأمن التابعة لكل منهما.

د .يتم تشكيل لجنة أمنية ثلاثية الأطراف تتكون من الطرفين والولايات المتحدة لضمان تطبيق هذه المادة. وتقوم «اللجنة الأمنية الثلاثية» بصياغة سياسات وتوجيهات شاملة لمحاربة الإرهاب والعنف.

٥- التحريض

أ . دون الإجحاف بحرية التعبير وغيرها من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، تسن كل من إسرائيل وفلسطين قوانين للحيلولة دون التحريض على الثورات والعنصرية والإرهاب والعنف وتقوم بتطبيق هذه القوانين بحذافيرها .

ب .تقوم «مجموعة التنفيذ والتحقق» بمساعدة الطرفين على صياغة التوجيهات من أجل تنفيذ هذا البند وتقوم بمراقبة امتثال الطرفين لهذا البند.

٦- القوة المتعددة الجنسيات

أ .يتم تشكيل «قوة متعددة الجنسيات» تزود الطرفين بضمانات أمنية وتعمل كقوة ردع وتقوم بالإشراف على تطبيق الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية .

ب .تكون تشكيلة «القوة المتعددة الجنسيات» وبنيتها وحجمها وفقاً لما هو وارد في الملحق X .

ج .من أجل تنفيذ المهام التي تحددها هذه الاتفاقية، يتم نشر «القوة المتعددة الجنسيات» في دولة فلسطين. وتدخل «القوة المتعددة الجنسيات» في اتفاقية مناسبة مع دولة فلسطين تحدد وضعها القانوني .

د .تضطّلع «القوة المتعددة الجنسيات» بالمهام التالية بما يتفق وهذه الاتفاقية وكما يرد في الملحق X .

١- نظرًا إلى طبيعة الدولة الفلسطينية كدولة لا تملك جيشًا، تقوم «القوة المتعددة الجنسيات» بحماية سلامة أراضي دولة فلسطين .

٢- تعمل هذه القوة كقوة ردع ضد الهجمات الخارجية التي قد تهدد أيًا من الطرفين .

٣- نشر مراقبين في المناطق المتاخمة لخطوط الانسحاب الإسرائيلي أثناء المراحل المختلفة لهذا الانسحاب، وفقاً لما يرد في الملحق X .

٤- نشر مراقبين لمر قبة الحدود البرية والبحرية لدولة فلسطين كما يرد في البند ٥/ ١٣.

٥- تنفيذ المهام على المعابر الحدودية الدولية الفلسطينية التي حددت في البند ٥/ ١٢.

٦- تنفيذ المهام المتعلقة بمحطات الإنذار المبكر كما حددت في البند ٥/ ٨.

٧- تنفيذ المهام المحددة في البند ٥/ ٣.

٨- تنفيذ المهام المحددة في البند ٥/ ٧.

٩- تنفيذ المهام المحددة في المادة ١٠.

١٠- تساعد على تطبيق إجراءات مكافحة الإرهاب.

١١- تساعد على تدريب «قوات الأمن الفلسطينية».

د .وفي ما يتعلق بالنقاط الواردة أعلاه، ترفع «القوة المتعددة الجنسيات» تقاريرها إلى «مجموعة التنفيذ والتحقق» كما تعلمها بآخر المستجدات وفقاً لما يرد في الملحق X

هـ .لا يمكن سحب «القوة المتعددة الجنسيات» أو تغيير تفويضها إلا بموجب اتفاق بين الطرفين.

٧- الإخلاء

أ .تقوم إسرائيل بسحب كافة موظفيها ومعداتها العسكريين والأمنيين وجميع معداتها العسكرية والأمنية بما في ذلك الألغام بالإضافة إلى جميع الأشخاص الذين جرى توظيفهم لمساندتها ، وكذلك جميع المنشآت العسكرية من أراضي دولة

فلسطين، إلا إذا اتفق على خلاف ذلك في الملحق X . وذلك على مراحل.

ب .تبدأ عمليات الانسحاب على مراحل فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتتم بموجب الجدول الزمني والإجراءات الواردة في الملحق X .

ج .يتم تصميم المراحل المختلفة بموجب المبادئ التالية:

١ - الحاجة إلى إيجاد امتداد وتواصل جغرافي فوري واضح وتسهيل التطبيق المبكر للخطط التنموية الفلسطينية.

٢ - قدرة إسرائيل على نقل المستوطنين وإسكانهم واستيعابهم. ورغم أن مثل هذه العملية تنطوي على تكاليف وصعوبات ، إلا أن هذه يجب ألا تستخدم كذريعة لإعاقة العملية .

٣- الحاجة إلى بناء الحدود بين الدولتين وتشغيلها.

٤ - إنشاء «القوة المتعددة الجنسيات» وقيامها بعملها بفاعلية وخاصة على الحدود الشرقية لدولة فلسطين.

د .ووفقاً لذلك، يتم تنفيذ الانسحاب على المراحل التالية:

١ - المرحلة الأولى وتشمل مناطق دولة فلسطين كما حددت في الخريطة X، وتنتهي هذه المرحلة في غضون ٩ أشهر.

٢ - المرحلتان الثانية والثالثة وتشمل بقية أراضي دولة فلسطين وتنتهي في غضون ٢١ شهراً من انتهاء المرحلة الأولى.

هـ .تنهي إسرائيل انسحابها من أراضي دولة فلسطين في غضون ٣٠ شهراً من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وبشكل يتفق وما ورد في هذه الاتفاقية.

و .تبقي إسرائيل على وجود عسكري مصغّر في غور الأردن تحت سيطرة «القوة

المتعددة الجنسيات» ويخضع للاتفاقية التي تحدد الوضع القانوني لهذه القوة كما ورد شرحه في الملحق X . وذلك لمدة ٣٦ شهراً إضافية. ويمكن للطرفين مراجعة الفترة المنصوص عليها في حال طرأت تطورات إقليمية مهمة. كما يمكن تغيير هذه المدة بموافقة الطرفين.

ز .تقوم القوة المتعددة الجنسيات بمراقبة الامتثال لهذا البند وبالتحقق منه بشكل يتفق وما يرد في الملحق X .

٨- محطات الإنذار المبكر

أ .يمكن لإسرائيل أن تبقي محطتي إنذار مبكر في شمال الضفة الغربية ووسطها في المواقع الواردة في الملحق X .

ب .يعمل في محطتي الإنذار العدد الأدنى الممكن من الموظفين الإسرائيليين وتحتل المحطتان المساحة الدنيا الممكنة من الأراضي الضرورية لعملهما كما يرد في الملحق X .

ج .تقوم القوة المتعددة الجنسيات بضمان الوصول إلى محطتي الإنذار المبكر وبمرافقة الزائرين.

د .تقع مسؤولية الأمن الداخلي في محطتي الإنذار المبكر على عاتق إسرائيل، أما المحافظة على الأمن في محيط المحطتين فتقع على عاتق «القوة المتعددة الجنسيات».

هـ .تبقي «القوة المتعددة الجنسيات» و«قوات الأمن الفلسطينية» على تواجد من أجل الارتباط في محطتي الإنذار المبكر. وتقوم «القوة المتعددة الجنسيات» بمراقبة محطتي الإنذار المبكر والتحقق من أنهما تستخدمان للأهداف التي تقرها هذه الاتفاقية كما يرد في الملحق X .

و .تخضع الترتيبات الواردة في هذه المادة للمراجعة بعد عشر سنوات ويتم الاتفاق على أية تغييرات بشكل مشترك بين الطرفين. وبعدها ستجرى عمليات مراجعة كل خمس سنوات يمكن عبرها تمديد العمل بالترتيبات الواردة في هذه المادة بعد الحصول على موافقة الطرفين.

ز .إذا ما تم أثناء الفترة المحددة أعلاه إنشاء نظام أمن إقليمي، يمكن عندها لـ«مجموعة التنفيذ والتحقق» أن تطلب من الطرفين أن يحددا ما إذا كان ينبغي مواصلة الاستخدامات التشغيلية لمحطتي الإنذار المبكر أو مراجعة عملهما على ضوء هذه التطورات. ويتطلب أي تغيير من هذا النوع موافقة الطرفين.

٩- المجال الجوي

أ .الطيران المدني

١- يقر كل طرف بحقوق وميزات والتزامات الطرف الثاني بموجب اتفاقيات الطيران المتعددة الأطراف التي هما طرف فيها، وخاصة معاهدة عام ١٩٤٤ الخاصة بالطيران المدني الدولي (معاهدة شيكاغو) والاتفاقية الدولية لعام ١٩٤٤ الخاصة بخدمات النقل الجوي.

٢- بالإضافة إلى ذلك، يقوم الطرفان فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بإنشاء لجنة ثلاثية الأطراف مكونة من الطرفين و«مجموعة التنفيذ والتحقق» بغية تصميم أكثر نظم إدارة الطيران المدني كفاءة، بشكل يشمل الجوانب المتعلقة بنظام مراقبة الملاحة الجوية. وفي غياب توافق في الآراء في اللجنة، يجوز لـ«مجموعة التنفيذ والتحقق» أن تقدم توصياتها بهذا الخصوص.

ب .التدريب

١- يحق لسلاح الجو الإسرائيلي استخدام المجال الجوي الفلسطيني الذي تتمتع

فلسطين بالسيادة عليه لأغراض التدريب بشكل يتفق وما يرد في الملحق X . ويقوم على أساس القواعد الخاصة باستخدام سلاح الجو الإسرائيلي للمجال الجوي الإسرائيلي.

٢- تقوم مجموعة التنفيذ والتحقق بمراقبة الامتثال لهذا البند والتحقق منه. ويمكن لكل طرف أن يتقدم بشكوى إلى «مجموعة التنفيذ والتحقق» التي يكون قرارها حاسماً.

٣- تخضع الترتيبات الواردة في هذا البند للمراجعة كل عشر سنوات ويمكن تغييرها أو إنهاؤها بالاتفاق بين الطرفين.

١٠- المجال الكهرومغناطيسي

أ .لا يمكن لاستخدامات أي طرف للمجال الكهرومغناطيسي أن تؤثر على استخدامات الطرف الثاني لهذا المجال.

ب .يفصّل الملحق X . الترتيبات ذات الصلة باستخدامات المجال الكهرومغناطيسي.

ج .تقوم «مجموعة التنفيذ والتحقق» بمراقبة تنفيذ هذا البند و الملحق X . وبالتحقق من تنفيذهما.

د .يمكن لأي من الطرفين أن يرفع شكوى إلى «مجموعة التنفيذ والتحقق» التي يكون قرارها حاسماً.

١١- تنفيذ القانون

تتعاون الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية الموكل إليها تنفيذ القانون على محاربة الاتجار بالمخدرات المحظورة والاتجار غير القانوني بالمواد الأثرية أو الفنية ومحاربة

الجريمة العابرة للحدود بما في ذلك السرقة والاحتيال والجريمة المنظمة والاتجار بالنساء والقاصرين والتزوير وقرصنة محطات التلفزة والإذاعة وغيرها من النشاطات غير القانونية.

١٢- المعابر الحدودية الدولية

أ .تسري الترتيبات التالية على المعابر الحدودية بين دولة فلسطين والأردن وبين دولة فلسطين ومصر كما تسري على نقاط العبور الجوية والبحرية إلى دولة فلسطين.

ب .تخضع كافة المعابر الحدودية لمراقبة فرق مشتركة تتكون من أعضاء من «قوات الأمن الفلسطينية» و«القوة المتعددة الجنسيات». وتحول هذه الفرق دون دخول أية أسلحة إلى فلسطين أو أي مواد أو معدات بشكل يخالف الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية.

ج .يتمتع ممثلو «القوة المتعددة الجنسيات» و«قوات الأمن الفلسطينية» بشكل مشترك وكل على حده، بصلاحيات منع دخول أي من هذه المواد إلى فلسطين. وإذا ما نشب خلاف في أي وقت كان بشأن دخول سلع أو مواد إلى فلسطين بين ممثلي «قوات الأمن الفلسطينية» و«القوة المتعددة الجنسيات»، يمكن لقوات الأمن الفلسطينية أن ترفع المسألة إلى «مجموعة التنفيذ والتحقق» التي تصدر قراراً ملزماً في غضون ٢٤ ساعة.

د .تقوم «مجموعة التنفيذ والتحقق» بمراجعة هذه الترتيبات بعد انقضاء ٥ سنوات لتبت إما في مواصلة العمل بها أو في تعديلها أو إنهائها. ويمكن بعدها للطرف الفلسطيني أن يطلب أن تتم عملية المراجعة هذه سنوياً.

هـ .أما في معابر الركاب فيمكن لإسرائيل ولمدة ٣٠ شهراً أن تبقي على وجود غير مرئي في مرفق محدد في المعبر المعني، يعمل فيه أعضاء من «القوة المتعددة الجنسيات» والإسرائيليون ويستخدمون التكنولوجيا المناسبة. ويمكن للجانب

الإسرائيلي أن يطلب أن تقوم «القوة المتعددة الجنسيات» وقوات الأمن الفلسطينية بعمليات تفتيش إضافية وأن تتخذ الإجراءات الملائمة.

و .خلال السنتين التاليتين، تتواصل هذه الترتيبات في مرفق خاص يتم تحديده في إسرائيل حيث تستخدم التكنولوجيا المناسبة ولن يتسبب ذلك في أية تأخيرات إضافية تتعدى الإجراءات الواردة في هذا البند.

ز .أما في معابر البضائع والشحن فيمكن لإسرائيل ولمدة ٣٠ شهراً أن تبقي على وجود غير مرئي في مرفق محدد في المعبر المعني، يعمل فيه أعضاء من «القوة المتعددة الجنسيات» وإسرائيليون، وتستخدم فيه التكنولوجيا المناسبة. ويمكن للجانب الإسرائيلي أن يطلب أن تقوم «القوة المتعددة الجنسيات» و«قوات الأمن الفلسطينية» بعمليات تفتيش إضافية واتخاذ الإجراءات الملائمة. أما إذا لم يكن الجانب الإسرائيلي راضٍ عن عمل «القوة المتعددة الجنسيات» و«قوات الأمن الفلسطينية» فقد يطلب حجز البضائع المعنية في انتظار قرار يتخذه مفتش يعمل في «القوة المتعددة الجنسيات». ويكون قرار مفتش «القوة المتعددة الجنسيات» ملزماً ونهائياً ويتم إصداره في غضون ١٢ ساعة بعد تقدم الطرف الإسرائيلي بشكواه.

و .خلال السنوات الثلاث التالية، تتواصل هذه الترتيبات من مرفق خاص يتم تحديده في إسرائيل وذلك باستخدام التكنولوجيا المناسبة بحيث لا يتسبب ذلك في أي تأخيرات إضافية تتعدى الجدول الزمني المحدد في هذا البند.

ز .تلتقي لجنة ثلاثية رفيعة المستوى مكونة من ممثلين عن فلسطين وإسرائيل و«مجموعة التنفيذ والتحقق» بشكل منتظم لمراقبة تنفيذ هذه الإجراءات وتصحيح أي خلل فيها، كما يمكن أن تجتمع اللجنة بناء على طلب يتقدم به أحد الطرفين.

ح .ترد تفاصيل البنود السابقة في الملحق X .

١٣ - مراقبة الحدود

أ .تقوم قوات الأمنية الفلسطينية السيطرة على الحدود كما هو مفصل في الملحق X .

ب .تقوم «القوة المتعددة الجنسيات» بمراقبة حفظ قوات الأمن الفلسطينية لسيطرتها على الحدود وتتحقق من ذلك.

المادة ٦ – القدس

١ - الأهمية الدينية والثقافية

أ .يعترف الطرفان بالأهمية العالمية التاريخية والدينية والروحية والثقافية لمدينة القدس وبقدسية هذه المدينة بالنسبة للديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية. ومن خلال هذا الاعتراف، يؤكد الطرفان من جديد التزامهما بالحفاظ على طابع المدينة وقدسيتها وحرية العبادة فيها وعلى احترام التقسيم القائم للمهام الإدارية والممارسات التقليدية بين الطوائف الدينية المختلفة.

ب .يقيم الطرفان هيئة تضم مختلف الأديان مؤلفة من ممثلي الديانات السماوية الثلاث وتعمل كهيئة استشارية لدى الطرفين في مسائل تتعلق بأهمية المدينة دينيا وينهض بالحوار والتفاهم بين الأديان. وترد تشكيلة هذه الهيئة وإجراءات عملها وآلياتها في الملحق X .

٢- عاصمة للدولتين :

يكون لكل طرف عاصمته في مناطق القدس الواقعة تحت سيادته. ويعترف كل طرف بعاصمة الطرف الآخر.

٣- السيادة :

تكون السيادة على مدينة القدس وفقاً لما يرد في الخارطة ٢ المرفقة. ولن يجحف

ذلك أم يجحف بها جراء الترتيبات الوارد عرضها أدناه.

٤- النظام الحدودي

يتم تصميم النظام الحدودي وفقاً لأحكام المادة ١١ على أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بمدينة القدس (على سبيل المثال حركة السياح وكثافة استخدام المعابر الحدودية ويتضمن أحكاماً خاصة بالمقدسيين) وأحكام هذه المادة.

٥- الحرم الشريف/ جبل الهيكل (الحرم).

أ .المجموعة الدولية

١- تشكّل مجموعة دولية مكونة من «مجموعة التنفيذ والتحقق» وأطراف أخرى يتفق عليها الطرفان بما في ذلك أعضاء من منظمة المؤتمر الإسلامي. وتقوم هذه المجموعة بمراقبة تنفيذ هذا البند والتحقق من تنفيذه والمساعدة في تطبيقه.

٢- ولهذا الغرض، تقوم المجموعة الدولية بإنشاء قوة تواجد متعدد الجنسيات داخل الحرم، يحدد الملحق X . تشكيله وبنيته وصلاحياته ومهامه.

٣- يكون لقوة التواجد المتعددة الجنسيات هذه فروع متخصصة تعنى بقضايا الأمن والصيانة والترميم. ويرفع هذا التواجد تقارير أمنية وأخرى عن الصيانة بشكل دوري إلى المجموعة الدولية، وتكون هذه التقارير علنية.

٤- يسعى «التواجد المتعدد الجنسيات» إلى حل كافة المشاكل التي تطرأ فورًا ، وبإمكانه أن يرفع أية نزاعات لم يتم حلّها إلى المجموعة الدولية والتي ستعمل وفقاً لأحكام المادة ١٦ .

٥- يمكن للطرفين في أي وقت كان أن يطلبا إيضاحات أو أن يتقدما بشكاوى للمجموعة الدولية، ويتم التحقيق في هذه الشكاوى فوراً واتخاذ الإجراءات بصددها.

٦- تقوم المجموعة الدولية بصياغة قواعد وتنظيمات للمحافظة على الأمن ولصيانة ترميم الحرم وتشمل هذه القواعد والأنظمة قائمة بالأسلحة والمعدات التي يسمح بإدخالها إلى الموقع.

ب .التنظيمات الخاصة بالحرم

١- بالنظر إلى قدسية الحرم وإزاء أهميته الدينية والثقافية المميزة بالنسبة للشعب اليهودي، فلن تجرى أي أعمال حفريات أو بناء في الحرم إلا باتفاق الطرفين. وتقوم المجموعة الدولية بتحديد الإجراءات الخاصة بأعمال الصيانة المنتظمة وأعمال الترميم الطارئة في الحرم بعد التشاور مع الطرفين.

٢- تكون دولة فلسطين مسؤولة عن الحفاظ على الأمن في الحرم، وتحرص على أن لا يستخدم الحرم في عمليات عدائية ضد إسرائيل أو المناطق الإسرائيلية. ولن يسمح بحمل أي سلاح في الحرم ما عدا الأسلحة التي يحملها موظفو الأمن الفلسطينيون ومسؤولو الأمن التابعون لقوات التواجد المتعددة الجنسيات.

٣- إزاء الأهمية العالمية للحرم، ووفقاً للاعتبارات الأمنية ولضرورة عدم الإخلال بالصلوات الدينية أو بحرمة المكان كما تحددها دائرة الأوقاف الإسلامية، يسمح للزوار بدخول الموقع من دون أي تمييز بينهم وبشكل عام يتفق والممارسات السائدة في الماضي.

ج. نقل السلطات

١- في نهاية فترة الانسحاب المنصوص عليها في المادة ٥/ ٧، تبسط دولة فلسطين سيادتها على الحرم.

٢- تواصل المجموعة الدولية والهيئات التابعة لها التواجد والقيام بالمهام التي تنص عليها هذه المادة إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٦- **حائط المبكى** : يكون حائط المبكى تحت السيادة الإسرائيلية.

٧- البلدة القديمة

أ. أهمية البلدة القديمة

١- يرى الطرفان البلدة القديمة كوحدة واحدة ذات طابع مميز وفريد، ويوافقان على أن الحفاظ على هذا الطابع الفريد والحفاظ على رفاة السكان وتعزيز يجب أن يكونا المرشد في عملية إدارة البلدة القديمة.

٢- يعمل الطرفان وفقاً للتنظيمات الخاصة بقائمة التراث الثقافي العالمي لليونسكو التي وردت البلدة القديمة كموقع مسجل فيها.

ب. دور «مجموعة التنفيذ والتحقق» في البلدة القديمة:

١- التراث الثقافي

أ .تقوم «مجموعة التنفيذ والتحقق» بمراقبة حفظ التراث الثقافي في البلدة القديمة والتحقق منه وفقاً لقواعد قائمة التراث الثقافي العالمي لليونسكو. ولهذا الغرض، تتمتع «مجموعة التنفيذ والتحقق» بحرية الوصول من دون أي إعاقة إلى المواقع والوثائق والمعلومات ذات الصلة بتنفيذ هذه المهمة.

ب .تنسق «مجموعة التنفيذ والتحقق» عملها عن كثب مع لجنة البلدة القديمة التابعة للجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس بغية تصميم خطة ترميم وصيانة خاصة بالبلدة القديمة.

٢- أعمال الشرطة

أ .تؤسس «مجموعة التنفيذ والتحقق» وحدة أعمال الشرطة للبلدة القديمة لتقوم بأعمال الارتباط والتنسيق بين قوات الشرطة الفلسطينية والإسرائيلية في البلدة

القديمة وتساعد في نزع فتيل التوترات المحلية وفض النزاعات وأداء أعمال الشرطة في المواقع المحددة لذلك وبموجب الإجراءات العملياتية المفصلة في الملحق X .

ب .تقدم و«حدة شرطة البلدة القديمة» تقارير دورية لـ«مجموعة التنفيذ والتحقق».

٣. يحق لأي من الطرفين تقديم شكاوى تتعلق بهذا البند إلى «مجموعة التنفيذ والتحقيق» التي يتوجب عليها التصرف على وجه السرعة بناء على هذه الشكاوى بموجب المادة ١٦.

ج .حرية الحركة داخل البلدة القديمة:

تكون الحركة داخل البلدة القديمة حرة ودون إعاقة بموجب أحكام هذه المادة والقواعد والأنظمة المتعلقة بمختلف الأماكن المقدسة.

د .الدخول إلى البلدة القديمة والخروج منها:

١- تكون نقاط الدخول إلى البلدة القديمة والخروج منها مزودة بموظفين تعينهم السلطات في الدولة التي تكون لها سيادة على هذه النقاط، مع تواجد أفراد من وحدة أعمال الشرطة إلا إذا وجد ما ينص على خلاف ذلك.

٢- بهدف تسهيل الحركة داخل البلدة القديمة، يتخذ كل طرف التدابير اللازمة على كل نقاط الدخول إلى أراضيه بغرض التأكد من الحفاظ على الأمن في البلدة القديمة، وتراقب «وحدة شرطة البلدة القديمة» نقاط الدخول.

٣- لا يحق لمواطني أي من الطرفين الخروج من البلدة القديمة إلى أراضي الطرف الآخر بدون أن يكون بحوزتهم الوثائق اللازمة التي تخول لهم الدخول إليها ويحق للسائحين الخروج من البلدة القديمة فقط إلى أراضي الطرف الذي يكون

بحوزتهم وثائق تخولهم بالدخول إلى أرضه.

هـ .التعليق والإلغاء والتمديد:

١- يحق لأي من الطرفين تعليق الترتيبات المنصوص عليها في المادة ٦/ ٧/ ج في حالات الطوارئ لمدة أسبوع. ويشترط لتمديد تلك الفترة لأكثر من أسبوع التشاور مع الطرف الآخر و«مجموعة التنفيذ والتحقق» و«اللجنة الثلاثية» التي تأسست بموجب المادة ٣/ ٣

٢- لا ينطبق هذا البند على الترتيبات المنصوص عليها في المادة ٦/ ٧/ و

٣- بعد ثلاث سنوات من نقل السلطة على البلدة القديمة، يقوم الطرفان بمراجعة هذه الترتيبات. يجوز إلغاء هذه الترتيبات بموجب اتفاق بين الطرفين فقط.

٤- يدرس الطرفان إمكانية تمديد هذه الترتيبات إلى مناطق غير البلدة القديمة ويمكنهما الاتفاق على مثل هذا التمديد.

و .ترتيبات خاصة:

١- على طول الطريق المبين في الخريطة X من باب الخليل وحتى باب النبي (داود)، ستكون هناك ترتيبات دائمة ومضمونة بالنسبة للإسرائيليين فيما يتعلق بإمكانية الوصول وحرية الحركة والأمن حسبما هو منصوص عليه في الملحق X .

أ .تكون «لجنة التنفيذ والتحقق» مسؤولة عن تنفيذ هذه الترتيبات.

٢- دون المساس بالسيادة الفلسطينية، تكون الإدارة الإسرائيلية على القلعة كما هو مبين في الملحق X .

ز. الترميز اللوني للبلدة القديمة :

سيتم استخدام نظام ترميز لوني بارز في البلدة القديمة لتحديد المناطق ذات

السيادة لكل من الطرفين.

ح. عمل الشرطة

١- يشكل عدد متفق عليه من رجال الشرطة الإسرائيليين وحدة الشرطة الإسرائيلية في البلدة القديمة ويمارسون مسؤولية الحفاظ على النظام ووظائف الشرطة اليومية في المنطقة الخاضعة للسيادة الإسرائيلية.

٢- يشكل عدد متفق عليه من رجال الشرطة الفلسطينيين وحدة الشرطة الفلسطينية في البلدة القديمة ويمارسون مسؤولية الحفاظ على النظام ووظائف الشرطة اليومية في المناطق الواقعة تحت السيادة الفلسطينية.

٣- يخضع جميع أعضاء وحدتي الشرطة الفلسطينية والإسرائيلية لبرنامج تدريب خاص بما في ذلك تدريبات مشتركة تديرها «وحدة شرطة البلدة القديمة».

٤- تقوم «غرفة تقييم وضع مشتركة»، خاصة التي تديرها «وحدة شرطة البلدة القديمة» وتضم أعضاء من وحدتي الشرطة الإسرائيلية والفلسطينية في البلدة القديمة، بتسيير الاتصال بشأن القضايا ذات العلاقة بأعمال الشرطة والأمن في البلدة القديمة.

ط. الأسلحة

لا يحق لأي شخص أن يحمل أو يمتلك أسلحة في البلدة القديمة باستثناء قوات الشرطة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية كما يحق لكل طرف منح ترخيص كتابي خاص لحمل أو امتلاك سلاح في المناطق الواقعة تحت سيادته.

ي. المخابرات والأمن

١- يؤسس الطرفان علاقات تعاون استخباراتي كثيف فيما يتعلق بالبلدة القديمة

بما في ذلك تبادل فوري للمعلومات المتعلقة بالتهديد.

٢- يتم تأسيس لجنة ثلاثية تتكون من ممثلين عن كلا الطرفين وعن الولايات المتحدة الأمريكية لتسهيل هذا التعاون.

٨- مقبرة جبل الزيتون

أ. تخضع المنطقة المعلَمة في الخريطة × (المقبرة اليهودية في جبل الزيتون) للإدارة الإسرائيلية؛ وينطبق القانون الإسرائيلي على الأشخاص الذين يستخدمون هذه المنطقة وعلى الإجراءات المتعلقة بها حسبما ورد في الملحق X .

١- سيتم تحديد طريق من أجل الوصول بشكل دائم وبدون معيقات إلى المقبرة.

٢- تشرف «مجموعة التنفيذ والتحقق» على تنفيذ هذا البند.

٣- يجوز إلغاء هذا الترتيب بموجب اتفاق بين الطرفين فقط.

٩- ترتيبات خاصة بالمقبرة

يتم عمل ترتيبات في المقبرتين المبينتين في الخريطة X (مقبرة جبل صهيون، ومقبرة الجيرمان كولوني) لتيسير وضمان استمرار ممارسات الدفن الحالية والزيارة بما في ذلك تسهيل الوصول إلى المقبرتين.

١٠- نفق الحائط الغربي

أ .يخضع نفق الحائط الغربي المبين في الخريطة X للإدارة الإسرائيلية بما فيها:

١- إمكانية وصول غير مقيدة للإسرائيليين والحق في العبادة وإقامة الطقوس الدينية .

٢- المسؤولية عن الحفاظ على الموقع وصيانته حسب ما ورد في هذه الاتفاقية وبدون إحداث ضرر للمنشآت الواقعة فوقه، تحت إشراف لجنة التنفيذ والتحقق .

٣- أعمال الشرطة الإسرائيلية

٤- متابعة لجنة التنفيذ والتحقق

٥- يتم استخدام المخرج الشمالي للنفق للخروج فقط ويجوز إغلاقه في حالات الطوارئ فقط حسب ما نصت عليه المادة ٦/ ٧.

ب .يمكن إنهاء هذا الترتيب فقط بموجب اتفاق بين الطرفين.

١١- التنسيق البلدي

أ .تشكل بلديتا القدس «لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس» لمتابعة التعاون والتنسيق بين بلدية القدس الفلسطينية وبلدية القدس الإسرائيلية. تتكون «لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس» و«اللجان الفرعية المنبثقة عنها» من عدد متساو من الممثلين عن فلسطين وإسرائيل ويعين كل طرف أعضاء في «لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس» ولجانها الفرعية حسب إجراءاته الخاصة.

ب .تضمن «لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس» أن يخدم التنسيق في مجال البنية التحتية والخدمات سكان القدس على الوجه الأمثل، وتشجع التطور الاقتصادي للمدينة بما فيه منفعة الجميع. وتعمل اللجنة على تشجيع الحوار والمصالحة بين المجتمعات.

ج .ينبثق عن «لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس» اللجان الفرعية التالية:

١- **لجنة التخطيط والتقسيم العمراني**: لضمان لوائح التخطيط والتنظيم العمراني في المناطق المبينة في الملحق X .

٢- **لجنة البنية التحتية المائية**: للتعامل مع القضايا ذات العلاقة بتوصيل مياه الشرب ومياه الصرف وجمع ومعالجة المياه العادمة .

٣- **لجنة المواصلات**: لتنسيق تواصل وكفاءة نظامي الطرق ذوي العلاقة وغيرها من القضايا المتعلقة بالمواصلات .

٤- **لجنة البيئة**: للتعامل مع قضايا البيئة التي تؤثر على نوعية الحياة في المدينة بما في ذلك إدارة النفايات الصلبة .

٥- **لجنة الاقتصاد والتنمية**: لصياغة خطط التنمية الاقتصادية في المسائل ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك قضايا المواصلات والتعاون التجاري على الخط الحدودي والسياحة .

٦- **لجنة الشرطة وخدمات الطوارئ**: لتنسيق إجراءات المحافظة على النظام العام ومنع الجريمة وتقديم خدمات الطوارئ .

٧- **لجنة البلدة القديمة**: التخطيط والتنسيق الوثيق للخدمات المشتركة التي تقدمها البلديتان وغيرها من الوظائف المنصوص عليها في المادة ٦/ ٧ .

٨- لجان أخرى حسبما تتفق عليه «لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس».

١٢- الإقامة الإسرائيلية الممنوحة للمقدسيين الفلسطينيين المقدسيون الفلسطينيون الذين يحملون حاليا «إقامة دائمة في إسرائيل» سيفقدون هذه الصفة عند نقل السلطة إلى فلسطين في تلك المناطق التي يقيمون فيها إلى فلسطين.

١٣- نقل السلطة

يطبق الطرفان في بعض المجالات الاجتماعية - الاقتصادية إجراءات انتقالية لضمان نقل الصلاحيات والالتزامات المتفق عليها بسرعة ونظام من إسرائيل إلى فلسطين، وسيتم ذلك بطريقة تضمن الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية المتراكمة لمواطني القدس الشرقية.

المادة ٧ – اللاجئون

١ – أهمية مشكلة اللاجئين

أ .يقر الطرفان أنه في سياق دولتين مستقلتين هما فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، فإن حلًا متفق عليه لمشكلة اللاجئين ضروري لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم بينهما .

ب .سيكون مثل هذا الحل مركزيًا لبناء الاستقرار والتنمية في المنطقة.

٢– قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ومبادرة السلام العربية

أ. يقر الطرفان بأن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ومبادرة السلام العربية (المادة ٢ii).فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين تشكل أساسا لحل قضية اللاجئين ويتفقان على تحقيق هذه الحقوق بموجب المادة ٧ من هذه الاتفاقية.

٣– التعويض

أ .يحق للاجئين الحصول على تعويض عن لجوئهم وعن فقدانهم للممتلكات ولا يجحف هذا الحق بمكان الإقامة الدائم بهذا الحق .

ب .يقر الطرفان بحق الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين في الحصول على مكافأة مالية بالمقابل .

٤– اختيار المكان الدائم للإقامة

ينطوي حل الشق الخاص بمكان الإقامة الدائم في مشكلة اللاجئين على تصرف مدروس من قبل اللاجئين يمارس بناءً على الخيارات والأشكال المنصوص عليها في

هذه الاتفاقية. تكون أماكن الإقامة الدائمة التي يحق للاجئين الاختيار بينها كما يلي:

أ .دولة فلسطين، بموجب البند (أ) أدناه .

ب .المناطق في إسرائيل التي يتم نقلها إلى فلسطين من خلال تبادل الأراضي، بعد خضوعها للسيادة الفلسطينية بحسب البند (١) أدناه .

ج .دول ثالثة، بناء على البند (٢) أدناه .

د .دولة إسرائيل حسب البند (٣) أدناه .

هـ .الدول المضيفة الحالية، بموجب البند (٤) أدناه .

١- يعتبر الخياران المتعلقان بمكان الإقامة الدائم في الفقرتين (أ) و(ب) حقا لكل اللاجئين الفلسطينيين وسيتم ذلك بموجب قوانين دولة فلسطين .

٢- يظل الخيار(ج) خاضعاً للقرار السيادي للدول الثالثة بموجب الأعداد التي تقدمها كل دولة ثالثة للمفوضية الدولية. وتشكل هذه الأعداد إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستقبلهم كل دولة ثالثة .

٣- يظل الخيار(د) خاضعا للقرار السيادي لدولة إسرائيل وبموجب الأعداد التي ستقدمها إسرائيل إلى المفوضية الدولية. ويشكل هذا العدد إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستقبلهم إسرائيل كأساس لاحتساب هذا العدد، وستعتبر إسرائيل متوسط الأعداد الإجمالية المقدمة من مختلف الدول الثالثة إلى المفوضية الدولية .

٤- يكون الخيار (هـ) خاضعاً للقرار السيادي للدول المضيفة الحالية. وسيتم هذا في سياق تنفيذ برامج تنمية وإعادة تأهيل فورية ومكثفة لتجمعات اللاجئين.

تعطى الأولوية فيما سبق إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

٥- الخيار الحر والمدروس

ستتم العملية التي يعبر فيها اللاجئون الفلسطينيون عن خيارهم بشأن مكان إقامتهم الدائم على أساس قرار حر ومدروس ويلتزم الطرفان بتسهيل الخيار للاجئين في التعبير عما يفضلونه ويشجعان الأطراف الثالثة عن ذلك، كما ويلتزمان بمواجهة أية محاولات للتدخل أو الضغط المنظم على عملية الاختيار. ولن يجحف هذا الاعتراف بفلسطين باعتبارها تجسيدًا لحق تقرير المصير الفلسطيني .

٦- إنهاء وضعية اللاجئين

يتم إنهاء وضعية اللاجئين الفلسطينيين كلاجئين فور تحقيق مكان الإقامة الدائم للاجئ حسبما تحدده المفوضية الدولية .

٧- إنهاء المطالبات

تنص هذه الاتفاقية على حل دائم وشامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولا يجوز رفع أية مطالبات بخلاف تلك المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية .

٨- الدور الدولي

يدعو الطرفان المجتمع الدولي للمشاركة بشكل كامل في الحل الشامل لمشكلة اللاجئين بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك ما يتعلق بتشكيل مفوضية دولية وصندوق دولي .

٩- التعويض عن الممتلكات

أ .سيتم تعويض اللاجئين عن خسارتهم في الممتلكات الناتجة عن تهجيرهم .

ب .سيتم حساب مجمل المبلغ الخاص بالتعويض عن الممتلكات كما يلي :

١- يطلب الطرفان من المفوضية الدولية تعيين لجنة خبراء لتقدير قيمة الممتلكات الفلسطينية في وقت النزوح .

٢- تبني لجنة الخبراء تقديراتها على أساس سجلات لجنة الأمم المتحدة للمصالحة في فلسطين وسجلات حارس على أملاك الغائبين وأية سجلات آخرى ترى أنها ذات علاقة ويوفر الطرفان هذه السجلات للجنة .

٣- يعين الطرفان خبراء لتقديم المشورة للجنة ومساعدتها في عملها .

٤- في خلال ستة شهور، تقدم اللجنة تقديراتها للطرفين .

٥- يتفق الطرفان على مضاعف اقتصادي يتم تطبيقه على التقديرات للتوصل إلى قيمة إجمالية عادلة للممتلكات.

ج .تشكل القيمة الإجمالية التي يتفق عليها الطرفان المساهمة الإسرائيلية على شكل «مبلغ مقطوع» تدفع للصندوق الدولي ولا يجوز بعدها إثارة أية مطالبات مالية أخرى بخصوص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ضد إسرائيل .

د .تقوم إسرائيل بدفع مساهمتها من خلال أقساط حسب الجدول X.

هـ .تخصم قيمة الأصول الإسرائيلية الثابتة على حالها في المستوطنات السابقة والتي سيتم نقلها إلى دولة فلسطين من المساهمة الإسرائيلية للصندوق الدولي. بتقدير هذه القيمة مع الأخذ بالحسبان تقدير الضرر الذي سببته المستوطنات.

١٠- التعويض عن حالة اللجوء

أ .سيتم إنشاء «صندوق لحالة اللجوء» إقراراً بحالة اللجوء لكل فرد. ويخضع الصندوق، الذي ستساهم فيه إسرائيل، لإشراف المفوضية الدولية ويتم تحديد هيكلية وطريقة تمويل الصندوق في الملحق X .

ب .يتم توزيع الأموال إلى تجمعات اللاجئين في مناطق عمل وكالة الغوث (الأنروا) السابقة وتوضع تحت تصرفهم للتطوير المجتمعي وإحياء ذكرى تجربة

اللاجئين وتعد المفوضية الدولية آليات مناسبة لتمكين تجمعات اللاجئين المنتفعين من تحديد وإدارة استخدام هذا الصندوق.

١١- المفوضية الدولية (المفوضية)

أ .الصلاحيات والتشكيل

١- يتم تأسيس مفوضية دولية تكون مسؤولة بشكل كامل وحصري عن تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة باللاجئين في هذه الاتفاقية .

٢- إضافة لنفسيهما، يدعو الطرفان الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، ووكالة الغوث والدول العربية المضيفة، والاتحاد الأوروبي، وسويسرا، وكندا، والنرويج، واليابان، والبنك الدولي، وروسيا الاتحادية، وغيرها لتكون عضوة في المفوضية.

٣- تقوم المفوضية بما يلي :

أ .مراقبة وإدارة العملية بحيث يتم تحديد وتحقيق مكان الإقامة الدائم للاجئين الفلسطينيين .

ب .مراقبة وإدارة برامج إعادة التأهيل والتنمية وذلك بتعاون وثيق مع الدول المضيفة .

ج .البحث عن التمويل وتوزيعه بالطريقة الملائمة.

٤- يوفر الطرفان للمفوضية كافة السجلات التوثيقية ذات العلاقة والمواد الأرشيفية ذات العلاقة والموجودة بحوزتهما ويعتبرها المفوضية أنها ضرورية لسير عمل اللجنة وأجهزتها. يحق للمفوضية أن تطلب مثل هذه المواد من كافة الأطراف والأجهزة المعنية بما فيها على سبيل المثال لجنة الأمم المتحدة للمصالحة في فلسطين ووكالة الغوث (الأنروا).

ب .الهيكلية

١- يدير المفوضية مجلس إدارة تنفيذي (المجلس) يتكون من ممثلين عن أعضائها .

٢- يكون المجلس السلطة العليا في المفوضية ويتخذ كافة قرارات السياسة ذات العلاقة بما يتوافق مع هذه الاتفاقية .

٣- يرسم المجلس الإجراءات المسيرة لعمل المفوضية بموجب هذه الاتفاقية .

٤- يشرف المجلس سير عمل مختلف لجان المفوضية. وتقدم اللجان المذكورة تقارير دورية للمجلس بما يتفق مع الإجراءات التي يحددها المجلس .

٥- ينشئ المجلس سكرتارية ويعين رئيساً لها ويتولى رئيس المجلس والسكرتارية إدارة أعمال المفوضية اليومية.

ج .اللجان المحددة

١- تؤسس المفوضية لجان فنية تم تحديدها أدناه .

٢- إلا إذا تم النص بخلاف ذلك في هذه الاتفاقية، يحدد المجلس هيكلية وإجراءات عمل اللجان .

٣- يحق للطرفين تقديم عروض للّجان حسبما يرياه ضروريا .

٤- تحدد اللّجان إجراءات فض النزاعات الناشئة من تفسير أو تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة باللاجئين .

٥- تعمل اللّجان بما يتوافق مع هذه الاتفاقية وتصدر بناء على ذلك قرارات ملزمة .

٦- يكون للاجئين الحق في استئناف القرارات التي تؤثر عليهم بموجب

الآليات التي أنشأتها هذه الاتفاقية وتم تفصيلها في الملحق X .

د .لجنة تحديد الوضعية القانونية :

١- تكون لجنة تحديد الوضعية القانونية مسؤولة عن تفحص وضعية اللجوء .

٢- تعتبر سجلات وكالة الغوث (الأنروا) دليلا بينا على وضعية اللاجئين.

هـ .لجنة التعويض

١- تكون لجنة التعويض مسؤولة عن إدارة تنفيذ النصوص الخاصة بالتعويض .

٢- توزع اللجنة التعويض عن الملكية الفردية بموجب أساليب العمل التالية :

أ .إما من خلال تعويض محدد عن كل فرد عن المطالبات الخاصة بالملكية التي تكون أقل من قيمة محددة وهذا يتطلب من المدعي بالمطالبة أن يثبت الملكية فقط ويكون الإجراء في هذه الحالة سريعا .

ب .تعويض على أساس مطالبات خاصة بملكية تتخطى قيمة محددة وذلك عن الأموال غير المنقولة وغيرها وهذا يتطلب من المدعي بالمطالبة أن يثبت الملكية وقيمة الخسائر.

٣- يبين الملحق X . كافة التفاصيل الخاصة بالبنود أعلاه بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قضايا الإثبات واستخدام سجلات لجنة الأمم المتحدة للمصالحة في فلسطين و«حارس أملاك الغائبين» وسجلات الأونروا وأية سجلات أخرى ذات علاقة.

و .لجنة تعويض الدول المضيفة :

سيكون هناك تعويض للدول المضيفة .

ز .لجنة مكان الإقامة الدائم (لجنة الإقامة)

تتولى لجنة الإقامة ما يلي :

١- تعمل مع الأطراف المعنية على تطوير برامج مفصلة تتعلق بتنفيذ خيارات مكان الإقامة الدائم بموجب المادة ٧/ ٤ أعلاه.

٢- مساعدة المتقدمين بالطلبات على اتخاذ قرار على أساس دراية تامة فيما يتعلق بمكان الإقامة الدائم .

٣- تلقي طلبات من اللاجئين بخصوص مكان الإقامة الدائم بحيث يشير المتقدمون إلى عدد من الأفضليات بما يتوافق مع المادة ٧/ ٤ أعلاه. يتم تلقي الطلبات خلال مدة لا تزيد عن سنتين من بدء عمليات المفوضية الدولية. يفقد اللاجؤون الذين لا يتقدمون بهذه الطلبات خلال فترة السنتين وضعية اللاجئين .

٤- تحدد بمقتضى المادة الفرعية (١) أعلاه مكان الإقامة الدائم للمتقدمين بالطلبات، آخذة بالحسبان الأفضليات الفردية والمحافظة على وحدة الأسرة أما أصحاب الطلبات الذين لا يستفيدون من تحديد اللجنة لمكان الإقامة الدائم يفقدون وضعية اللاجئين .

٥- تزويد المتقدمين بالطلبات بالمساعدة الفنية والقانونية الملائمة .

٦- يتم الانتهاء من ترتيبات مكان الإقامة الدائمة للاجئين الفلسطينيين في خلال ٥ سنوات من بدء عمليات المفوضية الدولية.

ح .لجنة صندوق حالة اللجوء: تنفذ لجنة صندوق حالة اللجوء المادة ٧/ ١٠ حسبما هو مفصل في الملحق X .

ط .لجنة إعادة التأهيل والتنمية: بما يتوافق مع أهداف هذه الاتفاقية ومع مراعاة

برامج مكان الإقامة الدائم أعلاه، تعمل لجنة إعادة التأهيل والتنمية بتعاون وطيد مع فلسطين والدول المضيفة وغيرها من الدول والجهات الثالثة ذات العلاقة في تحقيق هدف إعادة تأهيل اللاجئين والتنمية المجتمعية. ويشتمل هذا على تصميم برامج وخطط توفر للاجئين السابقين فرصاً للتنمية الشخصية والمجتمعية والإسكان والتعليم والرعاية الصحية وإعادة التدريب وغير ذلك من الاحتياجات. يتم إدراج ذلك في خطط التنمية العامة للمنطقة.

١٢- الصندوق الدولي

أ .يتم تأسيس صندوق دولي (**الصندوق**) لتلقي المساهمات المبينة في هذه المادة وغيرها من المساهمات من المجتمع الدولي، ويصرف الصندوق الأموال للمفوضية لتمكينها من تنفيذ مهامها ويقوم **الصندوق** بتدقيق عمل المفوضية .

ب .يتم تحديد هيكلية الصندوق وأعماله وتشكيلته في الملحقX

١٣- وكالة الغوث (الأونروا)

أ .يتم إلغاء الأونروا بالتدريج في كل بلد تعمل فيها، على أساس إنهاء وضعية اللاجئ في تلك البلد .

ب .يجب أن تصفّي الأونروا أعمالها في غضون خمس سنوات من بدء عمليات المفوضية وترسم المفوضية خطة إزالة الأونروا وتسهل عملية نقل وظائف الأونروا إلى الدول المضيفة.

١٤- برامج المصالحة

أ .يشجع الطرفان ويطوران تنمية التعاون بين مؤسسات كل منهما والمجتمعات المدنية في إنشاء ملتقيات لتبادل الروايات التاريخية وتشجيع التفاهم المتبادل بشأن الماضي .

ب .يشجع الطرفان ويسهلان التبادل بغرض إغناء تقدير كل طرف لرواية الطرف الآخر، في مجالات التعليم الرسمي وغير الرسمي وذلك من خلال توفير الظروف للاتصال المباشر بين المدارس والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني .

ج .يمكن أن ينظر الطرفان في برامج ثقافية عبر- مجتمعية بغرض الترويج لأهداف المصالحة فيما يتعلق بتاريخ كل منهما .

د .يمكن أن تشتمل هذه البرامج على تطوير الوسائل المناسبة لتذكر تلك القرى والمجتمعات التي كانت موجودة قبل عام ١٩٤٩ .

المادة ٨ – لجنة التعاون الإسرائيلي الفلسطيني

١ – يؤسس الطرفان لجنة تعاون إسرائيلي – فلسطيني فور دخول هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ وتكون هذه اللجنة جهازاً على مستوى وزاري له رئيسان شريكان على مستوى وزير .

٢ – تطور اللجنة وتساعد في تنفيذ سياسات التعاون في مجال المصلحة المشتركة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، احتياجات البنية التحتية والتنمية المستدامة وقضايا البيئة والتعاون البلدي عبر الحدود والحدائق الصناعية الحدودية وبرامج التبادل وتنمية المصادر البشرية والرياضة والشباب والعلوم والزراعة والثقافة .

٣– تسعى اللجنة لتوسيع مجال ونطاق التعاون بين الطرفين.

المادة ٩ – ترتيبات تحديد استخدام طرق محددة

١ – يتم تطبيق الترتيبات التالية لاستخدام المدنيين الإسرائيليين لطرق محددة في فلسطين حسبما هو مفصل في الخريطة رقم X (طريق ٤٤٣، الذي يربط القدس بطبريا عبر غور الأردن، والقدس – عين جدي) .

٢- لن تجحف هذه الترتيبات سيطرة الفلسطينيين على هذه الطرق بما فيها دوريات قوات الأمن الفلسطينية .

٣- يتم تفصيل إجراءات تحديد استخدام الطرق بشكل أكبر في الملحق X

٤- يجوز منح الإسرائيليين تصاريح لاستخدامها في الطرق المحددة ويمكن تقديم إثبات السماح بالدخول على نقاط الدخول في الطرق المحددة. يراجع الطرفان الخيارات الخاصة بتأسيس نظام استخدام الطرق على أساس تكنولوجيا (البطاقة الذكية).

٥- تكون الطرق المحددة مزودة بدوريات القوات المتعددة الجنسيات في كل الأوقات. وتضع هذه القوات مع دولة إسرائيل وفلسطين ترتيبات متفقًا عليها للتعاون في حالة الإخلاء الطبي الطارئ للإسرائيليين .

٦- في حال أي حوادث يشترك فيها مواطنون إسرائيليون وتتطلب إجراءات جنائية أو قانونية، سيكون هناك تعاون تام بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بموجب الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها كجزء من التعاون القانوني بين الدولتين ويمكن أن يطلب الطرفان مساعدة لجنة التنفيذ والتحقق في هذا الصدد .

٧- لا يجوز أن يستخدم الإسرائيليون الطرق المحددة كوسيلة لدخول فلسطين بدون الوثائق والتصاريح ذات العلاقة .

٨- في حال سلام إقليمي، يتم الاتفاق على استخدام المدنيين الفلسطينيين لطرق معينة في إسرائيل ويدخل الاتفاق حيز التنفيذ.

المادة ١٠ - المواقع ذات الأهمية الدينية

١- يضع الطرفان ترتيبات خاصة لضمان الوصول إلى المواقع المتفق عليها ذات

الأهمية الدينية المتفق عليها، كما هو مفصل في الملحق X ، وتنطبق هذه الترتيبات على الحرم الإبراهيمي في الخليل وقبة راحيل في بيت لحم ومقام النبي صموئيل وغيرها .

٢- الدخول إلى هذه المواقع والخروج منها سيتم من خلال توفير مركبة مكوكية من نقطة العبور الحدودية المعنية وحتى تلك المواقع .

٣- يتفق الطرفان على المتطلبات والإجراءات اللازمة لمنح رخص لمشغلي المركبات المكوكية المسموح لها بالدخول .

٤- يخضع سائقو المركبات والمسافرون لتفتيش القوة المتعددة الجنسيات .

٥- تتولى القوة المتعددة الجنسيات مرافقة المركبات خلال مرورهم بين نقاط العبور الحدودية والمواقع .

٦- تخضع العربات لقوانين السير وللسلطة القانونية للطرف الذي تقع في أراضيه الطرق التي يسافرون عليها .

٧- تم تفصيل ترتيبات الوصل إلى المواقع في المناسبات الخاصة والأعياد في الملحق X .

٨- تكون الشرطة السياحية الفلسطينية والقوة المتعددة الجنسيات متواجدة في هذه المواقع .

٩- ينشئ الطرفان جهازاً مشتركاً للإدارة الدينية لتلك المواقع .

١٠- في حال أي حوادث يشترك فيها مواطنون إسرائيليون وتتطلب إجراءات جنائية أو قانونية، سيكون هناك تعاون تام بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بموجب الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها كجزء من التعاون القانوني بين الدولتين ويمكن أن يطلب الطرفان مساعدة لجنة التنفيذ والتحقق في هذا الصدد .

١١- لن يستخدم الإسرائيليون المركبات كوسيلة لدخول فلسطين بدون أن يكون لديهم الوثائق والتصاريح اللازمة لذلك .

١٢- يقوم الطرفان بحماية المواقع ذات الأهمية الدينية المبينة في الملحق X . والمحافظة عليها ويسهلان عملية زيارة المقابر المشار إليها في الملحق X .

المادة ١١ – نظام الحدود

١- سيكون هناك نظام حدود بين الدولتين حيث تخضع الحركة بينهما للشروط القانونية المحلية لكل منهما ولأحكام هذه الاتفاقية المفصلة في الملحق X .

٢- الحركة عبر الحدود تتم من خلال نقاط العبور الحدودية المحددة .

٣- يتم تصميم إجراءات عبور الحدود لتسهيل التجارة وتوطيد العلاقات الاقتصادية بما فيها حركة العمال بين الطرفين .

٤- يقوم كل طرف في الأراضي الخاصة به باتخاذ التدابير التي يراها ضرورية لضمان عدم دخول أي أشخاص أو مركبات أو بضائع إلى أراضي الطرف الآخر بصورة غير قانونية .

٥- تكون هناك ترتيبات حدود خاصة في القدس بما يتوافق مع المادة ٦ أعلاه.

***

المادة ١٢ – المياه

المادة ١٣ – العلاقات الاقتصادية

المادة ١٤ – التعاون القانوني

المادة ١٥ – السجناء والمعتقلون الفلسطينيون

١- في سياق هذه الاتفاقية بشان الوضع النهائي بين إسرائيل وفلسطين وإنهاء الصراع ووقف كافة أشكال العنف، والترتيبات الأمنية القوية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، يتم الإفراج عن كافة السجناء الفلسطينيين والعرب المعتقلين في إطار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قبل تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، اليوم/ الشهر/ ٢٠٠٣، بموجب الفئات المبينة أدناه وتفاصيلها في الملحق X .

أ .الفئة أ: كافة السجناء الذين اعتقلوا قبل بدء تنفيذ إعلان المبادئ في ٤ أيار مايو ١٩٩٤، والمعتقلين الإداريين، والقصر، وكذلك النساء والسجناء الذين يعانون اعتلال الصحة سيتم إطلاق سراحهم فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

ب .الفئة ب: كافة السجناء الذين تم اعتقالهم بعد ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤ وقبل توقيع هذه الاتفاقية سيتم إطلاق سراحهم في غضون فترة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بخلاف من ينتمون للمجموعة ج .

ج .الفئة ج: الحالات الاستثنائية – الأشخاص الواردة أسماؤهم في الملحق X . سيتم إطلاق سراحهم بعد ثلاثين شهرا من انتهاء التنفيذ الكامل للنواحي المتعلقة بالأراضي من هذه الاتفاقية المنصوص عليها في المادة ٥/ ٧/ هـ.

المادة ١٦ – آلية فض النزاعات

١- يتم فض النزاعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات في إطار عمل ثلاثي تستدعيه لجنة التوجيه العليا .

٢- إذا لم يتم فض النزاع سريعا من خلال الآلية المبينة أعلاه، يحق لأي من

الطرفين طلب الوساطة والمصالحة من خلال آلية «مجموعة التنفيذ والتحقق» بموجب المادة ٣ .

٣- يتم حل النزاعات التي لا يمكن فضها من خلال التفاوض الثنائي و/ أو آلية «مجموعة التنفيذ والتحقق» من خلال آلية مصالحة يتفق عليها الطرفان .

٤- النزاعات التي لم يتم حلها بالطرق المبينة أعلاه يمكن أن يرفعها أي من الطرفين إلى هيئة تحكيم بحيث يعين كل طرف عضوا في هيئة تحكيم تتكون من ثلاثة أعضاء، ويختار الطرفان عضوا ثالثا من قائمة محكمين متفق عليها ومنصوص عليها في ا الملحق X . إما بالاتفاق أو في حال عدم الاتفاق تؤخذ الأسماء بشكل دوري .

المادة ١٧ – بنود ختامية

وتشمل بنداً ختامياً ينص على أن قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومن الجمعية العمومية في الأمم المتحدة يتبنيان الاتفاقية ويلغيان قرارات للأمم المتحدة السابقة .

تكون النسخة الإنجليزية من هذا النص هي النسخة التي يعتد بها قانوناً.



ملحق رقم (٥)

مذكرة من كتائب شهداء الأقصى إلى نيادة فتح والسلطة حول الفساد [١]

وجهت يوم ١٦/ ١١/ ٢٠٠٤ «كتائب شهداء الأقصى» ، الذراع العسكري لحركة «فتح» ، رسائل إلى كل من محمود عباس (أبو مازن) رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، فاروق القدومي رئيس حركة «فتح» ، روحي فتوح الرئيس المؤقت للسلطة الفلسطينية دعت فيها إلى مواصلة التحقيق بأسباب وفاة الرئيس عرفات ، وفتحت من جديد ملف الفساد والفاسدين وذكرت عددًا من أسمائهم وطالبت بفتح تحقيق جدي معهم ومحاسبتهم . كما أعادت إلى الواجهة قضية الأسمنت[٢]، وطالبت بتقديم المسؤولين عن الصفقة إلى المحاكمة . وطالبت الكتائب «بنتائج ملموسة وسريعة في فترة لا تتجاوز الشهر» وأضافت «وإلا سنضع بنادقنا حدًا لكل الحالات الفاسدة وسنأخذ القانون بأيدينا ... » فيما يلي نص الرسالة التي وجهت نسخة منها إلى كل من المسؤولين الفلسطينيين الأربعة :

بعد مداولات كبيرة ومركّزة بين كافة قطاعات وتشكيلات الشهيد ياسر عرفات (كتائب الأقصى) في كل محافظات الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة

---

(١) عبد الكريم وآخرون ، مفترق طرق بعد غزة ، دمشق ، دار التقدم العربي ، والدار الوطنية الجديدة ، ٢٠٠٧، ص١١٣-١١٥.

(٢) كان وزير الشؤون المدنية الأسبق ، جميل الطريفي قد اتهم بالأدلة والقرائن، بتوصيل الإسمنت المصري إلى الإسرائيليين ، وقد استخدم ذلك الأسمنت في بناء «جدار الفصل العنصري » .

والقدس الشريف، وبدافع المسؤولية الوطنية وبعد التوكل على الله، تم التوصل إلى مجموعة من الأهداف والاستحقاقات التي يجب معالجتها بجدية عالية من قبلكم كقادة لشعبنا وحركتنا وسلطتنا، هذه الاستحقاقات ستضعها كتائبنا ضمن أولى أولوياتها للمرحلة القادمة، رغم أن هذه الأهداف كانت دومًا حاضرة وضرورية ، ولكن في ظل وجود الرمز القائد الخالد الشهيد ياسر عرفات . كنا قد عاهدناه على احترام المؤسسات الشرعية واستقلالية القضاء وعدم أخذ القانون باليد ، ورغم مطالبتنا له بمحاسبة الفاسدين إلا أنه كان دائمًا يقول لنا : بأنهم حثالة وبأنهم جزم للمرحلة ، ولكن القدر أخذ منا رئيسنا الشهيد ونحن في أشد الحاجة إليه ، تاركًا هذه الأحذية تلهو وتعبث بشعبنا ومقدراته .

الإخوة أعضاء القيادة ، نعاهدكم أن نحمي مشروعنا الوطني بدمائنا، وسنكون الرصاصة القاتلة في قلب المحتل، والحائط المنيع ضد كل المؤامرات، والسند والعون لكل الشرفاء، وسنقوم بواجبنا الذي هو أمانة في أعناقنا، ولكننا نتطلع إلى معالجة جدية من قبلكم لكافة الملفات التي سئمنا الحديث بها ولكن دون أي رد، ومن هنا فإننا في «كتائب الشهيد ياسر عرفات نطالبكم» البحث الجدي والمسؤول بالقضايا التالية :

أولاً: إجراء تحقيق جدي بموت الرئيس ياسر عرفات عبر تشكيل لجنة من قبل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ومركزية حركة فتح والمجلس التشريعي، وقادة الأجهزة الأمنية مهمتها الوصول للحقيقة، ومصارحة الجماهير الفلسطينية بها مهما كانت.

ثانيًا : إجراء تحقيق حقيقي، وإعلان نتائج واضحة حول قضية الأسمنت الذي ذهب لصالح بناء جدار الفصل العنصري، وتقديم المسؤولين عن هذا الأمر للمحاكمة، أو تبرئة ساحتهم إن لم يثبت عليهم شيء ضمن تحقيق قضائي نزيه ومستقل.

ثالثًا : فتح تحقيق مع كل من التالية أسماؤهم كرموز للفساد مع التأكيد أن القائمة لم تكتمل بعد ، ولكن المحاسبة المبدئية لهذه المجموعة ستكون دليل صدق من قبل القيادة تجاه شعبها (...) .

رابعًا: نطالبكم بموقف واضح ومحدد ضمن بيان رسمي كمنظمة تحرير ومجلس وطني وكحركة فتح وكسلطة فلسطينية من بعض المبادرات كجنيف (عبد ربه) فعبد ربه عضو في اللجنة التنفيذية ولكنه لا يمثل أي إطار تنظيمي بل هو مطرود من حزب فدا، ومبادرة الهدف (نسيبة)، فلا مجال للمراوغة والدبلوماسية في الردود في قضايا تعتبر عصب القضية الفلسطينية.

خامسًا : العمل على تشكيل لجنة وطنية عليا بمسمى « لجنة من أين لك هذا؟ ». ومهمتها الأساسية البحث في حالات الثراء الفاحش الذي أصاب بعض المسؤولين والمتنفذين في السلطة وفي مؤسسات المجتمع المدني والتي لا أحد يراقب عملهم، وثرواتهم واستثماراتهم وعقاراتهم التي لا يعلم أحد كيف جمعت، ومن أين أتت؟؟

سادسًا: تشكيل لجنة مهنية لمراجعة عمل كافة المراكز العليا بالسلطة ودوائر منظمة التحرير وسفاراتنا في الخارج وأداؤها المهني . فمن غير المعقول بقاء أميين وجهلة وغير أكفياء على رأس السفارات والإدارات العامة في المنظمة ووزارات السلطة كالعمل والمواصلات والصحة والشؤون الاجتماعية والاقتصاد، والداخلية والسياحة والشؤون المدنية .. إلخ .

سابعًا: مراجعة جدية لعمل بعض الهيئات التي لا تعمل بل هي مجرد هيئات لأشباح بدون أي مردود.

ثامنًا: وقف الموازنات التي تصرف لبعض اللجان الوهمية والشكلية، وتوحيد بعض اللجان في قضايا تخص القدس، والأراضي والاستيطان والأسرى

واللاجئين، بدل صرف أموال طائلة على لجان متعددة بدون أي نتائج ملموسة.

تاسعًا: عدم الاكتفاء بالتحقيق والمحاسبة، بل انتم ملزمون بعد إدانتهم بإرجاع كل قرش نهب، ومصادرة العقارات والأموال، لأنها ملك لهذا الشعب.

عاشرًا: الإسراع بتطبيق نظام التقاعد، فقد أصبحت الوزارات والمؤسسات تشكو من الهرم والعجز، فهناك مجموعة كبيرة من الموظفين تجاوزهم الزمن والعلم، وأصبحوا بدون أي فائدة، فالمطلوب أن يتم إخراجهم للتقاعد احترامًا لهم، واحترامًا للأجيال الصاعدة (رغم التأكيد أن فيهم كفاءات نادرة ومبدعة).

إننا في «كتائب الشهيد ياسر عرفات» نؤكد لكم مجددًا ثقتنا العالية بكم، فأنتم قادة تاريخيون، كنتم جنبا إلى جنب مع ملهمنا الشهيد الكبير ياسر عرفات ولكن لا مجال للنجاح في المرحلة القادمة بعد غياب القيادة الملهمة، إلاّ من خلال إجراء مراجعة جدية، وعدم إبقاء الشخوص الذين طالما شوّهوا صورة ثورتنا، وانتفاضتنا وسلطتنا وحركتنا في مواقعهم.

نضع بين أيديكم مطالبنا هذه، راجين المولى عز وجل أن تأخذوها على محمل الجد، وأن نلحظ نتائج ملموسة وسريعة في فترة لا تتعدى الشهر، وإلا فإننا وبعد التوكل على الله وبعون شعبنا وشرفاء حركتنا، وأبطال وأسود كتائبنا سنضع حدا ببنادقنا لكل الحالات الفاسدة وسنأخذ القانون بأيدينا، وسنقيم محاكم ثورية علنية وسننصب المشانق في الساحات العامة، وعلى رؤوس الأشهاد، فلا مجال للمراوغة والضبابية، بل المطلوب وضوح في الرؤيا والأهداف والوسائل.

إننا في «كتائب الشهيد ياسر عرفات» نعلم علم اليقين حساسية المرحلة التي تشبه إلى حد بعيد الفتنة الكبرى في تاريخنا الإسلامي، لكن المعالجة الحقيقية لهذه القضايا هي وحدها التي ستئد الفتنة في مهدها، مع علمنا أنه يقع على عاتقكم مهمة

كبيرة وصعبة، ولكن شعبكم سيكون معكم بإذنه تعالى، وإلا فإن شعبكم لن يقف إلى جانبكم أبداً إن لم تعملوا بصدق على حل المشاكل التي طالما انتظر حلاً لها، وثقوا بأن شعبكم سيكون إلى جانبكم ما دمتم على الحق، وثقوا أيضًا أنه لا يوجد في شعبنا من سيأسف على محاسبة فاسد أو خائن.



ملحق رقم (٦)

إعلان القاهرة [(١)]

تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها عقد في القاهرة مؤتمرًا للحوار الفلسطيني خلال الفترة ١٥-١٧/ ٣/ ٢٠٠٥ بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيما وفصيلا.

١- أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢- وافق المجتمعون على برنامج لعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٣- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان، وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

٤- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديموقراطية بجوانبها

---

(١) قيس عبد الكريم وآخرون، رئاسية ٢٠٠٥، دمشق، دار التقدم العربي، الدار الوطنية الجديدة، ٢٠٠٦، ص٧٠، ٧١.

المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

٥- وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير «منظمة التحرير الفلسطينية» وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس. وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

٦- أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعمًا للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

١٧/ ٣/ ٢٠٠٥

ملحق رقم (٧)

نص اتفاقية معبر رفح[١]

التاريخ ٢٠٠٥/١١/١٥ [٢]

اتفاقية حول الحركة والعبور

لدعم التطور الاقتصادي السلمي وتحسين الوضع الإنساني على أرض الواقع، تم التوصل إلى الاتفاقية التالية والتي تمثل التزامات الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. وستجري المساعدة في تنفيذها والإضافة إليها من قبل مبعوث الرباعية الخاص بخطة الفصل وموظفيه و/ أو منسق الأمن الأمريكي وموظفيه .

رفح

اتفقت الأطراف على المبادئ المرفقة. سيتم فتح معبر رفح بمجرد جاهزيته للعمل حسب معايير دولية وحسبما تقتضي مواد هذه الاتفاقية وبمجرد أن يصبح الطرف الثالث متواجدا في الموقع مع اتخاذ الخامس والعشرون من هذا الشهر

---

(١) نص اتفاقية معبر رفح ، التي توصل إليها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية ، والتي تنظم حركة التنقل بين قطاع غزة ومصر ، أو موضوع تنقل المواطنين بين القطاع والضفة الغربية ، إلى جانب حركة البضائع .

وتتضمن الاتفاقية ، مبادئ عامة ، ويسري مفعولها لمدة عام كامل ، يتم بعدها إعادة تقييمها والنظر فيها من قبل مختلف الأطراف قبل استخلاص العبر وتقرير مصيرها من خلال إدخال تعديلات أو تمديد سريانها . وقد بقيت كثير من الأمور والقضايا ليتم حلها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، خاصة التفاصيل المتعلقة بسفر سكان غزة إلى الضفة ، وما يتعلق بالكيفية والعدد والأشخاص المسموح لهم بالتنقل .

(٢) قيس عبد الكريم وآخرون ، مفترق ....، **مصدر سبق ذكره** ، ص٥٨-٦٣ .

كتاريخ لذلك .

نقاط العبور

اتفق الأطراف على أن :

* تعمل الممرات بشكل مستمر. وفي حالات الطوارئ تسمح إسرائيل بتصدير كافة المنتجات الزراعية من غزة أثناء موسم الجني لعام ٢٠٠٥ .

* سيجري تركيب جهاز الكشف الإضافي، وبشكل يعمل كاملا بتاريخ ٣١ كانون أول بحيث يصل عند ذلك عدد شاحنات التصدير التي يجري تفتيشها يوميا في معبر كارني إلى ١٥٠ شاحنة وإلى ٤٠٥ شاحنة في عام ٢٠٠٦. وسيتم استخدام نظام إداري شائع من قبل الجانبين .

* إضافة إلى عدد الشاحنات المذكور أعلاه، ستسمح إسرائيل بتصدير المنتجات الزراعية من غزة وستعمل على تسريع إخراجها مع المحافظة على جودتها وإبقائها طازجة. ستعمل إسرائيل على استمرارية فرص التصدير .

لمتابعة سير العملية، على الأطراف الاتفاق على :

* سيجري استخدامها بمجرد وصولها إلى البلاد لدى توفر جيل جديد من أجهزة فحص الشاحنات والحاويات سيجري استخدامها ويتم تجريبها بمساعدة مبعوث الرباعية الخاص .

* سيعمل المنسق الأمني الأمريكي على التأكد من متابعة المشاورات فيما يتعلق بقضايا التنفيذ العالقة كلما تطلب الأمر .

* ستعمل السلطة الفلسطينية على حماية الممرات في الجانب الفلسطيني للحدود وعلى تدريب إدارة المعابر للتأكد من كفاءة وفاعلية العمل .

ستؤسس السلطة الفلسطينية وبدون تأجيل نظام موحد لإدارة المعابر .

على النظام الإداري الذي طور لمعبر كارني وبتنوعات محلية ملائمة أن يكون قابلا للاستخدام في الممرات في إيرز وكيرم شالوم أيضا. ولسوف تضع إسرائيل ترتيبات مماثلة وملائمة للتأكد من عمل الممرات في الضفة الغربية بشكل كامل وبأسرع وقت ممكن. وسوف تطور لجنة ثنائية بمشاركة مبعوث الرباعية الخاص و/ أو المنسق الأمني الأمريكي إجراءات العمل في الممرات كلما اقتضى الأمر .

الربط بين غزة والضفة الغربية

ستسمح إسرائيل بمرور المبعوثين لتسهيل تحركات البضائع والأشخاص، وبالتحديد :

- تجهيز قوافل الحافلات، بتاريخ ١٥ كانون أول .
- تجهيز قوافل الشاحنات، بتاريخ ١٥ كانون ثاني .
- وضع التفاصيل للترتيبات الخاصة بالتنفيذ من خلال لجنة ثنائية مشكّلة من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، وبمشاركة فريق الرباعية والمنسق الأمني الأمريكي كلما احتاج الأمر .

الحركة عبر الضفة الغربية :

بما يتماشى واحتياجات الأمن الإسرائيلي ولتسهيل حركة الناس والبضائع عبر الضفة الغربية وللحد من معاناة الحياة الفلسطينية سيتم تسريع العمل المتواصل بين إسرائيل والولايات المتحدة لوضع قائمة بالعوائق التي تحد من الحركة ولتطوير خطة للتقليل من هذه العوائق قدر المستطاع وبحيث تكون جاهزة بتاريخ ٣١ كانون الثاني .

ميناء غزة :

يمكن البدء ببناء الميناء. ستؤكد الحكومة الإسرائيلية للممولين بأنها لن تتدخل بعمل الميناء. وستشكل الأطراف لجنة ثلاثية تقودها الولايات المتحدة لتطوير الأمن والترتيبات الأخرى المتعلقة بالميناء قبل افتتاحه. وسيجري استخدام نموذج لطرف ثالث في رفح كأساس للعمل .

المطار :

تتفق الأطراف على أهمية المطار. سوف تستأنف المباحثات حول قضايا الترتيبات الأمنية والبناء والعمل .

مبادئ متفق عليها لمعبر رفح

يتم تنفيذها قبل الافتتاح من خلال اتفاقيات حول الأمن والجمارك وإجراءات التطبيق من قبل طرف ثالث.

عـام

* سيتم تشغيل معبر رفح من قبل السلطة الفلسطينية من جانبها ومن قبل مصر من جانبها طبقاً للمعايير الدولية وتماشياً مع القانون الفلسطيني بحيث تخضع لبنود هذه الاتفاقية .

* يتم افتتاح معبر رفح بمجرد ما يصبح جاهزاً للتشغيل بناءً على معايير دولية، وتماشياً مع مواصفات هذه الاتفاقية وبالوقت الذي يتواجد فيه الطرف الثالث في الموقع، مع تحديد الخامس والعشرين من تشرين الثاني كتاريخ للافتتاح .

* استخدام معبر رفح ينحصر في حاملي بطاقة الهوية الفلسطينية ومع استثناء لغيرهم ضمن الشرائح المتفق عليها. ومع إشعار مسبق للحكومة الإسرائيلية

وموافقة الجهات العليا في السلطة الفلسطينية .

* تقوم السلطة الفلسطينية بإعلام الحكومة الإسرائيلية حول عبور شخص من الشرائح المتوقعة – دبلوماسيين مستثمرين أجانب، ممثلين أجانب لهيئات دولية معترف بها وحالات إنسانية وذلك قبل ٤٨ ساعة من عبورهم .

* تقوم الحكومة الإسرائيلية بالرد خلال ٢٤ ساعة في حالة وجود أي اعتراضات مع ذكر أسباب الاعتراض .

* تقوم السلطة الفلسطينية بإعلام الحكومة الإسرائيلية بقرارها في غضون ٢٤ ساعة متضمنة الأسباب المتعلقة بالقرار .

* يضمن الطرف الثالث اتباع الإجراءات الصحيحة كما ويعلم الطرفين بأي معلومات في حوزته، متعلقة بالأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للعبور تحت هذه الاستثناءات .

* تظل هذه الإجراءات سارية المفعول لمدة ١٢ شهر إلا إذا تقدم الطرف الثالث لتقييم سلبي حول إدارة السلطة الفلسطينية لمعبر رفح. يتم إنجاز هذا التقييم بتنسيق كامل مع الجانبيين وسيعطى اعتبارا كاملاً لرأى كل من الطرفين .

* سيتم استخدام معبر رفح أيضاً لتصدير البضائع لمصر .

* يتم إنشاء معايير موضوعية لفحص السيارات بالإجماع .

المعايير هي كما يلي :

يتم تركيب جهاز الفحص متضمناً ما يلي :

أضواء سوداء أدوات تشغيل وضاغط للأدوات (Compressor)

يتم الاتفاق على التكنولوجيا المستخدمة، وفي الغالب تتضمن صور سونك،

فحص جاما (عربة كاملة أو محمول باليد) و/ أو صور موجات مليمتر .

* مرايا ومعدات بمجالات دقيقة لفحص الأماكن والوصول لها .

* يتم تدريب طاقم الموظفين على تفتيش المركبات وعلى استخدام هذه الأجهزة من قبل طرف ثالث بناءاً على مواصفات دولية .

* يتم تركيب الكاميرات لمراقبة عملية التفتيش .

* يقوم الطرف الثالث بتقييم قدرات السلطة الفلسطينية على فحص السيارات بناءاً على هذه المقاييس وعلى المعايير الدولية. وعندما تطور السلطة الفلسطينية قدرتها على فحص السيارات بدرجة يقرها الطرف الثالث، يتم السماح للسيارات بالعبور من خلال معبر رفح. وحتى ذلك الوقت يتم عبور السيارات على أساس استثنائي، وضمن المواصفات المتفق عليها في البروتوكول الأمني .

* يكون معبر رفح المعبر الوحيد بين قطاع غزة ومصر (باستثناء معبر كيرم شلوم للفترة المتفق عليها). تضع السلطة الفلسطينية إجراءات تشغيل واضحة .

* إلى أن يعمل معبر رفح، ستفتح السلطة الفلسطينية معبر رفح وملحقاته أمام الحجاج والحالات الطبية وأخرى وبالتنسيق مع مكتب الجنرال «جيلعاد» في الجانب الإسرائيلي .

* تزوِّد إسرائيل السلطة الفلسطينية بالمعلومات المطلوبة لمراجعة عمليات التسجيل السكانية الفلسطينية بما فيه كافة المعلومات حول حاملي بطاقات الهوية الفلسطينية المقيمين حاليا خارج البلاد .

* يتسلم مكتب تنسيق يديره طرف ثالث شريط فيديو وبيانات حول التحركات على معبر رفح بشكل منتظم لمراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية، ولحل اي نزاعات تنجم

عنها ولتنفيذ مهام أخرى تحددها هذه الاتفاقية .

الأمن :

* تعمل السلطة الفلسطينية على منع عبور السلاح، أو المواد المتفجِّرة عبر رفح .

* تحدد السلطة الوزن الملائم للحقائب الخاصة بالمسافرين كجزء من الإجراءات.

وتكون الأوزان مماثلة لتلك التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية وبحيث يتم الاتفاق على سياسة خاصة بالحقائب للأشخاص كثيري السفر .

* يمكن للمسافرين بمن فيهم العائدين استخدام نقطة العبور لإحضار أي ممتلكات خاصة والتي يحددها البند الأول (٥) من الفصل ٧ للملحق الخاص بتعرفة الجمارك. ويجب أن تخضع أي ممتلكات شخصية أو بضائع أخرى للفحص في نقطة عبور كيرم شالوم .

* تزوِّد السلطة الفلسطينية الطرف الثالث بقائمة بأسماء العاملين في معبر رفح والتي سيطلع عليها الإسرائيليون أيضا. وتأخذ السلطة الفلسطينية الاهتمامات الإسرائيلية بعين الاعتبار .

* تواصل خدمات التنسيق الأمني العمل من خلال إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة ومصر حول قضايا أمنية وستشارك في مجموعة العمل الخاصة بالأمن .

* تأخذ السلطة الفلسطينية بعين الاعتبار أي معلومات حول أشخاص معينين تزوِّدها بهم الحكومة الإسرائيلية. وتتشاور السلطة مع الحكومة الإسرائيلية والطرف الثالث قبل أخذها القرار لمنع هؤلاء الأشخاص، أو السماح لهم بالسفر.

وأثناء تلك المشاورات التي لن تأخذ أكثر من ٦ ساعات لن يسمح للشخص محل السؤال بالسفر .

الجمارك

* تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية تطبيق بروتوكول باريس الموقع بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٤ . يعمل معبر رفح حسب المعايير الدولية والقوانين الخاصة ببروتوكول باريس .

* تتفق الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على التعاون الأكبر وتبادل المعلومات.

* تتعاون الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على قضايا التدريب .

* تعقد جمارك الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية اجتماعات منتظمة بحضور الحكومة المصرية كلما أمكن .

كيريم شلوم

* يفرِّغ موظفو الجمارك لدى السلطة الفلسطينية الشاحنات القادمة في معبر كيرم شلوم بإشراف موظفي الجمارك الإسرائيليين .

* يناقش الجانبان إجراءات العمل في مرحلة لاحقة .

* تقدم العمليات في معبر كيرم شلوم التدريب وبناء القدرات لموظفي الجمارك التابعين للسلطة الفلسطينية .

* يقيِّم الطرف الثالث قدرات جمارك السلطة الفلسطينية، بعد ١٢ شهر من العمل ويقدم توصياته، للجانبين للتوصل لقرار مشترك يتعلق بمستقبل الترتيبات. وفي حال الاختلاف تعمل الولايات المتحدة بالتشاور مع الحكومة الإسرائيلية

والسلطة الفلسطينية والطرف الثالث على حل القضية بسرعة .

الطرف الثالث :

* يخوِّل الطرف الثالث للتأكد من أن السلطة الفلسطينية تمتثل بكافة الأحكام والقواعد الخاصة بمعبر رفح وبشروط هذه الاتفاقية. وفي حالة عدم الامتثال يحق للطرف الثالث أن يأمر بإعادة فحص وتفتيش أي مسافر، أو حقائب، أو وسائل نقل أو بضائع. وبينما يتم استكمال الإجراء لن يسمح للمسافر، أو الحقائب، أو وسيلة النقل، أو البضائع بالعبور .

* يساعد الطرف الثالث السلطة الفلسطينية في عملية بناء القدرات - التدريب والأجهزة والمساعدة الفنية في إدارة الجمارك، في إدارة المعبر والجمارك .

* التفاصيل حول دور الطرف الثالث مرفقة في مذكرة التفاهم الملحقة هنا .

* يكون الاتحاد الأوروبي هو الطرف الثالث.



ملحق رقم (٨)

وثيقة الوفاق الوطني

برعاية كريمه من السيد الرئيس محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، واستجابة لدعوة المجلس التشريعي الفلسطيني وبمشاركة السيد رئيس الحكومة وممثلي المجلسين الوطني والتشريعي وممثلي منظمات المجتمع المدني بمكوّناته كافه . فقد عقد مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني الشامل جلساته في كل من مدينتي رام الله وغزة يومي ٢٥و٢٦/ ٥/ ٢٠٠٦ وصدر عن أعماله بيان ختامي أكد على «وثيقة الأسري» باعتبارها أرضيه لمواصلة الحوار الوطني الشامل وقرر تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة الرئيس أبو مازن التي تابعت أعمالها في مدينتي رام الله وغزه، ووصلت للاتفاق على «وثيقة الاتفاق الوطني» المرفقة والموقع عليها :

مقدمة :

انطلاقا من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية ونظرًا للمخاطر المحدقة بشعبنا، وانطلاقًا من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم ، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال ، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، من أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم شعبنا وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة، تأسيساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري، وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على

الأغوار وضم أجزاء واسعة من الضفة الفلسطينية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة. ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققتها من خلال مسيرة كفاحه الطويل ووفاءً لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جرحاه، وانطلاقا من أننا لا زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني ديمقراطي مما يفرض إستراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع، ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستنادًا إلى «إعلان القاهرة» والحاجة الملحَّة للوحدة والتلاحم فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لشعبنا العظيم الصامد المرابط، وإلى الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية، ومجلس الوزراء، وإلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقيادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي.

وتعد وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملاً والمقدمة جزء منها :

بشكل عام بقيت المقدمة كما وردت في وثيقة الأسرى في نصها الأصلي. أما التعديلات التي أدخلت عليها فكانت :

١ - إضافة : «وانطلاقًا من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال» .

٢ - إضافة : «تعد وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملاً والمقدمة جزء منها» .

٣ - شطب عبارة : «آملين اعتبار هذه الوثيقة كلا متكاملا وأن تلقى دعم ومساندة وموافقة الجميع وأن تسهم بشكل أساسي في التوصل إلى وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني.

(١)

إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء جدار الفصل والضم العنصري ؛ وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها مدينة القدس الشريف ، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز ، مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، والى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا.

أدخل المتحاورون على الفقرة الأولى من الوثيقة عبارات إضافية زادت موقفها تماسكًا ووضوحًا وهي :

١ - «إزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري» .

٢ - بعد عودة اللاجئين إضافة عبارة تقول : «إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم» . وذلك منعًا لأي التباس وللتأكيد أن العودة تكون إلى الديار والممتلكات أي أراضي الـ٤٨ .

وإلحاقًا بالعبارة الخاصة بتحرير الأسرى والمعتقلين أضيفت عبارة تؤكد على أن يتم ذلك «بدون استثناء أو تمييز» انطلاقًا من أن العدو يميز على الدوام بين أسرى «عاديين» وآخرين «أيديهم ملطخة بالدماء» .

(٢)

الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة آذار(مارس) ٢٠٠٥ فيما يتعلق في تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسّخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة ، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية ، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام، والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية، والسياسية والإنسانية في الدوائر، والمحافل، والمجالات الدولية، والإقليمية ، وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام ٢٠٠٦ بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية وتجمعات شعبنا في كل مكان وكافة القطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن وفقًا لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضًا، وائتلافًا وطنيًا شاملاً وإطارًا وطنيًا جامعاً، ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

١ - أزيلت العبارة الواردة بعد «تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية» ، والتي تقول : «وانضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للعشب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده» ، وأضيفت مكانها عبارة تقول «وانضمام كل القوى والفصائل إليها ، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده» . انطلاقًا من أن القوى الرغبة بالانضمام إلى المنظمة لا تقتصر على حركتي حماس والجهاد فهنالك «المبادرة الوطنية» على سبيل المثال .

٢ - كذلك أزيلت عبارة وردت بعد «بما يتلاءم مع» وتقول «ولتكريس حقيقة تمثيل م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا» . وقد رأى المتحاورون أنها تكرر ما سبقه ، وأنها تنطلق من نفي التشكيك بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني .

٣- بعد عبارة «الفعاليات والشخصيات كافة» أزيلت عبارة تقول: «أساس نسبي في التمثيل والحضور والفاعلية النضالية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية» ، واستدلت بالعبارة القائلة : «بالانتخابات حيثما أمكن ووفقًا لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث تعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة» .

(٣)

حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية والجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

لم يدخل على هذه الفقرة أية تعديلات ، رغم أنها خضعت لنقاشات مطولة ، إذ اعترض البعض على مبدأ تركيز المقاومة على الأراضي المحتلة عام ٦٧ ، مؤكدًا حقه في العمل المقاوم في كل مكان بما في ذلك مناطق ٤٨ ، غير أن النقاشات خلصت في الختام إلى إبقاء الفقرة على ما هي عليه دون أية تعديلات .

***

(٤)

وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته تنفذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيسًا وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم الاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم.

١ - بعد عبارة «الخطاب السياسي على أساس» أزيلت عبارة «برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني» واستبدلت بعبارة تقول : « على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة » .

٢ - بعد عبارة «المنصفة لشعبنا» أضيفت عبارة أخري تقول: « بما يحفظ حقوقه وثوابته تنفذها (بدلا من تمثلها) قيادة منظمة التحرير» .

٣ - كما أزيلت كلمة «قرارات» الواردة قبل «الشرعية لعربية الدولية» .

(٥)

حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها نواة الدولة القادمة هذه السلطة التي شيَّدها شعبنا بكفاحه، وتضحياته، ودماء وعذابات أبنائه وأن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام «القانون الأساسي» للسلطة والقوانين المعمول بها ، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب، وفقًا لإرادة الشعب الفلسطيني

بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحت الثقة من المجلس التشريعي المنتخب بانتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة. وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكافل وفقًا لأحكام «القانون الأساسي» وللمصلحة الوطنية العليا وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وخاصة الجهاز القضائي، مع ضرورة احترام القضاء بكافة مستوياته وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

١ -أدخل على هذه الفقرة تعديل لغوى وقانوني في الوقت نفسه حيث أدخلت عبارة: «القانون الأساسي» بدلا من «الدستور المؤقت» للسلطة انطلاقا من أن السلطة لا تقوم على دستور مؤقت بل على قانون أساسي . وقد جرى التعديل نفسه حيث وردت عبارة «الدستور المؤقت» .

٢ -ألغيت العبارة الواردة بعد «عقد الاجتماعات الدولية بينهما »والقائلة بـ«تسوية أية خلافات بالحوار الأخوي» واستعيض عنها بعبارة تقول «عقد الاجتماعات الدورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكامل وفقا لأحكام القانون الأساسي . باعتبار أن الوجهة لأساسية للاجتماعات بين رئيس السلطة ورئيس الحكومة هي للتعاون وتعزيزه، وليس لإزالة الخلافات ، وعلى قاعدة تفترض أن الخلافات عابرة ، وأن التعاون هو الأساس . كذلك أضيفت بعد عبارة « المجلس التشريعي» عبارة «المنتخب بانتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة» أسوة بما ورد خلف عبارتي «رئيس السلطة» و«رئيس الحكومة» .

(٦)

العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة الكتل

البرلمانية، والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليميا ودولياً ومواجهة التحديات بحكومة وطنية وقوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى وكذلك بالدعم العربي والدولي وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار، ومحاربة الفقر والبطالة وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

١ - خضعت هذه الفقرة لجدل ونقاش طويلين. إذ رفضت حماس النص الأساسي القائل بـ«تشكيل حكومة وحدة وطنية»، ورأت فيه نصًا ملزمًا يملك قوة القرار وكأنه يدعو بالتالي حكومة حماس للاستقالة لتحل محلها حكومة بديلة، بما يعلن فشل حكومة حماس. واقترح رئيس الحكومة إسماعيل هنية عبارة «العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية»، باعتبارها قرارًا ملزمًا لكن تنفيذه قد يتأجل لفترة غير طويلة وقد لا تتجاوز الأسابيع الثلاثة كحد أقصى.

٢ - أزيلت كلمة «كافة» بعد «مشاركة» وقبل «الكتل البرلمانية» باعتبار أن المشاركة في الحكومة هو قرار خاص بكل كتلة، وليس ملزمًا لأحد. كما أضيفت عبارة و«القوى السياسية» بعد «الكتل البرلمانية» حتى لا تقتصر المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية على القوى السياسية الممثلة في المجلس التشريعي فقط وتحرم من المشاركة قوى سياسية لم تشارك في الانتخابات (كحركة الجهاد)، أو لم تنجح في الانتخابات كالعديد من القوى السياسية المعروفة.

(٧)

أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م.ت.ف.) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة على أن يتم عرض أي أتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام في الوطن والمنافي بقانون ينظمه.

١ - أضيفت بعد عبارة «التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية» عبارة «كما وردت في هذه الوثيقة» في خطوة أريد منها تعريف هذه الأهداف، وفق ما هو متوافق عليه، وتقييد المفاوض الفلسطيني بهذه الأهداف ومنعه من التخلي عنها أو تجاوزها.

٢ - كذلك استبدلت عبارة «أي اتفاق مصيري» بعبارة «أي اتفاق بهذا الشأن» منعًا للالتباس وللخوض في نقاشات عقيمة حول تحديد أي من الاتفاقات يكون مصيريًا وأيها لا يكون.

٣ - كما أزيلت من الفقرة عبارة «للتصديق عليه» لصالح عبارة تقول «لإقراره والتصديق عليه» باعتبار أن المجلس الوطني قد لا يقر بعض الاتفاقات وبالتالي يصبح التصديق على الاتفاقات رهنًا بإقرارها.

٤ - أما بشأن الاستفتاء فقد ألغيت عبارة «حيث أمكن» لصالح عبارة «في الوطن والمنافي» بحيث يصبح الاستفتاء حقًا للجميع، كما أضيفت عبارة «بقانون ينظمه» لتأكيد صلاحية المجلس الوطني في صياغة القانون الخاص بالاستفتاء، نظرًا لأهمية القانون وتأثيره على نتائج الاستفتاء.

***

(٨)

تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب أن تقوم به بالوسائل كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و(م.ت.ف.) والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ومجلسًا تشريعيًا وتشكيلات المقاومة كافة.

(٩)

ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبي تمثيلي للاجئين تنبثق عنه هيئات متابعة وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما ورد في القرار ١٩٤ بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

أضيفت بعد «التنفيذ» وقبل «القرار ١٩٤» عبارة «ما ورد»، كما أضيفت كلمة «بخصوص» . بذلك عدلت العبارة القائلة «لتنفيذ القرار ١٩٤ القاضي بحق العودة اللاجئين وتعويضهم» وصارت على الشكل التالي : «لتنفيذ ماورد في القرار ١٩٤ بخصوص حق العودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم» .

(١٠)

العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم. والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها.

(١١)

التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة، ودورية، وحرة، ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلديات

والاتحادات والنقابات والجمعيات، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية والديمقراطية واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه واحترام سيادة القانون والحريات الفردية والعامة وحقوق الإنسان وحرية الصحافة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها.

أضيفت عبارة «والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات» كاستكمال لقواعد إقامة نظام ديمقراطي.

(١٢)

رفض وإدانة الحصار الظالم على شعبنا الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل على شعبنا ودعوة العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني و(م.ت.ف.) وسلطته ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية، والمالية، والاقتصادية، والإعلامية الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية، والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع والعمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا.

أضيفت في نهاية الفقرة عبارة: «الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا» كتوصيف للعمل العربي المشترك الوارد ذكره في الفقرة أعلاه.

(١٣)

دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف ودعم ومساندة (م.ت.ف.) والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيسا، وحكومة وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

(١٤)

نبذ مظاهر الفرقة والانقسام كلها، وما يقود إلى الفتنة وإدانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار أسلوبًا وحيدًا لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بالوسائل كافة بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون، وحق الاحتجاج السلمي، وتنظيم المسيرات، والتظاهرات والاعتصامات شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

(١٥)

إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجده كافة في معركة الحرية، والعودة مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة، وبما يجعله رافعة وقوة حقيقية لصمود شعبنا على أساس استخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا.

(١٦)

ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين وفي مواجهة العدوان والاحتلال وحفظ الأمن والنظام العام، وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضررًا فادحًا بالمقاومة ويشوِّه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى

وتشكيلات المقاومة، وتنظيم وحماية سلاحها.

(١٧)

دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظِّمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون.

(١٨)

العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال وممارساته والاستيطان وجدار الفصل والضم العنصري ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما.

ملحق رقم (٩)

نص اتفاق مكة

(٢٠٠٧/٢/٨م)

أولاً: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون إراقته مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال. وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانيًا: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

ثالثًا: المضي قدمًا في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق.

وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعًا: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الرئيسية، وفي مقدمتها: قضايا القدس، واللاجئين، والمسجد الأقصى، والأسرى، والمعتقلين، ومواجهة الجدار، والاستيطان.

ملحق رقم (١٠)

خطة دايتون

أولاً : القضية :

تعرضت مصداقية الرئيس الفلسطيني محمود عباس لانتكاسة خارج الأراضي الفلسطينية بعد توقيعه على «اتفاق مكة» وعدم استجابة حكومة الوحدة الوطنية لمتطلبات الرباعية أو شروط عباس الأساسية . وبغياب جهود عباس القوية للحفاظ على موقع الرئاسة كمركز للثقل في القيادة الفلسطينية، من المتوقع أن يتراجع الدعم الدولي لعباس ولن يكون التعامل معه بشكل حصري (على اعتبار أن عدم فاعليته في ازدياد دائم). وسوف تبدأ العديد من الدول، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثماني بالبحث عن شركاء فلسطينيين أكثر قبولاً ومصداقية ويمكنهم أن يحققوا إنجازات ما على صعيد الأمن والحكم، وهذا ما سيقوّي موقف «حماس» داخل المجتمع الفلسطيني ويؤدي إلى المزيد من إضعاف «فتح» والرئاسة الفلسطينية، وسوف يقلل أيضاً من إمكانية إجراء انتخابات مبكرة . ولذلك يحتاج الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تقديم أداء فعال، وقوي مبني على خطة عملية تجعله أكثر قبولاً ومصداقية قبل إجراء مباحثات مع الإسرائيليين والأمريكان خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس المتوقعة في آذار/ مارس ٢٠٠٧، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الخطة سوف تُبقي اهتمام وتركيز المجتمع الدولي والولايات المتحدة منصباً على تقديم الدعم اللازم لتحريك العملية السياسية إلى الأمام من خلال قنواته الصائبة .

ويجب اعتبار عناصر هذه الخطة بمثابة مكوِّنات ضرورية في عملية بناء الدولة

الفلسطينية (الحكم، الإدارة الاقتصادية السليمة، بناء المؤسسات، وسيادة القانون) .

ثانيًا : الأهداف :

أ- إبقاء الرئاسة الفسطينية وحركة «فتح» في عين المجتمع الدولي مركز الثقل في المشهد السياسي الفلسطيني .

ب- تحديد أسس العملية السلمية والمتطلبات التي يجب على كل طرف أن يلتزم بها، وذلك من خلال بناء معايير دولية يتمّ وضعها، وهذا يعني تجنب تضييع الوقت الثمين في محاولة تعديل أيديولوجية «حماس»، وإرجاع الساعة إلى ما قبل مدريد فتضييع الوقت الثمين والجهد السياسي في جعل «حماس» تنضم إلى الركب سوف يُضعف كل أسس التسوية السلمية .

ت- توفير الدعم اللازم سياسياً ومالياً لعباس وفتح من أجل تمكين الرئيس الفلسطيني من المضي قدماً في المفاوضات السياسية من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وبناء رصيده السياسي الذي يمكنه من الانتقال إلى الخطة «ب» وهي (انتخابات برلمانية مبكرة) .

ث- ضرب القوة السياسية لحماس من خلال تزويد الشعب الفلسطيني بمتطلباته الاقتصادية المباشرة عبر الرئاسة و«فتح»، بالإضافة إلى تحسين وتقوية أجهزة الحكم ومؤسسات القانون داخل السلطة الفلسطينية .

ج- توفير الأدوات الضرورية اللازمة للرئاسة الفلسطينية للسيطرة على الأجهزة الأمنية وفرض النظام والأمن اللازمين في الشارع الفلسطيني. فهذا الأمر سوف يردع «حماس» أو غيرها من الفصائل الأخرى عن محاولة تصعيد الأمور طالما أن سيادة قوى السلطة الفلسطينية وحركة فتح وسيطرتها قد بُنيت على أسس متينة .

ح- ربط الخطة بوقت زمني محدد يركِّز جهود جميع الأطراف على بذل الجهود

لتحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية قصيرة من الوقت تمتد من ثلاثة إلى تسعة أشهر .

خ- التأكيد على تعاون كل من إسرائيل والولايات المتحدة على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه .

ثالثًا : مكوِّنات الخطة :

سياسياً (المدة المحددة: تسعة أشهر)

إن التقدم على صعيد المفاوضات السياسية وإقامة الدولة الفلسطينية، بحيث تشتمل هذه المفاوضات مناقشة موضوع الوضع النهائي بالإضافة إلى الخطوات اللازمة لتغيير الوضع الحالي على الأرض خلال مدة قصيرة، هي أمور ضرورية من أجل بناء الرصيد السياسي لمحمود عباس وحركة «فتح» .

ومن ناحية أخرى، فإن إطلاق المفاوضات السياسية علناً، ثم متابعتها بشكل سرّي، كفيل بأن يشيع التفاؤل اللازم بهذا الخصوص، وفي الوقت نفسه يحمي الأطراف المشاركة من الضغط السياسي. كما أن معايير جدولة الانسحابات، وبناء الثقة المرتبطة بالتقدم في الخطة الأمنية ستساعد أيضاً العملية السياسية كـ(الانسحابات المبرمجة، إزالة الحواجز ونقاط التفتيش، إطلاق سراح السجناء، وقف بناء المستوطنات، ووقف أنشطة الحفر في القدس). ومن المهم أيضاً أن تؤكد السلطة الفلسطينية على التزامها بالنقاط التالية في خطتها السياسية :

١- من أجل تأكيد التزامها بالقرارات الدولية، والحفاظ على الأمن الداخلي في الأراضي الفلسطينية، سوف تتعاون الحكومة الفلسطينية مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل التوصل إلى اتفاق على تعليق أعمال العنف (والإقرار بأن وضع حدّ لأعمال العنف، والحدّ من الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين مصلحة

وطنية). مثل هذه الخطوات يجب أن تنهي فوضى السلاح غير المسيطر عليه، والوضع الأمني الداخلي المتدهور وذلك من خلال تعزيز النظام والقانون .

٢- سيركز برنامج الحكومة على الأجندة الداخلية، وخاصة المحافظة على الأمن الداخلي ووضع حد للأزمة المتدهورة وتجديد متابعة السعي إلى المصالحة، وإيجاد برنامج اقتصادي، ووضع حد للفقر ولتزايد البطالة، ودعم المجموعات التي تحمّلت التبعات التي جرّتها أنشطة المقاومة .

الحكم: (المدة الزمنية: تسعة أشهر)

يجب أن تشتمل الخطة على خطوات ملموسة تضمن تقوية سلطة الرئيس الفلسطيني، وتوفر له الأدوات القانونية والإدارية الضرورية للحكم، وتقوّي مصداقيته وشرعيته، بحيث يكون قادراً بشكل مريح على الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة مع حلول خريف ٢٠٠٧ . ويقع موضوع إصلاح حركة «فتح» ضمن هذا المكوّن من الخطة ، يجب أن تقدم الخطة مرفقة مع أهداف ونقاط ارتكاز تستند إليها حركة «فتح» بالإضافة إلى تأمين ما يلزم من ميزانية لمثل هذا البرنامج بحيث ينتهي في فترة تمتد ما بين ثلاثة إلى تسعة أشهر ومنها :

١- تسليم أعضاء شبان من الحرس الجديد مناصب أعلى في السلطة داخل فتح .

٢- انتخاب لجنة مركزية جديدة، تقوّي الحرس الجديد .

٣- تعزيز التضامن داخل الحركة بحيث تكون قادرة على تقديم لائحة موحدة في الانتخابات المقبلة .

٤- حلّ القوى المسلحة داخل حركة «فتح» والسيطرة على «كتائب شهداء الأقصى» .

ووفق هذه الخطة سوف يتلقى موقع الرئاسة المزيد من الدعم والتقوية لكي يتمكن من تحقيق تولي مسؤولياته الاقتصادية والسياسية والأمنية .

الأمن: (المدة الزمنية: ستة أشهر)

ضمان تنفيذ سياسة «سلطة واحدة ذات قوة واحدة» التي دعا إليها عباس، والبدء بمناقشة الخطوات الضرورية ضد المجموعات التي تخرق وقف النار بهدف ضمان السيطرة التامة على المنظمات المسلحة، ودمج كل القوى المسلحة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالتدريج (ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بما يتوافق مع المعايير التي وضعها المجتمع الدولي) .

وسوف يبنى المكوِّن الأمني للخطة وفق الالتزامات الأمنية التي تم الاتفاق عليها مسبقاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين (دايتون - دحلان)، والتفاهمات التي تم التوصل إليها مع الرباعية العربية والولايات المتحدة. ويجب أن يكون هناك خط زمني محدد، ومعايير معتمدة من أجل ضمان جدية التزامات السلطة الفلسطينية، وضمان أن تكون هذه السلطة مقبولة ومدعومة من قبل إسرائيل والأطراف الأخرى .

اقتصادياً: (المدة الزمنية: ٣- ٩ أشهر)

أ- المرتبات :

يجب بلورة آلية لتوزيع المرتبات في مكتب الرئيس الفلسطيني على أن يتم التنسيق حولها مع وزير المالية، في ظل رفض الحكومة الفلسطينية التام لشروط الرباعية، وذلك من أجل ضمان وصول المرتبات إلى القطاعات المتفق عليها من الموظفين دون أن تتحول إلى أي فصيل، أو منظمة. ومثل هذا النظام يجب أن يعطي مصداقية للرئيس كضامن للتمويل اللازم لتسديد المرتبات داخل السلطة الفلسطينية، خاصة

مع استمرار حماس في رفضها للالتزامات الدولية .

ب- المشاريع التنموية :

على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبالتنسيق مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، طرح خطة عمل تحدد القطاعات الأساسية والمجالات والمشاريع التي تحتاج للتمويل، والتي هي ذات نتائج نافعة وملموسة على أرض الواقع، خلال مدة ٦-٩ أشهر، تركز بشكل أساسي على مواجهة وتخفيف الفقر والبطالة .

تمويل هذه المشاريع سيتم عبر صندوق تابع للرئاسة يوضع في خدمة المنظمات والهيئات غير الحكومية والمجتمع الدولي لتطبيق البرامج التنموية المستعجلة، وبما أن مثل هذه المشاريع ستستغرق وقتاً أطول من التسعة أشهر، فإنه من الضروري ضمان تحقيق تقدم كافٍ خلال فترة الـ٩ أشهر، وذلك لضمان الاستفادة القصوى من هذه المشاريع قبل موعد الانتخابات، (معدل الوقت اللازم لإنهاء معاهد التدريب المهني والوظيفي، المدارس، والمراكز الصحية هو حوالي ١٥ شهراً) .

ج- حركة البضائع والعمال :

يتم التنسيق بين مكتب الرئاسة الفلسطيني والسلطات الإسرائيلية لتأمين «ممرات سلام» ومبادرات خاصة لزيادة الصادرات وتجنب القيود الإسرائيلية، وكذلك التعاون الإسرائيلي في إزالة بعض الحواجز وتسهيل مرور العمال .

د- تطبيق الخطة

يمكن تقديم خطة العمل للفلسطينيين على اعتبارها اقتراحاً لهم ليتبنوها ويحصلوا على موافقة الولايات المتحدة والرباعية العربية كخطوة أولى، وهذا المقترح سيكون أيضاً بين يدي إسرائيل والأوروبيين من أجل الإثبات بأن عباس لديه خطة عملية وهو ملتزم بها جدياً. ويمكن للولايات المتحدة و/ أو الأردن ومصر

والسعودية أن تشكل لجنة مشتركة (تضم ممثلاً عن كل طرف) من أجل التوصل إلى وضع المسودة النهائية التي يمكن أن تضمن مشاركة إسرائيل بها. ولكن من الضروري أن تكون الخطة واضحة حتى لا تخضع للتأويلات والتفسيرات المختلفة وتقع الإشكاليات نفسها التي وقعت فيها خطة «خارطة الطريق» جراء ذلك .

ما يتوجب على إسرائيل أن تفعله :

يجب على إسرائيل أن تتعهد بالتزامات موازية في المقابل فيما يتعلق بتقديم هذه الخطة والموافقة عليها خلال القمة المقبلة كما ورد في مقترح مسودة الإعلان المشترك لرايس وعباس وأولمرت في نهاية القمة في شهر آذار/ مارس، وهذا ما سيدفع بدوره القمة العربية في الرياض إلى إصدار بيان إيجابي يدعم الجهود السياسية ويؤكد على المبادرة العربية للسلام .

وكما من المتوقع أن يقدم الفلسطينيون خطة، فإن على الإسرائيليين أن يظهروا التزامهم وجديتهم بالتقدم إلى الأمام. وهذا الأمر ضروري إذا ما كانت إسرائيل ترنو أن ترى الانخراط العربي الذي طالما كانت تأمل أن تراه. ويمكن لإسرائيل أن تشكل لجنة أو هيئة حول مبادرة السلام العربية .

هذه الهيئة ستكون مسؤولة عن تقييم المبادرة والبحث في السبل التي يمكن لإسرائيل أن تمضي بها باتجاه إيجاد أرضية مشتركة لتعزيز المفاوضات السياسية مستفيدة من المبادرة. وهذا ما سيكون بمثابة رسالة مهمة تظهر رغبة إسرائيل في إيجاد هذه الأرضية المشتركة مع الدولة العربية من أجل التوصل إلى التسوية النهائية .

ثانيًا : التسبب بعرقلة عمل الحكومة :

متزامنة مع كل الأساليب الميدانية السابقة التي سبق الإشارة إليها لإيقاف عمل

الحكومة ، سواء بالسلوكيات العسكرية الميدانية ، أو بحملات التحريض الإعلامي ، ويوميات التجييش والتسليح المتنامي لأجهزة الأمن ، فإن مؤسسات السلطة ، لا سيما مكتب الرئاسة ، عملت على اتخاذ إجراءات «قانونية» تفرغ الحكومة من مضمونها ، وتجردها من صلاحياتها ، وتشكل حكومة موازية .

وجاءت الإجراءات الإدارية والقانونية الهادفة لعرقلة الحكومة على النحو التالي :

المراسيم الرئاسية :

١ - فور فوز حماس في الانتخابات ، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية مرسومًا رئاسيًا يقضي بمسؤولية مجلس الأمن القومي عن أعمال وتسيير الأجهزة الأمنية ، وأن أجهزة الأمن تخضع لإمرة الرئيس مباشرة ، الذي سيكون صاحب الصلاحيات على الأجهزة الأمنية حتى صدور إعلان آخر .

٢ - منذ الأسبوع الأول من شهر شباط / فبراير ٢٠٠٦، لوحظ إقدام رئاسة السلطة على سلسلة تعيينات وترقيات في مواقع مفصلية وحساسة ، الهدف منها هو تعبئة المواقع الاستراتيجية التي تضعف من خلالها قدرة التغيير والإصلاح مستقبلاً ، حيث تم تعيين العديد من المدراء العامين في مواقع مختلفة ومتعددة .



ملحق رقم (١١)

من الذي رن جرس الهاتف عنده؟

بقلم : ناحوم برنيع

في أحد الأيام الصافية الغائمة جزئيًا من عام ٢٠٠٢ اقتربت طائرة مسافرين من شواطئ إسرائيل. سلاح الجو دخل في حالة تأهب قصوى. شارون كان رئيس الوزراء في ذلك الحين. أعلموه بالحادث وطلبوا قراره الفوري. هذا الأمر حدث في التاسعة صباحاً وليس في الثالثة فجراً وفي الديوان وليس في غرفة النوم. أن اجتازت «خط الإسقاط» (خط حدده سلاح الجو لنفسه لصد أي طائرة غريبة تتجاوزه) فلتسقطوها - قال لهم شارون.

العسكريون أصيبوا بالذهول وذكروا بأنها طائرة مسافرين قد تحمل على متنها مئات المدنيين الأبرياء.

«لا تسقطوها إذًا» قال شارون. «لم أكن أنا من حدد هذا الخط وإنما أنتم، فلتقرروا ما الذي تريدونه: وإن كنتم تصرون عليه فيجب إسقاطها وإلا فلا».

بينما كان العسكريون محتارين حول حتمية هذا الخط أو أنه إشارة ضوئية حمراء في الطائرة - صنع الطيار الروسي معهم معروفاً، وغيَّر مساره بعد أن اكتشف خطأه.

دوف فايسجلاس رئيس ديوان رئاسة الوزراء في ذلك الحين كان هناك وأُعجب ببرودة الأعصاب التي أبداها شارون. في هذه الحكاية وجه آخر: شارون كان يعرف من الذي يتعامل معه. هو أدرك آن العسكريين يلقون بالمسؤولية على أكتافه

حول ما قد يحدث. هم حذَّروا ولذلك هم في أمان. وعليه أوضح لهم من خلال رده أن المسؤولية تعود إليهم لأنهم هم الذين حددوا ذلك الخط الأحمر.

سألت ذات مرة أحد السكرتيريين العسكريين لماذا أكثر من إيقاظ رئيس الوزراء في ساعات الليل. السكرتير ابتسم: «إنهم يتلقون رواتبهم من أجل ذلك». «أيقظوني ولذلك أقوم أنا بإيقاظه».

هم قللوا من إيقاظ شارون في الليل. عمره المتقدم دافع عنه وحماه من تلك التوجهات. قمت بتغطية زيارة شارون للهند في عام ٢٠٠٣. في ذروة تلك الزيارة حدثت عملية صعبة في مقهى هليلل في القدس. قرابة منتصف الليل حسب التوقيت الإسرائيلي وفي الساعة الثانية والنصف فجراً حسب التوقيت الهندي اتصلت بحاشية شارون هناك على أمل الحصول على عدة إجابات ملحة. شارون هو الذي رد علي وليس حاشيته وقال لي : كلهم ليسوا هنا وأنا وحدي الموجود. فكرة أن تكون السكرتيرات معه في نفس الجناح في الساعة الثانية والنصف فجراً ملأته سعادة ففي سنه ليست هناك حاجة للتطبيق والأفكار وحدها كافية. شارون رد على الأسئلة وعاد إلى نومه.

سمحون؟ بوغي؟ بالأمس قرابة التاسعة صباحاً اتصلوا من ديوان إيهود باراك مع تسيبي هو أراد أن يهنئها بانتصارها. الجميع فعلوا ذلك ولذلك شعر باراك بالضرورة. هو لم يقصد إجراء مفاوضات معها ولا التحدث عن الانضمام للحكومة. كل ما أراده هو أن يتكلم معها. قالوا له أنها نائمة. وعندما تستيقظ ستتصل بك. باراك لم يحتج ومثلما لم تكن تسيبي شاعرة بضرورة الرد على باراك هي لم تكن تشعر أنها مضطرة للتعامل مع باراك. في الثانية ظهراً تبادلا أطراف الحديث ولكنهما لم يتفقا على شيء.

في الليلة السابقة ليلة الانتخابات في «كاديما» أرسل باراك الوزير المقرب منه شالوم سمحون من قناة لأخرى حتى يصرح بأن حزب العمل لن ينضم لحكومة ليفني. العمل يفضِّل الانتخابات. سمحون قال: «أنا أبذل قصارى جهدي لإقناع باراك بموقفي هذا» قال حتى يترك لباراك هامشاً يتحرك فيه.

أحد أعضاء الكنيست من حزب العمل الذي سمع سمحون وكذلك بوغي هرتصوغ وجد صعوبة في تصديق هذه الانعطافة. تعليقه كان أنه طالما كان سمحون وبوغي هما اللذان يصرحان بذلك وليس إيتان كابل فهذا يعني أن حزب العمل سينضم للحكومة في آخر المطاف.

في الليلة التي هُزم فيها باراك في الانتخابات في عام ٢٠٠١ توجه إلى الحزب وألقى خطاباً عاطفيًا قال فيه إنه سيترك المعترك السياسي. بعد ذلك اتصل بالأشخاص الذين يعنونه وقال إنه قرر أخذ حقيبة الدفاع في حكومة شارون. وما أن جاء الصباح حتى عاد إلى قراره بالخروج من الحياة السياسية رغم كل ذلك. هذا هو الأمر الجميل عند باراك: لديه مفاجآت دائما. حتى ظهيرة يوم أمس لم يرغب بالانضمام إلى الحكومة برئاسة ليفني ولكنه يريد التفاوض معها رغم ذلك. هو يؤيد تشكيل حكومة طوارئ التي تضم الليكود وليبرمان رغم أنه يعرف أن هذه الحكومة لن تتشكل.

لديه عدة تعليلات لعدم الانضمام لحكومة ليفني بعضها جيد والآخر أقل جودة. هو يقول إنه إن نجحت ليفني فإن الأمر سيسجل في رصيدها وحزب العمل سيتلاشى. أما إن فشلت فسيشاطرها حزب العمل هذا الفشل. الحكومة استنفدت نفسها، كما أن ليفني لا تنوي تشكيل حكومة انتقالية لبضعة أشهر. إذن ما جدوى الانضمام لحكومة سرعان ما ستنفرط؟!

وهو يقول إن رئيس الوزراء لا يُنتخب بفارق ٤٣١ صوتاً. هذا التعليل مقنع جداً للوهلة الأولى ولكنه مثير للنرفزة للوهلة الثانية. بإمكان باراك أن لا يقبل فوز ليفني بسبب وجهة نظرها، وقدراتها أو مذاقها في الأزياء. ولكن قضية الفارق بينها وبين موفاز مسألة لا تخصه. الطريق الوحيد لممارسة الديمقراطية هو احترام الفوز في صناديق الاقتراع حتى لو كان بفارق صوت واحد. الحسم هو الحسم.

شاؤول موفاز ظهر في هذه القضية كسياسي أكثر حنكة من باراك. هو قرر رفض نصائح كافة المستشارين، وبدلاً من التوجه إلى محكمة كاديما للاستئناف، فضّل الاتصال بليفني وإنهاء المسألة. التماسه كان سيلقى في سلة المهملات أو سيتمخض عن انتخابات مكررة. في الانتخابات المكررة كان شطريت ودختر سيؤيدان ليفني بينما ينظر لموفاز على أنه ضار للحزب ومزعج. ما هكذا يصلون إلى رئاسة الوزراء.

من الممكن خوض الجدل حول المسألة الأفضل لحزب العمل : أن يحتضر رويداً رويداً في الحكومة أو الانتحار في الانتخابات. من الناحية الشعبية السؤال الأهم هو هل يمكن لمثل هذه الحكومة أن تكون فاعلة؟ الجواب: لا.

الجواب سلبي بسبب إيهود باراك. إن كان في إسرائيل اليوم إنسان ما يمكن لباراك أن يخدم تحت إمرته كوزير للدفاع فهناك اثنان: إسحاق شامير وآرئيل شارون. أما تحت إمرة ليفني فلا يمكنه أن يخدم ليوم واحد حتى. «هو سيقتلها» قال لي بالأمس أحد المسؤولين المخضرمين في ديوان أولمرت. هنا لا تتعلق المسألة بطبع باراك غير البسيط وإنما بالاستراتيجية أيضًا. هو سيناديها بالعصفورة وسيحرص في الوقت نفسه، على أن تطير.

ليفني التي رغبت في بداية الحملة بالتوجه إلى الانتخابات، فوراً غيّرت رأيها في هذه الأثناء. هي ترغب في إقامة حكومة، وبأسرع وقت ممكن. يبدو أن الأيام

القادمة ستوفر لها فرصة لإعادة التفكير. المفتاح ليس عند شاس، وإنما بيد حزب العمل. على افتراض أن باراك سيكون في هذه الحكومة حصانًا طروادياً فما جدوى تقديم التنازلات المذلة لشاس في قضية مخصصات الأطفال.

الغر هو الذي يصدق ذلك

د.مينا تسيمح ـ كبيرة خبراء الاستطلاعات ـ لم تذق طعماً للراحة. بالأمس ليلاً كانت في مركز المؤتمرات في تل أبيب في الزاوية التي استأجرها حزب «كاديما» حتى تكون منصة لإجراء المقابلات التلفزيونية وكررت من هناك نتائج استطلاعها معبِّرة مرة تلو الأخرى عن خوفها من أن لا يتحقق ذلك.

كان هناك سبب واحد لخوفها هذا. التناغم بين الاستطلاعات لم يكن صدفة وأشار إلى وجود عملية تنسيق متبادلة. في الواقع كان هناك استطلاع واحد ألبسوه ثلاثة أسماء وهذا ليس بالأمر الجيد.

الاستطلاعات في «كاديما» فقست البيض ليس على وجه من يجرون الاستطلاعات وحدهم بل أيضًا، وبالأساس على وجه السياسيين، والمحللين والصحفيين الذين وافقوا على النتيجة المفرطة في الفارق بين الاثنين من دون أية تحفظات فظهروا كأغرار.

هذا لا يتضمن أي ضرر للجمهور والضرر يكمن فحسب في تأثير الاستطلاعات المحتمل على طريقة تصويت أعضاء كاديما. هناك منطق في ادعاء اتباع موفاز بأن الاستطلاعات التي تنبأت بفوز ساحق لليفني قد دفعت بعض الناخبين للتنازل عن المشاركة في عملية الاقتراع. الطاقة المحتملة للضرر تجسدت بصورة صارخة عندما اختارت قنوات التلفزة التجارية نشر استطلاعاتها قبل إغلاق صناديق الاقتراع. هذه الخطوة حطمت قواعد اللعبة. الاستطلاعات ليست

أكثر من برنامج تلفزيوني. يلقون عدداً في العاشرة والنصف ويقومون بالثرثرة حوله طوال الليل وفي الصباح يعرفون بالضبط من الذي ألقى من الفيلا.

الصورة الأخيرة عبارة عن مونولوج مؤلم لواحد يجر من وراءه حقيبة مع دواليب واعداً «أنا سأعود بعد حين».

الفرصة الأخيرة

هم وصلوا إلى قيادة الفرقة في يوم الأحد ليلا مجتازين حاجز المحكمة على مسافة ٣ دقائق من رام الله صاعدين في الطريق الذي يقود إلى مستوطنة بيت أيل العتيقة ليدخلوا بوابة المعسكر الأردني سابقاً الذي يضم منذ سنوات طويلة قيادة فرقة يهودا والسامرة [الضفة الغربية].

كلهم كانوا يرتدون الزي المدني باستثناء المفتش العام للشرطة. كان هؤلاء ٨ من قادة أجهزة الأمن في الضفة. كلهم من أتباع «فتح» القدامى. الفرصة الأخيرة للجيل الذي جاء من تونس حتى يواصل الإمساك بمقاليد السيطرة على الشعب الفلسطيني، من قبل أن تقوم «حماس» بابتلاع الشعب كله.

قائد الفرقة العميد **نوعم تيفون** أراد استضافتهم على مأدبة الإفطار في نهاية يوم الصوم. إلا أن جدول أعمال الفرقة تشوش لأسباب منها: التحقيق في إخفاق الجيش الإسرائيلي في كبح أعمال الشغب التي قام بها المستوطنون وموت فتى فلسطيني بنيران الجيش في اليوم التالي. الأمر الذي اضطر الضيوف للإفطار في منزلهم.

حسناً فعلوا: هذا النقاش كان سيهدر لو جرى حول صحون مليئة بالطعام الذي أعده الجيش الإسرائيلي. تيفون ورئيس الإدارة المدنية في الضفة **العميد يؤاف موردخاي** أرادا عرض خطة «جنين ٢».. المعدة من أجل سيطرة قوات السلطة على مدينة جنين على قادة الأجهزة. هم طلبوا السماح بإدخال صحفي لهذا اللقاء فاستجاب

لهم الضيوف. بسبب وجود الصحفي وبالأساس بسبب الشعور بالاستعجال في الجانب الفلسطيني تدحرج اللقاء نحو اتجاهات مغايرة مفرطة في مداها.

خلافاً للاعتقاد السائد، الصحفيون يكرهون أن يكونوا متفاجئين. هم على ثقة أنهم يعرفون كل شيء وما لا يعرفونه لا يعتبر هاماً في نظرهم. أنا فوجئت من الأمور التي قالها الفلسطينيون كما فوجئت من اللهجة التي قيلت فيها. خلاصة قولهم هو أن مجابهة عنيفة بين «فتح» و«حماس» حول السيطرة على الضفة ستحدث في شهر كانون الثاني القادم. في التاسع من كانون الثاني ستنتهي فترة رئاسة أبو مازن. هو عازم على البقاء في المنصب حتى كانون الثاني ٢٠١١. يجب عدم استبعاد إمكانية إعلانه عن غزة منطقة متمردة. حماس سترد وهو سيحاول إخراج أنصاره في مظاهرات شارع حاشدة لإسقاط الحكم. في المقابل سيقوم أتباع «حماس» باغتيال قادة «فتح» وأفراد عائلاتهم. وهذه ستكون حرب حياة أو موت بالنسبة لهم. هم يطلبون من أجهزة الأمن في إسرائيل أن تعكف معهم على إعداد الخطة الميدانية وان تدرب القوات وان تزوِّدها بالأسلحة.

لم أسمع بمثل هذا الاستعداد المفرط للعمل مع إسرائيل من القيادة الفلسطينية في أية مرة من المرات باستثناء فترة قصيرة في ربيع ١٩٩٦ عندما أوضحت إسرائيل (بتاخر موس) لعرفات أن إرهاب الانتحاريين سيؤدي إلى إبعاده. جبريل الرجوب وأتباعه قضوا على مخربي حماس فوق تلة بيتونيا. خلال شهرين إلى ثلاثة انتهت الحكاية.

هذا دون أن نذكر الشرخ الذي حصل منذ انتفاضة تشرين الأول ٢٠٠٠.

قلت بعد اللقاء لأحد قادة الجيش الإسرائيلي هذا كلام بكلام. ألا تخشى من أن يختفي أتباع «فتح» في اللحظة الحاسمة مثلما اختفوا في غزة؟

رد عليه: « لا ، قبل أحداث غزة لم يكونوا يعرفون ما الذي سيحدث لهم أما الآن فهم يعرفون».

حرب كانون الثاني

أبو الفتح هو قائد الأمن العام، القوة العسكرية الفلسطينية. هو الأكثر تقدماً في السن ، والأعلى رتبة بين قادة الأجهزة. «ليس هناك خصام بيننا». هو يقول لضباط الجيش الإسرائيلي: «لدينا عدو مشترك».

هو اختار البدء بشكوى حول عربدة المستوطنين. التفسير كان مثيراً للاهتمام: «هذا يصعِّب الأمور علينا في التعامل مع مواطنين في الأسفل». هو يقول. «يجب أن يكون لديكم قانون ونظام مثلما تتوقعون أن يكون عندنا قانون ونظام. أنا سأفعل اليوم كل ما أستطيعه حتى أمنع العمليات. أنتم تدركون إننا أفضل من السابق وأنتم تمدحون ذلك. بفضل عملياتنا أصبحتم أقل حاجة لقواتكم. يجري هنا صراع كبير استعداداً لشهر كانون الثاني. أبو مازن يقود خط السلام وعليكم أن تعززوا وضعه. أطلقوا سراح السجناء الأحداث. هذا هام جداً ارفعوا الحواجز ولتزيلوا المستوطنات. أنا أطلب إرسال سرية من أريحا إلى الخليل. أنا أعرف أن هناك مشكلة في الخليل مع المستوطنين ونقاط احتكاك. ليست لدي أية نية للدخول إلى هناك. القوة ستعمل في القرى جنوبي جبل الخليل».

قال **العميد** كيفون: « أنا سعيد بذلك». «على قادة الألوية أن يلتقوا ويتفقوا حول ذلك»

قال : «ولكن يجب أن يكون تحرك السرية من أريحا إلى الخليل في يوم الجمعة ليلاً» قال **العميد** موردخاي: «حتى لا يصطدموا بالمستوطنين» **أبو الفتح** قال: «لا مشكلة. نحن نتحرك ضد حماس الآن أيضًا في رمضان». هو حدثهم عن التصادم

بين قوات الجيش الإسرائيلي وقواته. القوتان كانتا مسلحتان. ورغم ذلك اكتفوا بالتدافع ولم يقم أي طرف بإطلاق النار. هذا مؤشر ايجابي».

قال رئيس الاستخبارات العسكرية ماجد فراج «نحن في معركة صعبة جداً». هناك مثل بالعربية: البحر من أمامنا والعدو من ورائنا - ونحن لا نملك حتى بحراً. قررنا خوض الصراع حتى النهاية. قررنا وضع كل مشاكلنا على الطاولة كل شيء علني وظاهر؛ لا مزيد من ألاعيب. حماس هي العدو. قررنا شن حرب عليها وأنا أقول لكم لن يكون أي حوار معهم فمن يريد أن يقتلك عليك أن تبكّر بقتله. أنتم توصلتم إلى هدنة معهم أما نحن فلا. توخياً للصدق أقول إننا تصرفنا بصورة مغايرة في الماضي. الآن نقوم بتولي أمر كل مؤسسة حمساوية ترسلون اسمها إلينا. أعطيتمونا في الآونة الأخيرة أسماء ٦٤ مؤسسة وقد انتهينا من معالجة ٥٠ منها. بعض هذه المؤسسات أغلقت وفي البعض الآخر استبدلنا الإدارة. كما وضعنا أيدينا على أموالهم (إسرائيل حولت للسلطة ١٥٠ حساباً بنكياً يشتبه بعلاقاتها بالتنظيمات الإرهابية. السلطة أغلقت ٣٠٠ حساباً). «عندي ملاحظتان. الأولى ذات مرة كنا نفكر ألف مرة قبل الدخول للمسجد أما اليوم فنحن ندخل لكل مسجد عند الحاجة. لا تفهموا من ذلك أن من المسموح لكم أنتم أيضًا أن تدخلوا: على العكس بإمكاننا نحن أن ندخل لأنكم أنتم لا تدخلون. كما أننا ندخل للجامعات بما في ذلك الكلية الإسلامية في الخليل. نحن نبذل قصارى جهدنا. حتى لو لم يكن النجاح ١٠٠ في المائة فالدافعية ١٠٠ في المائة».

«حتى آخر السنة سندخل في مجابهة مع حماس» قال حازم عطا الله المفتش العام للشرطة الفلسطينية: «خالد مشعل صرح بأن حكومة أبو مازن لن تكون شرعية في التاسع من كانون الثاني وعلينا أن نستعد للمجابهة».

قال حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية في السلطة « هذا هام جداً».. «حماس لا تملك قوة عسكرية في الضفة ولكن لديها قوة لإخراج الناس للشارع».

«أنا أتحدث عن خطة شاملة» أضاف عطا الله. «أن دخلنا السنة القادمة من دون الاستعداد لن يتبقى أمامنا إلا التخاصم حول المسؤولية عن الهزيمة نحن أو أنتم والأمريكيين».

وعد بولي موردخاي: «سنشكل طاقماً مشتركاً معكم». «سنساعدكم في التدريب والعتاد» وعد تيفون. الفلسطينيون اشتكوا من أن إرسالية الهروات المخصصة للشرطة من كندا محجوزة منذ أشهر في أسدود. «نحن سنقوم بتخليصها» وعد تيفون. «ليس من الممكن الفصل بين الأمن والسياسة»، قال الشيخ. «الأشهر القادمة ستكون واسعة الأهمية حماس ستخرج الناس للشارع على أمل أن تشرع الأجهزة بإطلاق النار عليها. عدا عن ذلك سيغتالون قيادة السلطة، وكل الأشخاص الموجودين هناك».

العلاقات مع السلطة الفلسطينية تمر الآن في فترة الغسق. ليست هناك حكومة قادرة على اتخاذ قرارات كبيرة عندنا ولا عندهم.

الفصل الذي نشأ بين غزة والضفة مثير للبلبلة والحيرة. احتمالية إطفاء الاستقرار على هذا الفصل على المدى الطويل ضئيلة. لأن هذا الفصل يتناقض مع غريزة بقاء الشعب الفلسطيني وتطوره التاريخي.

نحن نميل للاعتقاد بأن سكان غزة بائسين: هم يعانون من نظام قمعي حماوي، وكذلك من الحصار الذي يحبسهم في جيب صغير خانق وكذلك من نيران الجيش الإسرائيلي في الفترات التي لا تسود فيها التهدئة. ضابط كبير في الجيش الإسرائيلي ذكرني في هذا الأسبوع بأن ما يظهر من هناك لا يرونه من هنا. «الضفة تعيش تحت

الاحتلال» قال: «غزة مستقلة. لا توجد فيها حواجز ولا مستوطنين. هناك بحر. النموذج الذي يتطلع كل طفل فلسطيني للتمثل به هو المقاتل الحمساوي الذي يطلق صواريخ القسام على إسرائيل».

في خضم بحر الأخبار السيئة هناك أيضًا بشارات جيدة - ولرئيس السلطة الفلسطينية ولرئيس حكومة السلطة سلام فياض ولقادة الجيش الإسرائيلي والجنرالات الأمريكيين الثناء على ذلك. الهدوء راسخ مع سحابة مقلقة في الأفق (في ٢٠٠٧ لم يقتل أي إسرائيلي من العمليات «الإرهابية» الآتية من الضفة وفي ٢٠٠٨ قتل ٥. ١٣ إسرائيليا قتلوا في هذه السنة من الإرهاب الآتي من شرقي القدس). نقل المسؤولية عن جنين للسلطة الفلسطينية كان ناجحاً القانون والنظام يسودان هناك. زكريا الزبيدي وأشباهه قد اختفوا. الحواجز أزيلت، وتصاريح العمل في إسرائيل أعطيت للتجار والعمال. هذا أتاح للجيش الإسرائيلي تقليص عملياته. هذا جيد لإسرائيل وجيد للفلسطينيين.

فرحة زوجة الطبيب

يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع كان **كيت دايتون** الجنرال الأمريكي الذي يدرب القوات الفلسطينية عند قائد المنطقة الوسطى **غادي شميني**، الذي أعلمه بأنه قرر السماح للفلسطينيين بنشر سرية في جبل الخليل. هو ناشد الأمريكي تدريب المزيد من القوات الفلسطينية في الأردن وأريحا واعداً بتقديم المساعدة.

للأمريكيين دورٌ مركزي في محاولة تحويل الأجهزة التي تجد صعوبة للعمل مع بعضها البعض إلى ذراع قوي وفعال للدولة الآتية. من المهم للإسرائيليين والفلسطينيين في آن واحد أن يظهروا بصورة جيدة في تقارير الجنرالات للكونجرس في واشنطن. صياغة التقارير ستحدد مصير الاستمرار بالدعم.

شميني عرض على دايتون خطة «جنين٢» الخطة تتحدث في السياق عن تطوير نوع من الأعمال الشاقة من النوع الذي كان في إسرائيل في الخمسينيات. سيشقون الطرق ويغرزون الأشجار ويقومون بإزالة القمامة. الخطط الكبيرة للتطوير الاقتصادي تستوجب سنوات طويلة من التخطيط والتنفيذ قال شميني. ما يتوجب الآن في الصراع ضد حماس هو إظهار التحسن الفوري للمواطنين. العاطلون عن العمل سيحصلون على فرص عمل والآخرون سيستمتعون من تحسن الأجواء والمناظر الطبيعية.

الجنرال جيمس جونز مبعوث كونداليزا رايس، شاهد شميني في الأسبوع الماضي وقال له أن طبيبه في الولايات المتحدة فلسطيني وزوجة هذا الطبيب زارت جنين في الصيف باعتبارها مسقط رأسها وقالت له أن الوضع كان رائعًا: هدوء ونظام من دون مظاهر الاحتلال. جونز كان مسروراً بذلك وشميني كان مسروراً لأن جونز مسرور.

دق الأسافين

في رأس السنة القادم علينا بالخير والبركات ستتابع عيون كثيرة في يهودا والسامرة [الضفة] الصلوات في كنيس مغارة مكفيلا في الحرم الإبراهيمي. في كل عام يتشرف زئيف حبار الشخص المقرر في مجلس يشع بالتزمير في البوق محتفلا برأس السنة. في هذه السنة كان هناك من احتجوا على هذا الحق الذي أعطاه لنفسه ووفقا للإشاعات هناك من يهدد بتفجير الصلوات. حبار هو أحد أهداف حركة العصيان الجديدة التي تتشكل في المستوطنات. يتهمونه بالميل للتسويات هذه الميزة التي يعتبرها المتطرفون في المستوطنات مرادفة للخيانة. قائمة الاتهامات ضد حبار طويلة، بدءًا من الصداقة التي نشأت بينه وبين شارون وعائلتيهما، مروراً بضبط النفس الذي أبداه مع رفاقه في مجلس يشع في المجابهات مع الشرطة والجيش إبان فك الارتباط. وانتهاءً بالمفاوضات السرية التي أجراها مع مستشاري باراك حول مصير البؤر الاستيطانية.

مسودة الاتفاق تضمنت إخلاء ميجرون البؤر الاستيطانية الكبيرة والمتجذرة شرقي رام الله، مقابل تشريع الحكومة للبؤر الاستيطانية الأخرى.

حبار هو من سكان كريات أربع، حياته وحياة أسرته أصبحت صعبة، منذ أن تحول إلى مكروه على نفوس المتطرفين: يكتبون ضده أمورًا تحريضية وهجومية، ويقومون بثقب إطارات سيارته، ويهددون بالاعتداء عليه، جسديًا. من المحتمل أن يضطر إلى الانتقال إلى مكان أكثر اعتدالاً، في يهودا والسامرة، كغوش عتصيون، مثلاً.

موجة العصيان الحالية ترتكز على مستوطنين ذوي كراهية شديدة لدولة إسرائيل، وكل ما تمثله. هم مختلفون من الناحية الأيديولوجية عن أسلافهم في ذلك. كراهيتهم تفسر بأمور عملية: إخلاء غوش قطيف، الإهمال المزعوم للمرحَّلين من غزة، المفاوضات السياسية، التسهيلات المقدمة للفلسطينيين. ولكن الحماس الخلاصي والحاخامات هم نفس الشيء: **الحاخام ليئور** من كريات أربع، الذي كان مصدر المرجعية للتنظيم الإرهابي المعروف، وهو الآن مصدر الصلاحيات لموجة الإرهاب الحالية وهو ليس وحده.

هناك في الضفة ٨٨ بؤرة استيطانية غير قانونية. ليست هناك طريقة سياسية لإخلائها، وبالتأكيد ليست هناك طريقة عسكرية. هناك بؤر استيطانية يقطن بها قادة كتائب وضباط من خيرة الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي. كل ما يمكن للجيش فعله هو منع ترسخ بؤر جديدة. وهذه نقطة الاحتكاك: التنظيمات السرية الجديدة ترد بالعنف ضد الجنود والشرطة، وبالاعتداءات على العرب، على كل محاولة لإزالة بؤرة استيطانية. يقومون بحرق كروم الزيتون، ويسمون ذلك «التسعيرة».

الأمر المطلوب لإطفاء الحريق هو تطوع القسم اليهودي في «الشاباك» للمهمة،

وتعزيز قوات الشرطة ، وحرس الحدود . «الشاباك» بدوره ليس متحمسًا للدخول للمسألة ، ويكتفي في المرحلة الحالية بمتابعة اليهود المشبوهين بالإرهاب . أما الشرطة فليست هناك شرطة . لواء السامرة ويهودا في الشرطة هو اللواء الأكثر بؤسًا وفقرًا في ألوية الشرطة الإسرائيلية.

قبل أسابيع قلائل تشكل طاقم مشترك بين «الشاباك» ، والجيش والشرطة ، لتنسيق التحركات ضد المستوطنين المشاغبين . ثم إصدار أوامر إبعاد من الضفة لثلاثة مستوطنين . قائد المنطقة وقَّع على عشرات الأوامر التي تحظر دخول الإسرائيليين لكروم زيتون العرب المجاورة للمستوطنات . ماذا يشبه ذلك؟ محاولة الشرطة القضاء على عائلات الإجرام ، من خلال إغلاق محل بيع الشطائر في نتانيا مؤقتًا .



ملحق رقم (١٢)

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني – القاهرة ٢٠٠٩(*)

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ووفاءً لدماء شهدائنا الأبرار، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن أجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ويقيناً بأن منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها أية خلافات أو صراعات.

وارتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عُقد في القاهرة ابتداءً من ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٩ بمشاركة مصرية فاعلة ومقدّرة، تحت رعاية السيد الرئيس / محمد حسني مبارك، وما تلى ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثّفة اتسمت بالشفافية والصراحة، والتعمق في مناقشة كافة قضايا العمل الوطني بعقل مفتوح وإرادة سياسية، ورغبة حقيقية في إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي أضفى سلبياته على كافة أرجاء الوطن الفلسطيني.

وتأكيداً للتوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوّقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، فقد اتفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني إلى غير رجعة، وحددت

(*) معروفة باسم «الورقة المصرية» ، علمًا بأنها لا تزال معروضة ، فيما لم توافق عليها «حماس» ، حتى الآن .

كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك،وتوافقت على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، وأصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة، على أن يتم الانطلاق منها إلى آفاق التنفيذ لتنصهر فيها كل الخلافات، وتتآلف معها كل الإرادات، ويتحرك الجميع يداً بيدٍ لبناء الوطن الفلسطيني.

ومن أجل إنجاح اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بإيجابية مع استحقاقاتها، على أن تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الإشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وفي النهاية يثمِّن المجتمعون الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، ويقدمون أسمى معاني الشكر والتقدير للسيد الرئيس/ محمد حسني مبارك على رعايته للحوار، وللجهد الدؤوب الذي أدى إلى توقيع اتفاقية الوفاق الوطني بما يتيح إعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يتقدم المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، وستظل فلسطين ترى أن الدول العربية هي عمقها الحقيقي.

وقد اتفق المجتمعون على أن هذه الاتفاقية تتطلب أن تتحول النوايا الحسنة إلى برنامج عمل قابل للتنفيذ، ويعاهدون الله، ويتعهدون أمام شعبهم في الوطن والشتات، أن يقوموا بتنفيذ كل ما تضمنته الاتفاقية وبذل كل الجهد لإنجاحها، من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني في إطار من المسؤولية والالتزام.

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية:

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث

تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة (مارس ٢٠٠٥)، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني (يونيو ٢٠٠٦) فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها وفق أسس ديمقراطية ترسّخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة.

إن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد (طبقاً للتوقيتات المحددة) بما يضمن تمثيل القوى والفصائل، والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات، والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة (مارس ٢٠٠٦) ، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

ولاية المجلس الوطني ٤ سنوات، بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء انتخابات.

تشكل اللجنة المكلّفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة مارس ٢٠٠٥) لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعه إليها لاعتماده.

تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة ٢٠٠٥) باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ هذا الاتفاق.

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسئوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة تقوم اللجنة المكلَّفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة ٢٠٠٥ باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها كإطار قيادي مؤقت وتكون مهامها كالتالي:

- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعقد اجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.

ثانياً: الانتخابات

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الاثنين الموافق ٢٨/ ٦/ ٢٠١٠ ويلتزم الجميع بذلك.

تجري انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على أساس النظام

المختلط.

تتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي:

- ٧٥ ٪ قوائم.

- ٢٥ ٪ دوائر.

- نسبة الحسم ٢٪.

- الوطن ستة عشر دائرة انتخابية (إحدى عشر دائرة في الضفة الغربية، وخمس دوائر في قطاع غزة).

تجري الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي، مع إمكانية اتخاذ كافة التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية، والنزاهة، والشفافية في الضفة الغربية والقطاع.

التوافق على المبادئ العامة التالية:

- تهيئة الأجواء اللازمة لتسهيل وإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

- تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس.

- توفير الضمانات اللازمة لإجراء وإنجاح الانتخابات في مواعيدها.

- توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار لضمان إجراء الانتخابات دورياً بنزاهة وجدية وشفافية في مواعيدها.

آلية الرقابة على الانتخابات:

- التأكيد على ما ورد في المادة (١١٣) من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتغطية

الانتخابات.

- تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحلية، والعربية، والدولية.

- في حالة إنشاء نظام الكتروني يتم توفير آليات الرقابة الإلكترونية على أن يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتبر في هذا الشأن.

تشكيل محكمة قضايا الانتخابات:

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمانية قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الأعلى، ويعلن عنها بمرسوم رئاسي بعد استكمال الإجراءات لتشكيله (مجلس القضاء الأعلى) بالتشاور والتوافق الوطني وفق القانون وبما لا يمس استقلالية السلطة القضائية.

تشكيل لجنة الانتخابات:

عملاً بما جاء في قانون الانتخابات يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات بناءً على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: الأمن:

مقدمة:

إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني، لذا فإن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحقق أمن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية:

- صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية، حسب المهام المنوطة بها، وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية.

- مرجعية الأجهزة الأمنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية.

- تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية.

- جميع الأجهزة الأمنية تخضع للمساءلة، والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.

- كل ما لدى الأجهزة الأمنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، وأي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.

- كافة المقيمين على أراضي السلطة، من مواطنين، وأجانب هم أصحاب حق في توفير الأمن والأمان، دون اعتبار للجنس، أو اللون، أو الدين.

- أي معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.

- تحريم الاعتقال السياسي.

- احترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.

- العلاقة الخارجية للشئون الأمنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية.

- إبعاد المؤسسات الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة واعتبارها ضمانًا لأمن واستقرار الوطن والمواطن.

معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية:

- التأكيد على ما نص عليه قانون الخدمة لقوى الأمن والموافقة على جميع

المحظورات الواردة في القانون (من المواد من ٩٠ -٩٤).

- اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للأجهزة الأمنية.

- الإسراع في إنجاز القوانين واللوائح الخاصة بالأجهزة الأمنية بما ينظِّم عمل هذه الأجهزة، وعدم التداخل في الاختصاصات.

- تحديد وتنظيم التسلسل الإداري في صدور الأوامر في المؤسسة الأمنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة.

- يحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز.

- تناسب عدد الأفراد لكل جهاز مع المهام الموكلة له.

- التزام جميع الأجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وكرامة المواطنين، والتعاون التام بين الأجهزة ذات العلاقة (القضاء- النيابة العامة- مؤسسات المجتمع المدني- الوزارات المختلفة) وتمكين الهيئات الوطنية ومراكز مؤسسات حقوق الإنسان من ممارسة عملها للتأكد من الحفاظ على حقوق الإنسان.

- تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمساءلة والرقابة من قبل الهيئات والجهات المسؤولة المخولة ووفق القانون والنظام.

- تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهمات الوظيفية وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.

- المحافظة المطلقة على أسرار الدولة والمؤسسة.

- تباشر الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون، وبعيداً عن التدخلات، ووفق الصلاحيات المخوَّلة لها في القانون، مع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك.

- ضرورة الاهتمام بالتدريب المحلي والخارجي نظراً لما للتدريب من أهمية قصوى في صقل المهارات واكتساب الخبرات نحو التطوير المهني.

- تستجيب المعايير الموضوعية لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السيادية.

- الإلتزام بالمدد المحددة لقادة الأجهزة وفق القانون.

اللجنة الأمنية العليا والاستيعاب:

- تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها.

- يتم إعادة وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

- التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب- إحالة للتقاعد- نقل إلى وظائف مدنية).

- تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة، والأمن الوطني، والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الوفاق الوطني مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها.

- يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.

الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥ لتكون على النحو التالي:

- قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.

- قوى الأمن الداخلي (الشرطة - الدفاع المدني- الأمن الوقائي).

- المخابرات العامة.

(وأي قوة أو قوات أخرى موجودة أو تُستحدث تكون ضمن القوى الثلاثة).

مهام الأجهزة الأمنية

الأمن الوطني

التعريف :

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

مهام قوات الأمن الوطني:

- حماية سيادة البلاد وتأمين سلامة أراضيها والمشاركة في تعميرها والمساعدة في مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقاً للحالات التي يجوز فيها الاستعانة بقوات الأمن الوطني في المهام غير العسكرية.

- تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر الصادرة عن السلطة ذات الاختصاص فيما يتعلق بقوى الأمن وفق النظام والقانون العسكري.

- حماية الوطن من أي اعتداء خارجي.

- مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق انتشارها، وتشترك في

التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستورياً.

- التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج.

قوات الأمن الداخلي

التعريف:

الأمن الداخلي هو هيئة أمنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة أعمالها وتنظيم شؤونها.

مهام قوى الأمن الداخلي:

- حفظ النظام العام والحفاظ على الآداب والأخلاق الفاضلة.

- حماية أمن المواطن وحقوقه وحرياته والمؤسسات العامة والخاصة.

- تنفيذ واحترام القانون.

- القيام بأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق.

- مكافحة كافة أعمال وصور التجسس داخل الوطن.

- المحافظة على الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو تهديدات خارجية.

- تنفيذ الأحكام القضائية أو أي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الاختصاص وفق ما ينص عليه القانون.

تتألف قوى الأمن الداخلي من الأجهزة التالية:

- الشرطة:

مهام جهاز الشرطة

- المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأغراض والأموال والآداب

العامة.

- منع الجرائم، والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

- إدارة مراكز الإصلاح وحراستها.

- تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية، ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.

- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.

- حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

الأمن الداخلي/ الأمن الوقائي

مهام الأمن الداخلي/ الأمن الوقائي:

- مكافحة الأعمال التجسسية داخل أراضي السلطة.

- متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة والعمل على منع وقوعها.

- الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.

- توفير المعلومات للقيادة السياسية للاسترشاد بها في التخطيط واتخاذ القرارات.

الدفاع المدني

مهام الدفاع المدني: (قانون الدفاع المدني الفلسطيني):

الأمن والحماية:

التوافق على المهام التالية له:

- حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية وأثناء السفر للخارج.

- توفير الحماية للوفود الأجنبية.

- تأمين أماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية.

- متابعة أمن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات.

- حماية مواكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن.

- توفير الحماية للشخصيات والزوّار في معابر الوطن وتسهيل مهمة السفر.

- توفير الأماكن الآمنة لإيواء الشخصيات والقيادات الحكومية، في حالة الطوارئ.

- وضع خطط الطوارئ لتنقل واتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

المخابرات العامة

تعريف المخابرات العامة

المخابرات العامة هي هيئة أمنية نظامية مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسته وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

مهام جهاز المخابرات، وفق قانون المخابرات العامة الفلسطينية:

- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرِّض أمن وسلامة فلسطين للخطر واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.

- الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي

الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.

- التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك، أو أي من مجالات الأمن الداخلي، شريطة المعاملة بالمثل.

عقيدة قوى الأمن:

- تنطلق عقيدة الأجهزة الأمنية وفق ما نص عليه القانون الأساسي (المادة ٨٤) مع إضافة جملة « وحماية حقوقه المشروعة».

مرجعية قوى الأمن

- تكون مرجعية قوى الأمن وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مهام الأجهزة الأمنية.

مجلس الأمن القومي

- يُرجع للمجلس التشريعي لإصدار قانون لمجلس الأمن القومي الفلسطيني.

آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة الأمنية:

- تشكيل لجنة للاتصال وتوفير الاحتياجات المحددة.

- يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقدم للجنة.

- استقبال الوفود الأمنية الزائرة بغرض تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية على أن يكون محكوماً بضوابط المهمة وفق جدول زمني محدد.

رابعاً: المصالحة الوطنية:

الاتفاق على الأهداف التالية:

- نشر ثقافة التسامح ، والمحبة، والمصالحة، والشراكة السياسية، والعيش المشترك.

- حل جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية، والقانونية.

- وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام، والعنف مادياً، ومعنوياً.

- وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.

- تأمين الموازنات اللازمة لدعم إنجاح مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يمول عربياً.

- الإشراف على المصالحة الاجتماعية.

- تشكيل لجان فرعية في كافة المحافظات.

آليات ووسائل المصالحة:

- الوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل والانتهاكات بمختلف أنواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.

- عقد لقاءات جماهيرية موسعة تطال كل قطاعات المجتمع (مدارس، جامعات، تجمعات شعبية)، وتنظيم حملات إعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع، وإشراك كافة المنابر الإعلامية بما في ذلك المساجد من أجل تحقيق هذا الهدف.

- إشراك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين، ولجان الإصلاح، في خلق بيئة المصالحة، والتسامح، والصفح العام.

- الاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي، والفلتان الأمني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم.

- تحديد أسس التعويض المادي للمتضررين.

- بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص.

- الزيارات الميدانية، وإجراءات الاستقصاءات اللازمة.

- المتابعة مع الجهات المعنية، ومطالبتها بالحزم في مواقفها لوقف عملية أخذ القانون باليد والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.

- العمل على رفع الغطاء التنظيمي، والعشائري، والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم.

- إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي، ووضع آلية متابعة ذلك.

- القيام بجولات عربية لتسهيل مهام لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تتشكل لجنة المصالحة من الآتي:

- رئيس اللجنة (بالتوافق).

- نائب الرئيس.

- أمين السر.

- أمين الصندوق.

- الأعضاء.

تشكيل وحدات استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي:

- وحدة التعبئة والإعلام.

- وحدة الشكاوى والمظالم.

- وحدة العلاقات العامة.

- وحدة حصر الأضرار.

- وحدة التوجيه القضائية (القضاء النظامي - القضاء الشرعي - القضاء العشائري).

اعتبار أن الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه أثناء مرحلة المواجهات الداخلية ضحايا العنف، وأن تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على الضحايا.

وبناء على ذلك فإن الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية، يتحمل الجاني مسؤولية ذلك وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة، أما الذي لحق بهم أذى بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي، يتحمل التنظيم المتسبب بالأذى مسؤوليته، دون تحميل مسؤولية للأفراد، وتجري معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين.

لكل مواطن حق ثابت أو منقول سلب منه، ويشكل ملكية له، يجب أن يتقدم إلى لجنة الشكاوى والمظالم لإعادة حقوقه كاملة.

آلية لجنة المصالحة

تعمل لجنة المصالحة من خلال الآليات التالية:

- تجتمع لجنة المصالحة عقب توقيع اتفاقية الوفاق الوطني لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلة المتفق عليها.

- الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.

- البدء فوراً بتشكيل لجان فرعية في المحافظات داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.

- تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليه.

- الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح يمثل انطلاقة لعملها، وإعلان العمل لميثاق الشرف.

- تشرع اللجنة فور تشكيلها بممارسة مهامها.

- الإعلان عبر كافة الوسائل الإعلامية عن بدء أعمال اللجنة، والإعلان عن أماكن مقراتها/ آلية عملها وتنفيذها.

- وضع موازنة ضرورية لإنجاح أعمالها، وتسعى لتأميل هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.

- ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والأضرار وسبل علاجها.

مثياق الشرف الخاص بالمصالحات الوطنية

تم الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية (الملحق أ).

خامساً: اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني:

تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من (١٦ عضواً) من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين تسمى كل من فتح وحماس (٨ أعضاء) ويصدر السيد الرئيس « محمود عباس» مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

مرجعية اللجنة

الرئيس الفلسطيني محمود عباس« أبو مازن» هو مرجعية هذه اللجنة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الإطار القانوني للجنة

تكوِّن اللجنة إطار تنسيقيًا ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

مهام اللجنة:

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطنِي المقرر تطبيقها في الوطن من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة، بما في ذلك الآتي:

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات إعادة الإعمار في قطاع غزة.

توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع.

يتم توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص، معتمدة في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية، انسجاماً وتنفيذاً لنتائج ومقررات اتفاقية الوفاق الوطني، وخاصة معايير ونتائج عمل اللجنة الإدارية القانونية.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أغلقت أو صودرت لما كانت

عليه قبل ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، والعمل على إعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة لذلك.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للقوانين المعمول بها قبل ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧.

معالجة وتسوية أوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حسب القانون.

لا يجوز مصادرة أموال الجمعيات أو المؤسسات الأهلية إلا بقرار قضائي.

معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام:

إن معالجلة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام (بعد ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧) بحل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام، واستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية، والحفاظ على استقلال القضاء، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للقانون الأساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني، وحل الآثار التي ترتبت على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، ركيزة أساسية لإنهاء الانقسام، ولتحقيق الوحدة الوطنية وتثبيتها.

تشمل هذه القضايا تعيينات الموظفين، وترقياتهم والفصل، ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات، والإدارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات صلة.

تشكيل لجنة إدارية قانونية تجمع بين خبراء إداريين، وخبراء قانونيين متخصصين يقومون بدراسة القضايا المذكورة بعاليه، واقتراح سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج أعمالها للجهات التنفيذية المختصة – في موعد أقصاه أربعة أشهر من بدء تشكيلها– التي تقوم بتنفيذها على أساس القانون الأساسي، والقوانين ذات الصلة.

تقوم هذه اللجنة بعملها وفقاً للأسس والمبادئ التالية:

- الالتزام بالقانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٥، وبالقوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة المقرة قبل ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧.

- تحقيق العدالة والإنصاف دون التمييز بين المواطنين وعدم الإجحاف بحقوق الأفراد الذي تضرروا نتيجة للانقسام.

- التأكيد على مبدأ الشراكة لأبناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة، وعلى أساس الكفاءة والمواءمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.

- مراعاة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة، وعلى الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقرة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الأساسي وفق القانون الذي نظم عملها، وتصوِّب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الأساسي.

عودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧ إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصولين والمتغيبين على خلفية الانقسام مع الحفاظ على كامل حقوقهم، وسحب وإلغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصي بها اللجنة الإدارية القانونية المشكلة، وخلال المدة المقررة لعملها.

الالتزام بعدم القيام بأية تعديلات أو تعيينات جديدة لحين انتهاء عمل اللجنة الإدارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

سادساً: المعتقلون:

في إطار التوافق على ضرورة حل مشكلة المعتقلين من كل الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وتأكيداً لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي أو دون إجراءات قضائية، فقد تم الاتفاق على حل هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية:

- تقوم كل من حركتي «فتح» و«حماس» بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء)، قبل توقيع اتفاقية الوفاق الوطني.

- يقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كافة الفصائل فور توقيع الاتفاقية.

- في أعقاب عملية الإفراج عن المعتقلين، يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن أسماء أولئك المعتقلين المتعذر الإفراج عنهم، وحيثيات عدم الإفراج، ورفع تقارير بالموقف لقيادتي «فتح» و«حماس».

- بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية، لإغلاق ملف الاعتقالات، نهائياً.



ملحق رقم (١٣)

دحلان يقود أنصاره في غزة «بريموت كنترول» والطيراوي مضطرب.. وعباس ضعيف وأصبح مشكلة لإسرائيل (*)

الأجهزة الفلسطينية تتقاسم معلوماتها مع الشين بيت .. والتعاون مع مصر أدى لاكتشاف العديد من الإنفاق ...

كشفت إحدى البرقيات الدبلوماسية الأمريكية التي سربها موقع ويكيليكس أن رئيس جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي يوفال ديسكن انتقد السلطة الفلسطينية وهاجم القيادي في حركة فتح محمد دحلان، الذي وصفه بانه يحاول أن يقود الموالين له في قطاع غزة عن طريق «جهاز التحكم عن بعد»، (ريموت كونترول)، من الخارج بعد استيلاء حركة حماس على قطاع غزة .

وقال ديسكن خلال لقاء مع السفير الأمريكي في تل أبيب ريتشارد جونز أن عناصر من حركة فتح طلبوا من إسرائيل مهاجمة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في عام ٢٠٠٧.

ونقلت البرقية عن ديسكن تأكيده أن عناصر من حركة فتح الذين «انهارت معنوياتهم» أمام قوة حماس المتنامية، طلبوا من الإسرائيليين مساعدتهم.

وقال ديسكين «أنهم يطلبون منا مهاجمة حماس»، مضيفا «أنهم يائسون». وتابع ديسكين مشيدا بـ«علاقة العمل الجيدة جدا» مع الأجهزة الأمنية للرئيس محمود

(*) القدس العربي (لندن) ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠.

عباس التي تتقاسم مع الشين بيت «كل المعلومات الاستخباراتية التي تجمعها تقريبا»، كما قال .

ونقلت البرقية التي تحمل صفة «سري» وصادرة عن السفارة الأمريكية في تل أبيب بتاريخ ١٣ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ عن ديسكن قوله : «لقد تلقينا طلبات لتدريب قوات من حركة فتح في مصر واليمن». ولكن ديسكن أوضح أن له تحفظات على تدريب الفلسطينيين في بلد مثل اليمن، مع وجود قوي لتنظيم القاعدة، حسب تعبيره.

وقال ديسكن أن توفيق الطيراوي يشعر بان الرئيس عباس لا يحترمه بعدما كان من أهم قياديي الحركة في الضفة الغربية، وأضاف ديسكن أن علاقة الطيراوي بالقيادي محمد دحلان تدهورت في الفترة الأخيرة. ووصف ديسكن الطيراوي بـ«المضطرب عقليا، واللئيم، والخطر، ومتقلب المزاج» . وقال ديسكن : أنه سيحاول الالتقاء بالطيراوي خلال أسابيع في محاولة لثنيه عن القيام بأي عمل «غبي»، خاصة انه يتقرب من عائلة دغمش في قطاع غزة.

وأشاد ديسكن بالعلاقة مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية والمصرية، وأكد أن هذه العلاقات الجيدة وتبادل المعلومات أدى إلى اكتشاف العديد من الإنفاق على الحدود مع مصر.

وقال ديسكن أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس فشل، وأنه أصبح مشكلة بالنسبة لإسرائيل، وحول الخلافة في قيادة حركة فتح قال أن لا أحد يستطيع قيادة الحركة الآن، وأوضح أن دحلان ربما يقود الحركة في قطاع غزة، وليس في الضفة ومن الممكن أن يقود مروان البرغوثي الحركة في الضفة.

وفي برقية أخرى تضمنت تقريراً عن لقاء يعود إلى ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)

٢٠٠٩، جمع مساعد وزير الدفاع الأمريكي للشؤون الأمنية الدولية السفير ألكسندر فيرشبو ومسؤولين إسرائيليين على رأسهم عاموس غلعاد رئيس القسم السياسي والأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية جاء فيه، أن المسؤولين الإسرائيليين عبروا عن الشك حول مستقبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وتوضح البرقية أن هذا الشك يعود إلى وضع عباس «الضعيف» نتيجة تعامله مع تقرير غولدستون حول الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة وعدم قدرته على تحقيق التجميد الكامل للاستيطان الذي ضغط لتحقيقه.

وأضافت أن المسئولين الإسرائيليين شككوا أيضاً في قدرة عباس على إعادة إطلاق المفاوضات .

وجاء في البرقية أن غلعاد قال في اللقاء أن عباس لن يصمد سياسياً حتى نهاية العام ٢٠١١، وأوضح أن الرئيس الفلسطيني يواجه انتقادات غير مسبوقة داخل السلطة الفلسطينية نتيجة تعامله مع تقرير غولدستون، إضافة إلى أن حركة حماس «العنيدة» تحاول أضعافه كثيراً .وأعرب غلعاد أيضاً عن إيمان الحكومة الإسرائيلية الضعيف بفريق التفاوض الفلسطيني .



ملحق رقم (١٤)

برقية من السفير الأمريكي في تل أبيب حول اجتماع مع رئيس جهاز الأمن العام يوفال ديسكين بخصوص الموقف في قطاع غزة والضفة الغربية

VZCZCXRO٤١٧٤

OO RUEHROV
DE RUEHTV ١٧٣٢/٠١ ١٦٤١٦٠٣

ZNY SSSSS ZZH
O ١٣١٦٠٣Z JUN ٠٧

FM AMEMBASSY TEL AVIV
TO RUEHC/SECSTATE WASHDC IMMEDIATE ١٦٢٦

INFO RUEHXK/ARAB ISRAELI COLLECTIVE PRIORITY
RUEKJCS/SECDEF WASHDC PRIORITY
RHEHNSC/NSC WASHDC PRIORITY
RHMFISS/HQ USEUCOM VAIHINGEN GE PRIORITY
S E C R E T SECTION ٠١ OF ٠٣ TEL AVIV ٠٠١٧٣٢

SIPDIS
E.O. ١٢٩٥٨: DECL: ٠٦/١٣/٢٠١٧

TAGS :PREL PTER PHUM MARR MASS KPAL KWBG EG IS

SUBJECT: ISA CHIEF DISKIN ON SITUATION IN THE GAZA STRIP
AND WEST BANK
REF: TEL AVIV ١٧٠٥

Classified By: Ambassador Richard H. Jones. Reasons: ١,٤

(b)(d

ملخص:

في اجتماع بتاريخ ١١ حزيران ٢٠٠٧، عرض رئيس جهاز الأمن العام يوفال ديسكين تقييمه للموقف في قطاع غزة والضفة الغربية، راسماً صورة لحركة فتح البائسة والمحبطة والمشتتة في غزة في مقابل حركة حماس المنظمة والمنضبطة بشكل جيد. وكان هذا النقاش قبل الأحداث الدرامية التي وقعت في غزة يومي ١٢ و١٣ حزيران. حيث عبر ديسكين عن وجهة نظره أن حماس اليوم ليست مستعدة بشكل تام لسحق فتح في غزة. وقد عارض ديسكين خطة دايتون بتسليح عناصر موالية لعباس وفتح لأن هذه الأسلحة ستنتهي بيد حماس. وأدعى أن الأجهزة الموالية لعباس وفتح مخترقة من قبل حماس.

وأشار إلى الحادثة الأخيرة التي سيطرت بها حماس على أسلحة ثقيلة من حرس عباس. وأشار ديسكن إلى أن العملية الأخيرة على معبر كسوفيم كانت من قبل الجهاد وشهداء الأقصى بقيادة الجهاد وأن الاستخبارات لم تكن على دراية بها ووصفها بالعملية المبدعة. وقال أن مكافحة الأنفاق مستمر مع المصريين منذ شهرين لكن المصريين ما زالوا معتمدين على ردة الفعل من قبلنا ولم يبادروا بشيء بعد.

ووصف ديسكن الموقف في الضفة بالجيد نسبياً. وأشاد بالتنسيق بين جهازه والأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة. وعبر عن أسفه لما وصفه بأزمة القيادة في فتح، في الوقت الذي يصر عباس على الاستقالة، وعدم مقدرة خليفته على إدارة الأمور في الضفة والقطاع. وانتقد ديسكن بشكل خاص محمد دحلان لأنه يقود أتباعه في غزة «بالريموت كنترول» أي عن بعد. وقال ديسكن أن فتح على آخر أقدامها وأن ذلك يبشر بالمصيبة لإسرائيل.

ديكسين يصف موقف فتح في غزة بالبائس

متحدثاً قبل الأحداث الدرامية يومي ١٢ -١٣ حزيران ٢٠٠٧، قال ديكسين أن حماس مسيطرة في غزة، ولكنها ليست بالقوة الكافية لسحق فتح تماماً. الفرق الذي شرحه هو بين نوعية القوة عند حماس وتعداد أجهزة فتح الموالية لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. حماس مسيطرة في معظم المناطق. في قطاع غزة، تستطيع حماس الفوز في أي قتال مع فتح، لكن فتح تستطيع أن تؤلمها بطريقة فوضوية في القتال. وقال ديكسين أن بعض عناصر فتح يدفع لهم من قبل دحلان وبعضهم من قبل عباس، خاصة حرس الرئاسة. وأشار إلى أن حرس الرئاسة قد شارك في مواجهات ١٠ حزيران ٢٠٠٧ في معبر رفح.

ديسكين يعارض خطة دعم قوات فتح الأمنية

أشار ديسكين أن سمع من مصادر فلسطينية أن حماس استطاعت أن تسرق بعض الأسلحة الثقيلة (دوشكا) من حرس الرئاسة. وقال أن هذا مثال على السبب الذي يرفض من أجله ، حتى الآن، مشروع الجنرال الأمريكي دايتون لتزويد فتح بالأسلحة: »أنا أدعم فكرة تقوية فتح عسكرياً، لكني متخوف بأنهم غير منظمين للتأكد من أن الأسلحة التي وصلت إليهم سوف تصل لأصحابها المحددين«. وزعم ديسكين أن معظم أجهزة فتح الأمنية مخترقة من قبل حماس. وكرر أنه لا يريد أن يشاهد أسلحة تنتقل إليهم (فتح) قبل التأكد بأنها ستصل لمكانها المحدد.

وأثار ديسكين تخوف آخر حول إذا ما كانت فتح ستكون قادرة على تلقي الأسلحة المرسلة إليهم. وعبر عن قلقه من قدرات فتح التنظيمية، وما وصفه بالغياب الواضح للقيادة: « إن دحلان يحاول غدارة قوات فتح الأمنية «بالريموت

كنترول». ونحن غير متأكدين أين هو الآن». (ملاحظة: قال مساعد ديسكين أنه يعتقد انه في القاهرة. لكن في ١٣ حزيران، أخبر ديسكين السفير بأن دحلان ظهر في عمان أول من أمس. انتهت الملاحظة.)

وتابع ديسكين: « فتح في موقف سيئة للغاية في غزة. لقد تلقينا طلبات لتدريب قواتهم في مصر واليمن. ونحن نرغب بتقديم التدريب الذي يحتاجون، ليكونوا أكثر قوة، لكنهم لا يملكون من يقودهم». أظهر ديكسين تحفظاته بكل وضوح حول تدريب فلسطينيين في بلد كاليمن بحضور قوي للقاعدة فيها.

قال مساعد ديسكين أن القوات الأمنية في معبر رفح قوية، لكنهم متأثرون بمجمل الموقف في قطاع غزة. وأضاف ديسكين أن علاقاتهم (فتح) مع أجهزة الأمن الإسرائيلية أصبحت باعثة لليأس. وأشار أنه لا أمل في المستقبل. ولاحظ إلى أن هناك جيل من القيادات الشابة داخل فتح المدفوعين من دحلان والذين يستشعرون حساسية الموقف وما هم بحاجة لفعله. في نفس الوقت، على الرغم من ذلك، لكنهم لا يتصرفون بالطريقة المتوقعة في موقفهم المُلح. وأشار ديسكين، «أن موقفهم يتجه نحو الصفر، وقد طلبوا منا (فتح) مهاجمة حماس. هذا تطور جديد. لم نرى هذا من قبل. إنهم يائسون».

ديسكين: الموقف في الضفة الغربية أفضل من غزة

في الضفة الغربية، قال ديسكين أن أجهزة الأمن الإسرائيلية أسست علاقة عمل جيدة مع جهاز الأمن الوقائي وجهاز المخابرات العامة. وقال أن جهاز الأمن الوقائي يشرك أجهزة الأمن الإسرائيلية تقريباً بكل المعلومات التي يجمعها. إنهم يدركون أن أمن إسرائيل أساسي من أجل بقاءهم في صراعهم مع حماس في الضفة الغربية.

في حين وصف مجمل العلاقة مع أجهزة الأمن الفلسطينية بالصحية، أشار ديسكين أن فتح لم ترد على هجمات حماس الأخيرة في الضفة بسبب المزاج الحالي لمدير المخابرات العامة توفيق الطيراوي. وبين ديسكين أن الطيراوي (الذي وصفه بالأرعن والوحشي والخطير وأنه مرهون لمزاجه المتشدد والمتقلب) بأنه غير فاعل ويشعر أن مكانته قد زالت، وأنه غير محترم من قبل عباس.

وزعم ديسكين أن الطيراوي يشعر أيضاً أن علاقته مع دحلان قد تدهورت. وقال ديسكين أنه يأمل أن يلتقيه في ١٧ من هذا الشهر لثنيه من القيام ببعض الأفعال الغبية، كمحاولته تطوير علاقات مع عائلة دغمش في قطاع غزة.

ديسكين يصف عباس: إنه فاشل. لا أحد يستطيع قيادة فتح الآن

قال ديسكين أن عباس يرى فتح ضعيفة وتقف على آخر أقدامها، وأنه من الصعب إصلاحها خلال ستة أشهر. مشدداً على أنها وجهة نظره (وليس بالضرورة أن يتفق مع جهاز المخابرات العامة الفلسطيني)، قال ديسكين أن عباس بدأ يصبح مشكلة لإسرائيل: «إنه متناقض. إنه لا يستطيع توظيف أو القيام بأي شيء. لماذا فتح فاشل؟ لأن عباس أصبح الرجل الجيد الذي يحاول الجميع القيام بكل شيء من اجل الحفاظ عليه حياً. الكل متخوف من البديل، في الوقت الذي يتحدث فيه عباس عن خطته للتقاعد من المشهد السياسي بعد نهاية ولايته في ٢٠٠٨. إنه يعرف أنه ضعيف وفاشل. إنه فشل في إصلاح فتح. لم يبدأ بالقيام بأي شيء من أخذ فرصته عام ٢٠٠٤. وبدلاً من أن يختار أن يكون قائداً لفتح أختر أن يكون قائداً وطنياً لكل الفلسطينيين». وعبر ديسكين عن أسفه أن الموقف الحالي يشير إلى أنه لا يوجد أحد قادر على قيادة فتح. وقال أن دحلان قادر فقط على قيادة قطاع غزة، إذا تمكن من ذلك، وأن مروان البرغوثي يمكن أن يقود في الضفة، وليس في قطاع

غزة.«إنه شيء في دمهم. القادة في الضفة الغربية لا يمكنهم قيادة الفلسطينيين في قطاع غزة والعكس صحيح».

وحذر ديسكين أن الأمن الفلسطيني يتفسخ، وسيسبب ذلك المتاعب لإسرائيل. وقال أن لديه أفكار لتناول هذا الموضوع وأن يأمل مناقشتها مع رئيس الوزراء أولمرت، وسيلتقي من السفير بعد ذلك: «يجب أن نعطي فتح ظروف النجاح، ولكن لا يمكننا فعل ذلك بطريقتكم».

التعاون بين أجهزة الأمن الإسرائيلية والمصرية في مكافحة الأنفاق

في رد على سؤال من السفير، قال ديكسين أن التعاون بين أجهزة الأمن الإسرائيلية والمصريين قاد لاكتشاف بعض الأنفاق في غزة. وقال أن أجهزة الأمن الإسرائيلية تسمع الأنفاق توجد في قطاع غزة، وفي حين مال للاعتقاد بصحة المعلومات، قال أنهم لا يتأكدون بالعادة منها. وقال أن التعاون مع المصريين قد تطور في آخر شهرين بعد استقباله لوفود إلتقاها. وقال أنه يزعم أن هناك تغيرا أساسية بقيت لم تحل: « إنه يردون على المعلومات الإستخبارية التي نقدمها لهم، لكنهم لا يبادرون». وعبر عن أسفه أنه لا يوجد تغير درامي في قضية الأنفاق، وقال أنه مازال هناك أنفاق تعمل تحت معبر فيلادلفيا.

الهجوم الفاشل في كيسوفيم، تهديدات على فياض

تعقيباً على المحاولة الفاشلة في ٩ حزيران ٢٠٠٧ من قبل ميليشيات فلسطينية لخطف جنود إسرائيليين في معبر كيسوفيم بين قطاع غزة وإسرائيل، قال ديسكين أن الجهاد الإسلامي وشهداء الأقصى قد قاما بالمحاولة بقياد الجهاد.وقال أن الرجل الذي قاد العملية واحد من أهم قاد الجهاد الميدانيين في شمال قطاع غزة. وقال أن الهجوم نفذ ضد نقطة فارغة، لكنه صمم ليكون درامياً. واعترف بأن المهاجمين كانوا

عملياتياً مبدعون جداً، وأن أجهزة الأمن الإسرائيلية لم تكن لديها أي إشارة بأن الهجوم سيقع: «لقد كان هذا فشل آخر للأجهزة الأمنية الإسرائيلية. لم نكن نملك أي معلومة إستخباراتية عن الهجوم من قبل».

ورداً على سؤال السفير، أنه لم يلحظ أي تهديد محدد على وزير المالية سلام فياض. وأشار، مع ذلك، بصفته ناشط فتحاوي سابق، يجب على فياض أن يكون قلق على أمنه الخاص. وأشار ديسكين أن الرجل الذي القي من قبل حماس من مبنى ذا خامسة عشر طابق في قطاع غزة أول أمس كان عضواً في القوة ١٧.



فهرس الكتاب

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٩ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_٥@yahoo.com